


KÖPRÜLÜ KÜT.
599
M. ASIM BY.



اشبو بيك ايكيوز طقسان دورت

مصطفى

اشبو بيك ايكيوز طقسان بش سنه سنده ماه
حزيرانك اون بشنده طشره يه كيتمشدر

حزيرانك اون بشنده طشره كيتمشدر



افندم حسابن ٣

افندم حسنا حال اولدم بکا لعنت ستر ابن ویر

اولرکم بوقرقیله قیامله جواب ویر

مطلع بی نظیر

قاشلرک یا صدی کا نونی کلوب توبوکه

مژکانلری شصدنکز و الصوقی توبوکه

[illegible] ارکه یر بندیلمکس

راه مخوف ست مجنبا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تصدر فلسفه کر نادانن نغمه فوقنده دانا نولک

اولور خار و خس اوستنده کوهر التنده دریا نولک

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

باكيكج باكيكج باكيكج

پياده كوفده

قادم آغا

١٢١١ ... هـ

سلامة الإنسان في حفظ اللسان

هذا من متملكات الفقير الإمام
عثمان خليفه الإمام
أهل ... في سنة ١٢٥١
في سرايي عتيق
أدرنه
جبه‌خانه
كبير

بو سعيد الترابي ... ١٨٠٠

[illegible]

... چلبی چاوش زاده

از قضا بوینه

دامن آلوده اگر خود همه ... برشود

... [illegible]

هر که ... اولسه ...

هوش مدهوش ...

ای برادر طمع ملکی که طمع
ادمی را خراب سازد و خوار
درو مخی شنو ار چی خواهی
که تشریف ارزجات ...
تا بود را من قناعت کش
طمع از مال مردمان بردار

[illegible]

اللهم بارک لنا ولا تبارک لسارقه

هذا رباعی

بیک طفلسان بر سنسند
صفرانیکر اونبنجی کوننده
مارتک ابتداسنده ایدی

٥٩٩

مصرع

بودر بلانبوا اولان ایدر جهانک اهل احسانی
ده دمادم اوله آبروی
که یافدوغی چراغی اوزن

شیخ سعدی

برگ درختان سبز در نظر هوشیار
هر ورقی دفتریست معرفت کردکار

[illegible]

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله
واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد
وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر
في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب
تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه
نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز
ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن موجبات
التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية
لانه الداعي الى هذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية
نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل
وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل
ان الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى لم يصدر
رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله
جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من

حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدره
على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به
مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من
غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة
والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما
ثم يعرف فكيف يبحث عن احوالها وقدم الكلمة لكون
افراده اجزاء من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام
مشتقان من الكلم بسكين اللام وهو الجرح لتأثير
معانيهما في النفوس كالجرح وقد نظر بعض الشعراء في
بعض تأثيرهما بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان لها
التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم
بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله سبحانه
اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا
على الثلث فصاعدا والكلم الطيب يؤول ببعض الكلم
واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما
لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية
يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن
حملها على الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على
السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت

ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتدا
او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان
او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي
كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب
اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا
ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ
المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ
فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة
لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
وكلمات الله داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال
الاربع وهي الخطوط والنصب والاشارات غير
داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما
قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة و
المطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون
اللفظ اخصر والوضع تخصيص شيء بشيء بحيث
متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه

معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة اجيب عنه
بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف
بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال ان المراد
باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم
وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد
لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان
بمعنى المقصد او مصدر بمعنى المفعول او مخفف معنى
اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع
فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع
وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة
لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى
اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت
قد وضع بعض الالفاظ بازاء لفظ آخر فكيف يصدق
عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد
وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت
قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة
كلفظة الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا مفردا
قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى

معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين
بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان
او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ
الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا
يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة
فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع
له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع
له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة
لمعنى ومعناه حينئذ ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه
انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
وليس كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد و
التركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه
تجوز كما يرتكب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة
اللفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين
جملة فعلية والآخر مفردا ولعل النكتة
فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث

اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه
وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن
في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام
ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على
الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان
وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج
المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية
فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة و
بصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء
المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة و
اعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا فيه
مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف
بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان
انسب واما ما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث
قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل
عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة و
بقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو
لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم

ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشئ
بحيث يفهم منه شئ فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة
فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع
في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع
لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون
بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصدر فبعد
ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل
وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى
هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة
لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة
فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها
اي في الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل
عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان
لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج
في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم
استقلاله بالمفهومية وسيجي تحقيق ذلك في
بيان حد الاسم القسم الثاني وهو ما لا يدل

قوله مع كون اللفظ اخصر وجه الاخصرية
حذف التاء من اللفظ مع انه ان زيد
في الذات يلزم ان تزاد في الصفات
فيطول الكلام في المرام وفوات الغرض الكرام
ويضيع عن الغفار جودة الكلام
في الاختصار
محرره

يدل على معنى في نفسها الحرف لكن والى فانها
تحتاج ...
باحد الازمنة ...
اي حين يفهم ذلك المعنى منها يفهم احد الازمنة
الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يعتري
ذلك المعنى في الفهم منها مع احد الازمنة الثلثة
القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو
وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب
منه الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو
العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول
هو ما يدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة

ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء
بحيث يفهم منه شيء فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة

...

موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة
فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها
اي في الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل
عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان
لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج
في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم
استقلالها بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في
بيان حد الاسم القسم الثاني وهو ما لا يدل

يدل على معنى في نفسها الحرف لكن من والى فانهما
تحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء
الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت
من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا
لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي
جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة
في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول و
هو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن
ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم منها
باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال
اي حين يفهم ذلك المعنى منها يفهم احد الازمنة
الثلاثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن
ذلك المعنى في الفهم منها مع احد الازمنة الثلاثة
القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير
مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم ماخوذ من السمو
وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب
وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو
العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول و
هو ما يدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة

الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة
حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك
لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل
على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى
لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل
على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز
عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل
ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم
الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع
لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد
بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع وقد ذكر
اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه
عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد
بناء على تفاوت مراتب الطباع الكلام في اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة
ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما

حكما اي يكون كل واحد منها في ضمنه فالمتضمن اسم
فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من
كلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا
بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد
نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث
يفيد المخاطب فائدة تامة فبقوله لفظ يتناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد
تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد
خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل
فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية
مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية
مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن
كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما
اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت
الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما
دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه فان
الاخبار فيهما مع انهما مركبات في حكم الكلمة المفردة
اعني قائم الاب دخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز
مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة

فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في
ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام
صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسند احدهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام
هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان
صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف
الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك
فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا
ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص
من الجملة قيده به فح يصدق الجملة على الجمل الخبرية
الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي
بعض الحواشي ان المراد بالاسناد المقصود لذاته
وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة
ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن
اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في
ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ
او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين
الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس
واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها

منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف
ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد
[illegible] من مسند ومسند اليه وهما
[illegible] ن او في اسم وفعل واما الاقسام
[illegible] في الحرف والحرف كلاهما مفقودان
[illegible] الفعل والحرف المسند اليه
[illegible] اسم والحرف احدهما مفقود واما
[illegible] سند فالمسند اليه مفقود وان
[illegible] ه فالمسند مفقود ونحو يا زيد
بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم
بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي
في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن
في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء
على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح
المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى
معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه
لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها
كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل
الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره باعتبار

فانه فی حکم هذا اللفظ اعلم ان کلام المصنف ظاهر فی
ان نحو ضربت زیدا قائما بمجموعه کلام بخلاف کلام
صاحب المفصل حیث قال الک
اسند احدیهما الی الاخری ف
هو ضربت والمتعلقات خار
صاحب المفصل وصاحب اللب
الکلام والجملة وکلام المصنف
فانه قد اکتفی فی تعریف الکلام
ولم یقیده بکونه مقصودا لذات
من الجملة قیده به فح یصدق الجملة علی الجمل الخبریة
الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الکلام وفی
بعض الحواشی ان المراد بالاسناد المقصود لذاته
وح یکون الکلام عند المصنف ایضا اخص من الجملة
ولا یتاتی ای لا یحصل ذلک ای الکلام الا فی ضمن
اسمین احدهما مسند والآخر مسند الیه او فی
ضمن اسم مسند الیه و فعل مسند وفی بعض النسخ
او فی فعل واسم فان الترکیب الثنائی العقلی بین
الاقسام الثلثة یرتقی الی ستة ثلثة منها من جنس
واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها

منها من جنس اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف
ومن البین ان الکلام لا یحصل بدون الاسناد
والاسناد لا بد له من مسند ومسند الیه وهما
لا یتحققان الا فی اسمین او فی اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقیة ففی الحرف والحرف کلاهما مفقودان
وفی الفعل والفعل او الفعل والحرف المسند الیه
مفقود وفی الاسم والحرف احدهما مفقود اما
الاسم ان کان مسندا فالمسند الیه مفقود وان
کان مسندا الیه فالمسند مفقود ونحو یا زید
بتقدیر ادعو زیدا فلم یکن من ترکیب الحرف والاسم
بل من ترکیب الفعل والاسم الذی هو المنوی
فی ادعوا الاسم ما دل ای کلمة دلت علی معنی کاین
فی نفسه ای نفس ما دل یعنی الکلمة فتذکیر الضمیر بناء
علی لفظ الموصول قال المصنف فی الایضاح شرح
المفصل الضمیر فی ما دل علی معنی فی نفسه یرجع الی
معنی ای ما دل علی معنی باعتباره فی نفسه وبالنظر الیه فی نفسه
لا باعتبار امر خارج عنه کقولک الدار فی نفسها باحکم
کذا ای لا باعتبار امر خارج عنها ولذلک قیل
الحرف ما دل علی معنی فی غیره ای حاصل فی غیره باعتبار

متعلقة لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره
بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا
قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن
معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان
يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة
لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا
اذا لاحظه العقل قصدا او بالذات كان معنى مستقلا
بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه
الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد
بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة
الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف
حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح
ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل
الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم
كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتدا
موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد

واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها
حالات لمتعلقاتها والآت لتعرف احوالها وذلك
المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه
وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية
ولا تصلح ان تكون محكوما عليها كمن او بها اذ لا
بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة
بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر
متعلقاتها لكونها الآت لملاحظة احوالها وهذا
هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيره واذا
عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه
استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته
في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان
يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا
هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من
كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى

وهذا معنى ما قيل الحرف وضع
باعتبار معنى عام وهو نوع من
النسبة كالابتداء مثلا لكل
ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب
فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل
فرد من ذلك النوع هو مدلول
الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما
يتحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله

بينهما على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة
المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى
المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة
المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك
برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل
حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة
للاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف
الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة
بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت
العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى
متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها
لتعين هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة
على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها
فهي داخلة في حد الاسم ولما كان الفعل دالا على
معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث
وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة
في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة

في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة للمعنى فبالصفة
الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية
الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب
الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها
اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل
فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او
غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر
التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف
او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا
فليس شيء منها الدالة على احد الازمنة الثلثة
بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو كاد وعسى لاقتران معناها به
بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه
على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل
على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل
على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة
على المعين التردد الدالة على سواه نعم يقدح
في ارادة المعين ارادة سواه وابن الدلالة

من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد
ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال
ومن خواصه تنبيها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن
التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة
وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة
لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان
او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول
اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف
لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام
في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار
اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه
من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت
عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما
الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها
الهمزة المفتوحة وحدها زيدت عليها اللام للفرق
بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول
حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل
بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على
المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة و

وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان
حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارات
وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة
ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم
لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور
به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر
لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه لافضاء
معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الا الاسم ليفضي
معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع
للمعنوية فينبغي ان لا تخالف الاصل بان تختص بما
يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او تزيد عليه بان
تعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه
الا تنوين الترنم وسيجيء في آخر الكتاب ان شاء الله
تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر وجه اختصاص
ما عدا تنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين
الترنم به ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع عطف
على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول
الذكر في الاول واللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان
في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء

مسند اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل
وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا
اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اى كون
الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه
اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف وانما فسرنا الاضافة بكون
الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا
اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد تاول
هذا بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين فالاضافة
بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت
بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر
لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب ومبني لان
الاسم لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا و
الاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل قسم من الاسم
المركب اى الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا
يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء
في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما لم يكن

بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو
بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه
عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل
المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اى لم يناسب مناسبة
مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اى المبني الذي
هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي
والامر بغير اللام والحروف وبهذا القيد خرج مثل
هؤلاء لكونه مشابها بمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى
واعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس
النزاع في المعرب الذي هو اسم المفعول من قولك
اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب
على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر
العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب
وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف
مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا
اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في
كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال
لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور

عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف
العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف
به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة
العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان
العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة
له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة
المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم
ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة
على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة المتقدم
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف بتعريفه به وجب ان
يعرف اولا انه مما يختلف آخره ليعرف انه مما
يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي
ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما ذكروه
به من جملة احكامه كما فعله المصنف وحكمه اي من
جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث
انه معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو
آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان
يتبدل صفة بصفة حقيقة وحكما اذا كان اعرابه بالحركة

بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه في العمل بان تعمل بعض منها خلاف ما يعمل
البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل
لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت
زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه
الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع
ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا
نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره
او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظا او تقديرا
والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت
زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى
ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيٌ وفتيًا
وبفتيٍ انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا
والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون
حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل
قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت
مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد
اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة
بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب

وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية
والجمع فآخر المعرب في هذه الصور تختلف باختلاف
العوامل حكماً لا حقيقة فان قلت لا تتحقق الاختلاف
لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض
الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل
مع عامله ابتداء وترتب عليه الاعراب بل حدث
الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من
احكام المعرب الاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين
في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم
تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل
غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة
الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي
آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به
اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة
الحركة او الحرف لا يراد العامل المقتضي ولو ابقيت
على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به
فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل
والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية
خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص

13

المص لكن الاختلاف بتلك الحركة على آخر المعرب ليس
من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء
المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا
لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة
عليه كانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا
من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل
متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية
البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني
اختلف آخره ليدل الاختلاف او بآلة الاختلاف
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب
على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال
اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه
اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت
المعاني المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة
متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون

علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف
في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب الدال على تلك
المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف
تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب
لان نفس الاسم تدل على المسمى والاعراب على صفته
ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا
عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعربه اذا اوضحه
فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية للاعراب او من عربت
معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة
للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به
لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه
اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر
هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية
ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة
والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات
البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة
فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة
كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات

الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب
حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء
مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان
او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا
اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج
الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية
والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد
فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها
خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه
علامة غير الجر جعل علامة له والعامل لفظيا كان
او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي
معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب
ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في
زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت
عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب
علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل
معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد
المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا

مجموعًا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر
المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالمًا
ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في
هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين
احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان
الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات
الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما
بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب
فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي
حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب
قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف
ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول
مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني
مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع
المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء
واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا
والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اذ الفرع
على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان

فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني
مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة
رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما
سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت
باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لانه
الحم قريب المراة من جانب وجها فلا يضاف الا اليها
وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره
كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة ونحو
الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف
واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف
مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف
ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف
الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة
بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا
مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة
بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت
باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب
التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين
اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة

وموحدة ولم تكن مضافة اصلاً فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمنافي لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكرات لم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة منافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسماء وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب عادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره المصنف لكونه فرع كلا فضا

مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوحة ما قبلها نصبا وجرا الثاني جمع المذكرات لم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده

مذكرا لكن يجمع بالواو والنون وما الحق به وهو
اولو جمع ذو لا على لفظه وعشرون واخواتها
اي نظايرها الى التسعين وهي ثلثون الى التسعين وليس
عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح
اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة
وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ
تدل على معان معينة وانما تعين في المجموع بالواو
رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى
مع لحقانه والجمع مع لحقانه بالحروف لانهما فرعان
للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب هو علامة
التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف
اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعرابه كما انهما فرع
له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات
وانما جعل اعرابهما بالحروف كان حروف الاعراب
ثلثة واعرابها ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو
جعل اعراب كل واحد منهما تلك الحروف الثلثة
لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع
بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب
فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع

الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل
نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه
الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا
اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان
فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية
وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب
على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر في وقوع كل
واحد منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب
الى الحركة والحرف وبيان مواضعها المختلفة
شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان
التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي
ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي
في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي
امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي
هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم
المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء
كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف
او محذوفة لالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين

فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة
وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم
نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة
للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة
اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب
اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر
لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني
كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من
الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها
او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر
او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه و
ذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان
كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء
كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير
محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر
لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله
كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في

في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف
نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه
مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب
في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب
والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط
النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق
منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في
الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع
التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع
تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام
لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة
ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا
في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورايت
ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط
حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين
لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي
اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما
ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل كما ذكر
في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان

غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف
على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف
غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي
اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع
شرايطهما فيه اثر اسيجي ذكره من علل تسع او
علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة
الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان
تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع
ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد
منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد
من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل
في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد
المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها
الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله
زائدة منصوب على انه حال ذو المعنى في منع النون
الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف
اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم ولا
يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع

19

انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون
الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة و
الظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف
قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف
عليها في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا
قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على
اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف
وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة
النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل
او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول
تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا
واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب
لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال
بعضهم انها اثنان وقال بعضهم احد عشر ولكن
القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب
الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على
ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل
واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب
مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد

طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف الاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسرة ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان زحافا

فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما و قيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سليم الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعرا واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله

الروي وهو الحرف الذي ينتهي عليه القصيدة
وينسب اليه فيقال قصيدة
لامية او ميمية
مثال مختصر

سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد
فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية
فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او
للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين
الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة
مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا ليناسب
المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا
بمثال المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي
صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة
الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع
علتان يتكرران قامت كل واحدة منهما مقام
علتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة
منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب
واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها
في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد
ومصابيح وثانيهما التانيث لا مطلقا بل بعض
اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة

الفاء لتغير العدل واخواته اي بيان نفس
مفهوم السبب او شرط تاثيره
وعلته وهو في اللغة الحرف بقاله
اسم معدول اي مصروف
عن جهته

والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان
للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل
ولا في حمراء احمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر
فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة
للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين
المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية
مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني
للمفعول اي كون الاسم معدولا خروجه اي خروج
الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته
التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم
عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات باقية
الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر
من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية
والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه
بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم
فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته
الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى
ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت
اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت المغيرات

القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن
الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب
من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس
فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب
ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من
غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج
اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد
جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان
المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال
المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن
كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه
اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب
تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا
ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا
فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية واحتاجوا
الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل
اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من
هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر
ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود

اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن
ذلك الاصل اذ لا يتحقق التغيير بدون اعتبار ذلك
الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف
على وجود اصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك
وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل
ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل
الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل
محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك
الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى
هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل
عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على
اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل
انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما
في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر
وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء
ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى
عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب في
منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف
لان الوصفية العارضة التي كانت في ثلثة ثلثة صارت

اصلية في ثلث ومثلث لاعتبار تا فيها وصفا له
واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه
في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل
بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه
معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم انه معدول
عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير
الاضافة لانها توجب التعريف او البناء او اضافة
اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في
اخر شي من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن آخر من
وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع
وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان
يجمع على فعل كحمر على حمراء وان كانت اسما ان يجمع على
فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات
فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها
عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها
العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت
بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد
السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى

وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس
فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس
كيف ولو اعتبر جمعها اولا على انياب واقواس فلا شذوذ
في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها
الشذوذ ومن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن
هنا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا
اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي
الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر
فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب
ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف
اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل
على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر
وزافر عدلا عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام
المعدولة عن قاطمة واراد بها كل ما هو على
فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء
في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا
له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار
وظفار ووبار فانها مبنية وليس فيها الا السببان
العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء

فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير
منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم الاحتياج اليه
لتحقق سببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار
العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب
منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس
في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب
منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين
يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم
فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل
جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
لتحصيل البناء وحمل ما عداها عليها الوصف هو
كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع
بعض صفاتها سواء كانت تلك الدلالة بحسب الوضع
مثل احمر فانه موضوع لذات ماخوذة مع بعض
صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع
في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من
مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد عرضته
الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري صفة على النسوة

النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد
علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية
وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب
الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف
الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص
شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف
ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان
يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية
بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي الوصفية الاصلية
او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف
الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ومعنى
الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة
عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل
ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث
لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من
اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف
لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع
وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم
حيث صار اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني

للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد
من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه
الاسماء وخرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب
اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية
ايضا بالكلية ووزن الفعل واما عند استعمالها
في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن
الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع
افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من
الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر
على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى
القوة واخيل للطائر اي للطائر ذي خيلان على
زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال وجه ضعف
منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا
اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقاً
لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف
التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا
شرط له في سببية منع الصرف العلمية اي
علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية

وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث
اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه لا ان بينهما فرقا
فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع
الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه
من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره
اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع
الصرف احد امور ثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة
حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف
الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه
وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي
احد امور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد امور الثلثة
عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين
فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة
لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه
نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني
احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود
سببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات
النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفهما اما

زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر
فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره
وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان
سمي به اي بالمونث المعنوي مذكر فشرطه اي في
سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف
الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو
مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا
سمي به رجل منصرف لان التانيث لا صلي زال
لعلمية للمذكر من غير ان يقوم شي مقامه والعلمية
وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مونث معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل
تمتنع صرفها لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر
فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر
قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير
فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال
عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع
قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية

للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف
لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات
المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان يكون
علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان
يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان
يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة
وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمر
والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف
من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا او كالمنصرف فلا يتصور كونه سببا
لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل
المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا
كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من
فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه
غير العرب لتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها
الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة
العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة
كابراهيم او حكما بان تنقله العرب من لغة العجم
الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه

كان في العجم اسم جنس سمي به احد ر واه القراء لجودة
قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية
وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها بمثل تصرفاتهم في
كلامهم فيضعف فيه العجمية فلا يصلح سببا لمنع الصرف
فعلى هذا المسمى بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في
العجمة وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط
او زيادة على الثلثة اي على ثلثة احرف لئلا يعارض
الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر
الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط
الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه
امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط
واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات
فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط و
ان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور
مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا
اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا
يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر
وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لو

27

لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط
وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط
الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من
انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على

قوله مشتغل عنه متعلق بمشتغل على تضمين معنى الفراغ لان صلة
الاشتغال الباء ... وفي القاموس اشتغل به ...
والضمير راجع الى الاسم لا الى العمل لعدم تقديمه كما توهم ...

فانه تكسير تاما المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه
لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ابا

لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط
وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط
الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من
انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على
انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع
على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم
السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان
هود اكنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال
من ان العرب من ولد اسمعيل عليه السلام ومن كان
قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فما ذكر
فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين
شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع
وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا
وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن و
هي لا الجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت منتهى
الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا
فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه
لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايا

كان في العجم اسم جنس سمي به احد ز واد الفولاد بجودة
قرآنه قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية
وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها بمثل تصرفاتهم في

يقاوم سكون الاوسط احديهما ولا يلزم من اعتباره
لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر
وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لو

من جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة
على صواحبات وانما اشترطت ليكون صيغة مصونة
عن قبول التغيير فيؤثر بغير تاء منقلبة عن تاء التانيث
حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول
اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فارهة وانما
اشترط كونها بغير تاء لانها لو كانت مع تاء كانت
على زنة المفرد كفرازنة فانها على زنة كراهية و
طواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته
فتور فلا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض
ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مداين
وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او
فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى
الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير تاء وثانيهما
ما يكون بها فاما ما كان بغير تاء فممتنع صرفه لوجود
شرط تاثيرها كما جاء مثال لما بعد الفه حرفان و
مصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها
ساكن واما فرازنة وامثالها مما هي على صيغة
منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية
وهو كونها بلا تاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن

عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق
على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا
جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع
الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون
منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر
حال كونه علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد
والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية
فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف
بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه
غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما
للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر
بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها
كان كل فرد منها جماعة من كل هذا الجنس فالمعتبر
في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة
في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية
والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا
علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا

والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او
مونثا وانما اكتفى المصنف فى التنبيه على اعتبار الجمعية
الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون
جمعا فى الاصل كما قال فى الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة
غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض
فى الجمعية وسراويل جواب سوال مقدر تقديره ان
يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة
الجمع بجعل الجمع اعم من ان يكون فى الحال
او فى الاصل فما تقول فى سراويل فانه اسم جنس يطلق
على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا فى الحال ولا فى الاصل
فاجاب بانه قد اختلف فى صرفه ومنعه منه اذا لم يصرف
وهو الاكثر فى موارد الاستعمال فيرد به الاشكال
على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل فى التفصى عنه انه
اسم اعجمى ليس بجمع لا فى الحال ولا فى الاصل حمل فى
منع الصرف على موازنه اى على ما يوازنه من الجموع
العربية كاناعيم ومصابيح فانه فى حكمها من حيث
الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجموع حقيقة
لكنه من قبيلها حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من

29

من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على
تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة
وهو الحمل على الموازن وقيل هو عربى ليس بجمع
تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه
جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع
الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة
فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت
سروالة على سراويل واذا صرف اى سراويل لعدم تحقق
الجمعية تحقيقا والاصل فى الاسماء الصرف فلا اشكال
بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصى عنه ونحو
جوار اى كل جمع منقوص على فواعل واو ياء كان
او يائيا كالجوارى والدواعى رفعا وجرا اى فى حالتى
الرفع والجر كقاض اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة
فى حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول
جاءتنى جوار ومررت بجوار كما تقول جاءنى قاض
ومررت بقاض واما فى حالة النصب فالياء متحركة
مفتوحة نحو رايت جوارى فلا اشكال فى حالة النصب
لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع

بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب
بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين
الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم
على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها
فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضمة و
التنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني
الاعلال على هذا الاصل ثم اسقطت الضمة لثقلها على الياء
لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام
وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال
ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل
الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال
غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان
المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب
على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط
تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن
حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر
بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في
حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري
كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم

تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة
في حالة الجر والفتحة خفيفة فيما وقع فيه الاعلال
واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضمة
بلا تنوين فحذفت الضمة للثقل وعوض عنها
التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في
حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان
فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب
وهو صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير حرفية جزء فلا يرد النجم والبصري
علمين شرط العلمية لما مر من الزوال فيحصل
له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون
باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف
او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده
اعني منع الصرف ولا باسناد لان الاعلام المشتملة
على اسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها
باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية
فان التسمية بها انما هي بدلالتها على قضية عربية
فلو تطرق اليها التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة

واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذى هو من احكام المعربات فان قلت كان من المص
ان يقول وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا
ولا متضمنا بحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه
ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى فى
ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما
الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها هو اصلا
اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك
فانه علم بلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك
هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسم واحد من
غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية
او غيرها الالف والنون المعدودتان من هذه
اسباب منع الصرف تسميتهما مزيدتين لانهما
من حروف الزوائد وتسميتهما مضارعتين
لمضارعتهما لالفى التانيث فى منع دخول تاء
التانيث عليهما وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما فى منع
الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما
مشابهتهما لالفى التانيث والراجح هو القول الثانى ثم
انهما ان كانا فى اسم بمعنى ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل

المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما
لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس ومنزل كاحمر
وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثانى
صفة والمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى
لا الاسم المقابل للفعل والصفة فشرطه اى شرط الالف و
النون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار
انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من
الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما ولتمنع التاء
فيتحقق شبههما بالفى التانيث كعمران او كانا فى
صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون
فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول
تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفى التانيث
على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان
مونثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان
مونثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى
التانيث على حالها ومن ثمة اى ومن اجل المخالفة
فى الشرط اختلف فى رحمان فى انه منصرف او
غير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة
لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى

مؤنث ولا على مذكر فعلى مذهب من شرط انتفاء
فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط و
جود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا
خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين
فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان
فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين
لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان
بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو
غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة
ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد
من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية
منع الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما ان يختص
في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم
العربي الا منقولا عن الفعل كشمر على صيغة الفعل
الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة
وجعل علما للفرس وكذلك عثر لموضع وبذر لماء وخضم
لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم لصبغ
معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام
فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح

في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول
اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على
البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع
صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون
في اوله اي في اول وزن الفعل واول ما كان
على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف
زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف
او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كونه
وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير
قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء الاختصاص
بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء
قياسا باعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله
لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به
للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان لحوق التاء
في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي
الذي لاجله يمنع الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية
العارضية ومن ثمة اي ومن اجل اشتراط عدم
قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة

المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف بعمل للقول
التاء المجي بعلة للناقة القوية على العمل والسير
وما فيه علمية موثرة اى كل اسم غير منصرف يكون
فيه علمية موثرة في منع صرفه بالسببية المحققة
او مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع
الف التأنيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد
منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر
بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو
هذا زيد ورأيت زيدا آخر ومررت بزيد آخر فانه
اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى
اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر حين
بيّن اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق
من انها اى العلمية لا تجامع موثرة الا ما اى
السبب الذي هي اى العلمية شرط فيه وذلك
في التأنيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة و
التركيب والالف والنون المزيدتين فان
كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروطة
بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء

مما بقي من الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هي
شرط فيه الا العدل او وزن الفعل فان العلمية
تجامعهما موثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا
فيهما كما في ثلاث واحمر وهما اى العدل ووزن
الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل
المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اى لا يوجد شيء من
الاعلام الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما
فقط الا احدهما فقط لا المجموع منهما فاذا نكر غير المنصرف
الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اى لم يبق فيه
سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب
الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي
هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية
من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من
حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست
بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد
قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين
علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل
فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء

بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه
والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت
بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق
فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن
الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود
اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون
اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل وههنا لا تقتضيه لوجود السببين
في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث
ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن
هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف
سيبويه الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن
تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته
لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة
الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك
في انصراف نحو احمر علما ثم نكر والمراد بنحو احمر ما كان
معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل
فيه سكران واشاله ويخرج عنه افعل للتاكيد
نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف

لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل
وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه
بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف
بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية
اعتبارا للوصفية الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش
لاجل اعتبار الوصفية بعد التنكير فانه لما زالت
العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن
الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث
على اعتبارها فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل
اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع
اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث
لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة
من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء
والارقم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة
من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما
اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية

واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية
قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر
من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن
الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما
اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان
زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو
حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية
فاجاب عنه المصنف ولا يلزمه اي سيبويه من
اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر
علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا
مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية
وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية
لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف
من اعتبار متضادين يعني العلمية والوصفية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد
وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت
الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية

والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية
في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا
تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد
وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به
فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب
غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او
الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي ينجر مجرورا بالكسر
اي بصورة الكسرة لفظا او تقديرا وانما لم
يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان
يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية
ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة
منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف
مطلقا لان عدم الانصراف انما كان لمشابهة الفعل
فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص
الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية
فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخل الكسر دون
التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم
من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من
غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر

انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل
لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو
الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين
لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلميتين
ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم
غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان
منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام و
الاضافة فان كان العلمية شرطا للسبب الآخر
زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا
كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية
كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول
انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف

المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه
الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد في
صيغة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور
من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام
الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات
لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل
اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم

الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد
باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا
او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان
ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف
يختص بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال
الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من
المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما
قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة
الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من
عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه
باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق
فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه
مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل
بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل
وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها

او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول
فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم
الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او
شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو
زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد
الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه
والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم
عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب
تقديمه عليه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا
نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه
وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند
الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا
على طريقة قيام الفعل او شبهه به اي بالفاعل فطريقة
قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد
عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد
على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو
على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف
واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل

المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل
زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل
ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه
شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون
الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه
اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه آخر من
معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج
الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام
في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو
بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي
تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب
غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا
يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك
جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير
وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني
ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني
عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاديات وقد فعل
واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد

جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع
الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزي
رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل
ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في
الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول
المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر
الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما
وضع بازائه انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب
مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية
نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى
او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت
زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان
يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل
زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل
بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم و
التأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها
نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل
على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء
الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما

واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال
الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا
لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم و
التأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم
من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد
في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص آخر والمفهوم
من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو
في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا بشخص آخر فلو انقلب
احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب واما قلنا
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير
لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا نحو ما ضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد
في عمرو واذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب
فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يجوزه بعضهم لانه
من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر
ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب
احدا الا عمرا الا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر
وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه
عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر

بهنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعاً
واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيداً غلامه
او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في صورتي
التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمراً الا زيد وفائدة
هذا القيد مثل ما عرفت آنفاً او وقع الفاعل بعد معناها
اي معنى الا نحو انما ضرب عمراً زيد او اتصل مفعوله به
بان يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل وهو اي الفاعل
غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخر الفاعل
في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول
به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة واما في
صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
واما في صورة كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير
متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضاً
ضميراً متصلاً فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة
على تعيين المحذوف جوازاً اي حذفاً جائزاً في
مثل زيد فيما كان جواباً لسؤال محقق لمن قال
من قام سائلاً عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول

زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام
زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان
تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف
الفعل جوازاً فيما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قول
الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء
للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم
فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف
اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو
من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل
ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق
بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة خصمه
لانه كان ظهراً للعجزة الاذلاء وآخر البيت
ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير
وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع
مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما
يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه سائل
بالٍ بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات
ماله ومايتوسل به الى تحصيل المال لانه كان

معطي الت ثلثين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل بقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا
واجبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر
لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر
المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا الخلاف المفسر
الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه
وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير
الآية وان استجارك احد من المشركين فاحد فيها
فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر
باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره
قايم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم
بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل
معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال
اقام زيد اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية
وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال
لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه
كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة

الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد
قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية
واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع
يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا
وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته
في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع
في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع
وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا
بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط
بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني
فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما
بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع
وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما
على البدل نحو لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل
الواقع بعدهما لان المتصل الواقع بعدهما يكون
متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل
الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى
واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب اكرم
الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع

عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع انه
لانه حذف لا يصح اضماره ولا بد من لفساد المعنى لانه
يلزم نفي الفعل عن الفاعل المقصود اثباته له وقد اراد
المصنف التنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار
الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعملان معاً
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق قطعه
عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون
اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له
فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني
واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا
له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل
ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما
ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية

ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك
الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما
ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين
وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر
والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك
في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة
وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله
مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني
قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية
والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع
فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال
الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور
على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني
واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني
وضربت زيدا او غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر
مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون

الاول اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثانى
لسبقه فيختار للاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت
الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين وبدا به لانه
المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل فى الفعل
الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر
فى العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع
الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين
اى على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا
للمرجع فى هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز
حذف الفاعل الا اذا اسند شى مستتره خلافا
للكسائى فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار
قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف فى نحو ضربانى واكرمنى
الزيدان عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان
عند الكسائى وجاز اى اعمال الفعل الثانى مع اقتضاء
الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال
الفعل الثانى عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على
تقدير اعمال الثانى اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب
الجمهور واما حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائى بل يجب

يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثانى الفاعل
اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول
ضربنى واكرمانى الزيدان وضربنى واكرمت الزيدان
وضربنى واكرمتهما الزيدان ولا يلزم حرج فى شى منها
محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين او
اضماره بعد الظاهر كما فى صورة تاخير الناصب
تقول ضربنى واكرمنى زيد هو وضربنى واكرمت زيدا
هو وروايته المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول
على الاول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار
قبل الذكر فى الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا
اى وان لم يستغن عنه اظهرت اى المفعول نحو
حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا
يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت ولا يجوز اضماره
لئلا يلزم اضمار قبل الذكر فى الفضلة وان اعملت
الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل
فى الفعل الثانى لو اقتضاه نحو ضربنى واكرمنى زيدا اذا
جعلت زيدا فاعل ضربنى واضمرت فى اكرمنى ضميرا
راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور ويمتنع لا حذف
الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة

فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني
لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز
حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور
ويكون الضمير حينئذ راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول
ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار
كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول
الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار
والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني وجعل
الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول
الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين
لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول
ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا
يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا
لاحظت المفعول الثاني اعني منطلقا على ما ثبت له
ما بالاطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا
فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني
لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما

استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول
بقول امرء القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه
الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد
وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس هو افصح شعراء
العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما
اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص
عن طرف البصريين وقال وقول امرء القيس كفاني
ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع
لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب
الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى
معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت
طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله
المثبت منفيا كان او جزاء او معطوفا على احدهما
منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان
يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز
والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني قوله ولكنما اسعى
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وحينئذ يستقيم المعنى

يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال
ولكنني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعولا ما
لم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر
فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل
المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله
بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف
فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول
لملابسة كونه فاعلا الفعل متعلق به واقيم هو اى
المفعول مقامه اى مقام الفاعل في اسناد الفعل او
شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم
فاعله في اقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا
ان تغير صيغة الفعل الى فعل اى الماضي المجهول و يفعل
اى المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل
و يفتعل و يستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد
فيها ولا تقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي
باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا
تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون
كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد

لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير
تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت
اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا و
المفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو
اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان
مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اى
كل واحد من المفعول له والمفعول معه كذلك اى
كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت
في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما
عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته موقع
الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال
والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ
كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام
مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل
تعين اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل
لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما
فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب
كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل
فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد بافامة المفعول

مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للتنوع
باعتبار الصفة وفايدة وصف الضرب بالشدة
التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا
قيد مخصص ولا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه في
داره فتعين زيد جار ومجرور شبيه بالمفعول اقيم
مقام الفاعل مثلها وان لم يكن اي وان لم يوجد
في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول
من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين
ثانيهما غير الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول
الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه
عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي
درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما
عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد
عمرا ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ ومنه
يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا
والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما
على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي

المعنوي فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا الشامل
نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به
عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان و
كلما اراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى لئلا
يخرج عنه نحو بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به
عن الخبر وثاني قسمي المبتدا الخارج عن هذا
القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة
سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او
جارية مجريها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي
كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن
وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام
ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه
قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدا
ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين
اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي بخلاف
ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او
ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج منه قوله
تعالى اراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو

اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد
الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز
تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدا
وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف
النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما مفردا مذكورا
بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما
اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا
نحو اقائمون الزيدون فانه خبر ليس الا جاز الامران
كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر
وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه
فههنا ثلث صور احديها اقائمان الزيدان وتعين
ح ان يكون الزيدان مبتدا وقائمان خبرا مقدما
عليه ثانيها اقائم الزيدان وتعين ح ان يكون
الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها
اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد
اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام
في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في نحو

يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد
واحترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه المسند اليه
لا المسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف
المبتدا واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا
ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدا وتجعل الباء
بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين
يخرج به القسم الثاني من المبتدا ويكون قوله
المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل
في المبتدا والخبر هو الابتدا اعني تجريد الاسم عن
العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند شيء اليه
فمعنى الابتدا عامل في المبتدا والخبر رافع لهما
عند البصريين واما عند غيرهم فقال الابتدا عامل
في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وقال آخرون كل
واحد من المبتدا والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان
مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدا اي ما
ينبغي ان يكون المبتدا مقدما عليه اذا لم يمنع مانع
التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر
حال من احوالها والذات متقدم على احوالها

ومن ثمة اي من اجل ان الاصل في المبتدا التقديم
جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى
زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم
وامتنع قولهم صاحبها في الدار بعود الضمير الى الدار
وهو في حيز الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى
المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون
المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون
معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم
الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور
المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل
اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه
التخصيص اذ بالتخصيص تقل اشتراكها فيقرب
من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من
مشرك فان العبد يتناول للمؤمن والكافر
وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا
وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة فان
المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار
ويسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي هذين الاثنين
المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل

فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا
وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان
النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد
وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع
الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم
شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يختص به الفاعل لشبهه
اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص
به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بالمسند
اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده
امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في
قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم
ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا
كما اذا كان مجي حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا
كان مجي عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشام به
فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة
الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني
لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى
شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل

قوي ادركه البحر في حادثة ومثل توكلت في الدار
رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم
ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره
في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك
سلام عليكم لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله
سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد
الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من
قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة
وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن
النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات
التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة
الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض
الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل
قايم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما
كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما
من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان
يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال
والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قايم وقد يكون
جملة فعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها

لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة
والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها
فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد
يرتبط به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين
او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر
موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر
تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد
اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه
بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما
وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان
او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون
على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة
بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة
بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب
الاقل وهم الكوفيون فانه يصير ح مفردا اوجه
الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه
والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل
اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد

ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تأخيره لكنه
قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا
مشتملا على ماله صدر الكلام اي على معنى وجب صدر الكلام
كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته
مثل من ابوك فان من مبتدا اشتمل على ماله صدر الكلام
وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك
وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب
بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة
ومن خبر الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى
الاستفهام او كانا اي المبتدا والخبر معرفتين
متساويين في التعريف او غير متساويين ولا
قرينة على كون احدهما مبتدا والآخر خبرا نحو
زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص
لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك
لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك
دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا
احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد
قام ابوه لانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز
قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب

تقديمه اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور
اما في الصورة الاولى فلما ذكرناه واما في الصورة
الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل
مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا
بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او
مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون
قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان
يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس
المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول
من يجوز كون الالف والواو حرفا وان علامة تثنية
الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن
الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اي معنى
وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد
فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو
ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة ومفردا
صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة
ومعنى وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز
به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة

ماله صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه
مصححا له اي للمبتدا من حيث انه مبتدا فبتقديمه يصح
وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فان في الدار خبر
يخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدا
نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان
لمتعلق الخبر التابع له بتبعية يمتنع معها تقديمه على
الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب
المبتدا راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله
مثلها اي مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو
التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق
به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان
المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد
مبتدا اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة
في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها
او الكتابة مثل عندي انك قايم وجب تقديمه
اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور لما ذكرنا
وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين
فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا

جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد
عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما
بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة
خبر واحد اي مز ففي هذه الصورة ترك العطف
اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز
العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر
ما يكون بغير العاطف لان التعدد بالعاطف لا
خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا
المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه وظاهر
ما اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل
التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد
يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول
للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة
فمن الله فيشبه المبتدا الشرط في سببيته للخبر
كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح
عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط
واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ
فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب
دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن

معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف
اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ماولة
بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون
صلته فعلا او ظرفا ماولا بجملة فعلية ليتأكد شبه
الشرط لانه لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول
المذكور الاسم الموصوف بهما او النكرة الموصوفة
بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها
مثل الذي ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل
او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف
فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول
المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم
الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم
الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف
الى النكرة الموصوفة باحدهما فكقولك كل غلام
رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل
من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء
الذي يصح دخول الفاء على خبره على ما مر يمنعان
عن دخول الفاء عليه لان صحة دخوله عليه فانما كانت

لمشابهة المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت
ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان
الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو
بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي
ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان
وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه
تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق
انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه
ذلك التخصيص الاهتمام ببيان ان الاختلاف لا واقع
فيهما والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة
بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على
الخبر والصحيح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام
عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين
كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل فان قيل قد الحق
بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه
تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي
الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم
يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين

لا يساعده القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على
عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر
ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن
عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان
لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا
لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدا
لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا
جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت
بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما
وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع
لقصد المدح او الذم او غيرهما فلو ظهر المبتدا لم
يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال نعم
الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل
اى المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا المحذوف
في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته
عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله
بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير
الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين الشيء
بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون

الناظرون ويرون كما يراه وانما اتى بالقسم
جريا على عادة المستهلين غالبا والقلائد تم
نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا
اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة الشيء
مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت
فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما
نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع
واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر
المحذوف غير ساد مسده اى ففي وقت خروجنا
السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة
وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى في تركيب
الذي التزم في موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير
الخبر وذلك في اربعة ابواب على ذكره المص
اولها المبتدا الذي بعد لولا مثل لولا زيد
لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا تدل على امتناع
الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم
في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة
والتزام قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما
واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في

نحو قول الشاعر: ولولا الشعر بالعلماء يزري
لكنت اليوم اشعر من لبيد. هذا على مذهب
البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل
لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا
هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدا
كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل
او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم
التفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك
مثل قيامي راجلا وضرب زيد قائما اذا كان
زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين
وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب
البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل
اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف
اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام
الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال
قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال
قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه

تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو
ضربي زيدا ملابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول
وضربي زيدا ملابسي قائما اذا اردت الحال عن الفاعل
اولا ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي
ضربي زيدا ملابس قائما ويجوز حذف ذي الحال
مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما زيد اي
ضربته ثم حذف ملابس الذي هو خبر المبتدا والعامل
في الحال واقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا
اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين
من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره
ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات
المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده
وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال
مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي
زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا
الا قائما وثالثها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة
وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل

كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا
الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذى هو
مقرون واقيم المعطوف فى موضعه ورابعها كل مبتدا
يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك
لافعلن كذا اى لعمرك وبقاؤك قسمى اى ما اقسم
به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف
وجواب القسم قايم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى
واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم
موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها
اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها
من الحروف الخمسة الباقية وهى ان وكان ولكن
وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتدا
على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى
كما يجى عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبر ان
واخواتها المسند اى شى آخر بعد دخول احد هذه
الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان و
خبر المبتدا وخبر لا لنفى الجنس وغيرها وبقوله بعد
دخول هذه الحروف عليهما اخرج جميع هذه الاشيا عنه
والمراد من دخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما

عليهما لا لايراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف
بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا
من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا
المعنى بل انما دخل على جملة هى يقوم ابوه فلا يحتاج الى
ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء
هذه الحروف لانه يلزم منه استدراك قوله بعد دخول
هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث
يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قايم فى ان
زيدا قايم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره
كامر خبر المبتدا اى حكمه كحكم خبر المبتدا فى اقسامه
من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه
من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفى
شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا
يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد
ان صح كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موانعه
ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا
للمبتدا يصح ان يقع خبرا لباب ان حتى يرد انه
يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز

ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا في
تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه
لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا
وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل
فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي
للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم
المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف
في معمولها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف
في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا
اذا كان الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا
في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه في جواز التقديم
اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا
ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان
من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك
لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي
لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثل لنفي
القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى
شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها
بعد دخولها اي دخول لا مخرج به سائر الاخبار

الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو
يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف
انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل
في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف
ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع
صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا
ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف
ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام
رجل وليكون مثالا للنوعين خبرها الظرف وغيره ويحذف
خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله
موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر
في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم
لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى
قولهم لا اهل ولا مال اي انتفى الاهل والمال فلا احتياج
الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في
مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين
بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر
وهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا

ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما
عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في مثل ما زيد ابوه
قايم مثل ما زيد قايما ولا رجل افضل منك واتما اى
بالنكرة بعد لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل
في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد
دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى
لغة اهل الحجاز ورد في القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اى
عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة
لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه
للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل
لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا
ابن قيس لا براح اى لا براح لي ولا يجوز ان يكون
لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها
الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد
بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا
او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر
التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من
المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

المجرورات لكثرتها ولخفة النصب المنصوبات هو ما اشتمل
على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف
والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين
ومسلمين فمنه اى من المنصوبات او مما اشتمل على علم
المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او
مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية
فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه
او له وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل
فعل والمراد بفعل الفاعل ما يكون قائما به بحيث يصح

ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غيرهما ما ولا وبما
عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في مثل ما زيد ابوه
قايم مثل ما زيد قايما ولا رجل افضل منك وانما اتى
بالنكرة بعد لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل
في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد
دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى
لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا فهو اي
عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة
لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه
للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل
لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا
ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا تجوزان يكون

بحث المنصوبات

56

المجرورات لكثرتها ولخفة النصب **المنصوبات** هو ما اشتمل
على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف
والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين
ومسلمين فمنه اي من المنصوبات ما اشتمل على علم
المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او
مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية
فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه
او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل
فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح
اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا
اياه فلا يرد عليه مثل مات زيد موتا وحسن حسنا
وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله
الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من قسم
اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكورة صفة
للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة

كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما
كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه
معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر
التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع
على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان
الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء
معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال
الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قوله ضربته تاديبا
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما
يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي
في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين
احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور
واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى
الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع
عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل باعتبار
الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق
واذا ذكرت بعده باعتبار الثاني كما في قولك
كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ
ليس في ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل

57

بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا
الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا
ومانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن
في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل
على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل
جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع و
جلسة بفتح الجيم للعدد فالاول اي الذي للتاكيد
لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن
الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان
التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات
الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه
اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين
وجلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون اي المفعول المطلق
بغير لفظه اي مغاير للفظ فعله اما بحسب المادة نحو قعدت
جلوسا واما بحسب الباب مثل انبته الله نباتا وسيبويه
يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا
وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك
لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما

خير مقدم نحو اسم تفضيل ومصدر تنازعا باعتبار الموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه
وجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا
على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك
الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي
خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه
وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف و
الاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا
وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه
لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه
المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل
عليه قد قالوا احمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا
وعجبت منه عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس
من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما
هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا
واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابطة
كلية يحذف معها الفعل لزوما في مواضع متعددة
منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي

مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو
اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل
على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى
نفي داخل على اسم لا يكون المطلق خبرا عنه اي عن ذلك
الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت
سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما
سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع
المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم
لا يصح وقوعه خبرا عنه نحو دكت الارض دكا دكا
وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد
اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا
وما انت الا سير البريد هذان مثالان لما وقع
مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم
الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى
ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا
اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى نفي ومنها اي من المواضع
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر

مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها
المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه
المطلوب منه وبتفصيل لاثر بيان انواعه المحتملة
نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد
شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق
جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد
الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا
الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما
تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها
اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق
وقع للتشبيه اى لان يشبه به اخراج واحترز به
عن نحو صوت لزيد صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه
علاجا اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح
واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من
افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد
صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه
اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت
بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى صاحب
ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن

عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار
نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت
صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا
فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
المشتملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى
المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك
الاسم وهو الضمير المجرور فى له ونحو مررت به فاذا له
صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى مرأة
ماتت ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى
موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى
لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف
درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر
وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لان
مضمونها الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا
النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى لنفس المفعول
المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا له
ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه
الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم
حقا اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب

تحقيقاً لمصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق
والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيداً
لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر
يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول
من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد
اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان
يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا
ينبغي ان يكون بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه
ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى
اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل
للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من
قيد الاضافة اي مثنى مضافاً الى الفاعل او المفعول
لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي
رجعاً مكرراً كثيراً او في جعل المثال من تتمة التعريف
لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب
لك البابين اي اقيم بخدمتك وامتثال امرك
ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف
الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف

بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف
المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى
الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا
القياس سعديك اي اسعدك اسعاداً بعد اسعاد
بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف
الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع
اي اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر اكتفاءً بما
سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل على
عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون في
ضربت زيداً ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون
في مررت بزيد ان المرور واقع على زيد بل ملتبس به
فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال
في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه
والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل
فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل
الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او
حكماً فخرج به مثل هذا في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه
لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد
درهماً فانه يصدق على درهماً انه وقع عليه فعل الفاعل

الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم
فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل
فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت
زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل
المعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو الضمير المتكلم وقد يتقدم
المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل
فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله عبد
ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام
او الشرط نحو من رايت ومن تكرمه يكرمك هذا اذا
لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في حيز ان نحو من الكرم
ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في
المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا
نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا
فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال
ونحو مكة للمتوجه اليها اي يريد مكة فحذف الفعل
للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها
بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء
والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة
مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك

تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع
لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس
عليها امثلة اخرى نحو امرا ونفسه اي اترك امرا
ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث
واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا
اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا
او اهلا لا اجانب لا اخايف ووطئت سهلا من
البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع
الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي
توجهه اليك بوجهه وبقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما
مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا
منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف
النداء وقصد نداءه فهي في حكم من يطلب اقباله
بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء
لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه
فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى والنداء فهو
المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب
ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على

وجه التفجع فاذا قلت يا محمد فكانك تناديه و
تقول له تعال فانا مشتاق اليك فلا دلي
او خاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل
وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل
في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف
الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز
به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا التفصيل للطلب
اي طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية
نحو يا زيد او تقديرا بان يكون آلته مقدرة
نحو يوسف اعرض او للنيابة اي نيابة لفظية
بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية
بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين
المذكورين او للمنادى والملفوظ مثل
يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم
اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله يا ادعو
زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله
ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند
المبرد بحرف النداء انه بسد الفعل وقال ابو

ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال
فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى
المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزء
الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام
احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي
علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى
اي المنادى وقدم بيان البناء والخفض والفتح
على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار
بالتعميم في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما
على ما يرفع به اي على الضمة او الالف والواو التي
يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل
مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه لارجاع
الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان
اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه
مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام
آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد
المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة

لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها
افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك
وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما
قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف
او الفعل ولا يبنى لمشابهته الاسم المبني مثل يا زيد
ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة واولهما
معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء و
يا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال
المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة
وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة
على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا
لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف
المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح
لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال
مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى
المستغاث واقع موقع الكاف الضمير التي يفتح اللام
الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه
موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا
لزيد ولعمرو كسر لام المعطوف لان الفرق بينه وبين

وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث
وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا
نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول
لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته
للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها
ضعف المشابهة للحرف فاعرب على ما هو الاصل
فيه وقيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب فاعرب
والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي
ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف
ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما
سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين
اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم
فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم
منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب
يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص
منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف
في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء
ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد
يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى

عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير
كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لاشعاره
ما يقتضى فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اى يبنى
المنادى على الفتح لالحاق الفها اى الف الاستغاثة
باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه
ح لان اللام يقتضى الجر والالف يقتضى الفتح فبين
اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه
بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اى
ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة
والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا
او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء
لان علة النصب هى المفعولية متحققة فيه وما غيره
مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما يكون
مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما
ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا
يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا
يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم
الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل
يا طالعا جبلا والقسم الثالث ما يكون مفردا

مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا
لغير معين اى رجلا غير معين وهذا الوصف يوجب
نصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم
الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا
وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا
اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل
تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له
على انفراده مع ان المثال الثانى يحتمله فيمكن ان
يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين وهذه العبارة
اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام
باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثلة المنادى
المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة
وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المفرد حقيقة
او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع
المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبنى
بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا
يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرا لان المتبوع
مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها
لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة

بالاضافة المعنوية وح لايجوز فيها الا النصب
وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مضافا
معنويا ولفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون
مضافا لفظيا او شبهها بالمضاف فانهما لما انتفت
فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل
فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف
لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد
الحسن وجهه والحسن وجهه وانما لم يجر الحكم الاتي في
التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه
مطلقا بل لابد في بعضها من قيد فصل التوابع
الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج
اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد
اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو
يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان
المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد
بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك
والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف
باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول

يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجي ترفع حملا
على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي
فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظ
وتنصب على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا
لمحله وهو ههنا منصوب المحل على المفعولية نحو يا تميم
اجمعون واجمعين في التاكيد نحو يا زيد العاقل
والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر
واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحار
والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل
بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف الممتنع
دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان
المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي
ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة
حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها لكن
لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا
فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري
المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع
فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام
لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني

تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان
كان المعطوف المذكور كالحسن اى كاسم الحسن
فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى فابو العباس
مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى
مستقلا بنزع اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف
المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل
النجم والصعق فكابى عمرو اى ابو العباس مثل
ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى
مستقلا والمضافة عطف على المفردة اى توابع
المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف
النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم فى التاكيد و
يا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله
فى عطف البيان ولا يجى المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها
على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل
وهو المعطوف الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف

الذى

الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما
حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء وذلك
لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة
ولا مانع دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء
مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد منهما
مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال سواء
كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف
او نكرتين فالبدل مثل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو
ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا
جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى علم العلم
المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان
الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من
اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضم
لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد
عن التاء او يلحق لها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين
الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فخرج
عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو ومضافا اى حال

كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون
كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد
على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع بهذه الصفة والكثرة مناسبة للتخفيف فخفف
بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا به واذا
نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل
مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه بين
حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن
اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل
بتوسط هذا ويا اي هذا الرجل بتوسط الامرين
معا والتزموا اي العرب رفع الرجل مثلا
وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع
والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود
بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية
موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى
فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة
المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى
ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة اسم المبهم عن
تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل

الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او
مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين
انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على
قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي
اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف
وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله اله حذفت
الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال
في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران
في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا
قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت
اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف
واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن
الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة
لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال
يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة
التي في قوله شعر من اجلك يا التي تيمت قلبي
وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست
عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة

حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم
فيا الغلامان اللذان فرا الاستفهاء الامرين
كليهما حكموا بانه اشد شذوذا وكذلك اي وجاز كذلك
في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى
المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة
في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما
الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو
الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور
وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه
وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف
بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي
اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل
يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا النصب الثاني
كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما
تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت
لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال
جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم
في سوءة اي في مكروه من قبلي يعني هجاءه ايا هم

ايا هم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل
يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان
قبله كسرة احتراز عن مثل يا فتاي مثل يا غلام وقلبها
الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا
في النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود
غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه
ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين
حذف الياء وابقاء الكسر دليلا عليه وقلب الياء
الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة
وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان
في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة
الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء
المغيرة بالحذف والقلب فلا تقول يا عدو و
يا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح
اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف
الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا
اي في حالة الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاماه

ويا غلاما وفرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي
العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة
كما ربما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها
لكثرة استعمال نداءيهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله
ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت
ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون
التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة
الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت
لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا
يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين
دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا
عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز
وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الحصر
بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخي ويا ابن
خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت
ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا بنت يا غلامي
فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها
ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا

الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء
المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء
بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما
كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال
وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من
غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة
فبالطريق اولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع
ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة
الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر
المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى موجبة
الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك
التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم
غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم
مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير
المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على
التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا في
المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية
وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فلا يدخل فيه المشبه
بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس

آخرا جزاء المنادى ونظرا الى المعنى ولا من الشانى لانه سمع
اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية
وان لا يكون مستغاثا مجرورا باللام لعدم ظهور
اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي
هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف
لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه
غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ
ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه
اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب
فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع
فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة
محكية بحالها فلا تتغير والشرط الرابع احد الامرين
وجوبين وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على
ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة
نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما
القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص اسمهم عن
اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا
بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة
لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط

للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف
الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة بعد الترخيم على حرفين لان
بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان
ناقصا عن الثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير
ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما
شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه
في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان
شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال
فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان كانتا
في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به
عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما
زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم تحذف
منهما الا الآخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة
اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم
علما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار و
مروان او كان في آخره اي آخر المنادى حرف صحيح
اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب
في اطراف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه
لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة

اي بقوله زيادتان في حكم الواحدة

او حكماً فيشمل مثل مرميّ ومدعوّ فانّ الحرف الاخير منهما
في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدّة اي الف او واو او ياء
ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدّة
الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج
منه نحو مختار فانّه لا يحذف منه الا الحرف الاخير
وهو اي والحال انّ ما في آخره حرف صحيح قبله مدّة
اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمّار ومسكين
لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقلّ
ابنية المعرب وانّما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان
في حكم الواحدة لانّ نحو ثبون وقلون يرخّم بحذف
زيادته لانّ بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم
حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين
امّا في الاوّل فلمّا كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا
معاً حذفتا معاً وامّا في الثاني فلانّه لمّا حذف الاخير
مع صحّته واصالته حذفت المدّة الزائدة لئلا يرد
المثل السائر صلّت على الكسر وبكت على النقر
وان كان مركّباً ويعلم من بيان شرط الترخيم انّه
لا يكون مضافاً ولا جملة مثل بعلبكّ وخمسة عشر علمين
حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبكّ يا بعلّ وفي

وفي خمسة عشر يا خمسة لكنّه بمنزلة تاء التأنيث في
كون كلّ منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان
كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة
فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة
المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار
ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخّم
في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف
الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله
على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حارِ بجرّ الراء
على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرّفة
بعد ضمّة وفي يا كروان يا كرو بواو متطرّفة متحرّكة بعد
فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي يجعل المنادى المرخّم على
الاستعمال الاقلّ اسماً برأسه كأنّه لم يحذف منه شيء
فيكون له بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل
فيقال يا حارُ بالضمّ كأنّه اسم مفرد معرفة برأسه فيضمّ
ويا ثمي لانّه لمّا جعل ثمو اسماً برأسه صارت الواو طرفاً
بعد ضمّة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادلٍ في ادلو
ويا كرا لانّه لمّا جعل كرو اسماً برأسه ارتفع مانع الاعلال
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب الواو الفاً

لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب
صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب ولأنه لا يدخل
عليه سوى يا لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان
يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب
في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس
ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه
في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما
بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت
الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع
على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة
والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي
المندوب ومثل يا زيداه ووا عمراه ومثل يا حسرتاه
ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا امتيازا له عن
المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك
بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء
حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة
قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء
مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا
معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا

ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام
المنادى فلا يرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة
وجاز لك زيادة الالف في اخره اي اخر المندوب
لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي
التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت
الى حرف مد مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة
كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه
لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم
اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين
اثنين وجاز لك زيادة الهاء اي الحاقها بهذه
المدة في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب
المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر
المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه
فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب
خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب
بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب
بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لا
اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه

جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها
بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا
امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس
فانه يجوز لحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال
بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى
لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف
اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له
قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح و
يجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان
مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا
رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه
حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والا اشارة
اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت
والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز
فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل
عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع

مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف
اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظ اي اذا وصف بذي اللام
نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو
ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا
من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة
كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال
محسنا احسن الي واما المضمر فيشذ نداؤه نحو يا انت
ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح
ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه
اسم الجنس شذوذا قالته امرأة امرء القيس حين كرهته
وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله الشخص وقع في الليل على
نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء
عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وان حذف حرف
النداء من اسم الجنس في ترخيم غير العلم قيل هي رقية تصيدون
بها الكروان يقولون اطرق كرا ان النعامة في القرى
فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي
هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا
وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا
بتخفيف الا على انه حرف التنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم

اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة
الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان
ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا
فعل مضارع سقط نونه بالنصب والثالث من تلك
المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول
فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة
التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير
بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير
العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين
المفسِّر والمفسَّر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل
اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيدا ابوك
ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون
الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو
ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او
شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل
في ضميره او متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق
ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل
في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه
بسبب ذلك الاشتغال لا لسبب آخر بحيث لو

لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك
الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او
مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب
احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر
المتبادر فبتقييد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو
زيدا اضربت وبتقييد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك
الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل
ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى
الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك و
بتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت
اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف
والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل
باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا
يتصور فيه الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم
ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلث للمشتغل بالضمير
باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن
في ترتيب هذا تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى

وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير ما يناسبه مرادفا فان مررت بعد
تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت
غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست
عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته المحبوس
عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده
اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا
ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا فحذف
اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني
وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني
مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت
غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده
ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه
ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب
يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص
فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي

اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه
بالابتداء ويترجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح
خلاف الرفع لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان
لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فحين
لم يترجح النصب قرينة اخرى يترجح الرفع بسلامته عن
الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة
من الجانبين لكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى
منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة
على الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون
الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو
لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها
لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية
على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت
بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه
فان المختار فيه حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع
الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل وقد مثل لما مع غير
الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة

في كونه من اقوى القراين مثل خرجت فاذا زيد
يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة
لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث
الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية
فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف
جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي
لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة عليها في كونهما
فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف
النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من بين
الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها
لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان
زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو
ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار
الرفع في اسم الاستفهام نحو من اكرمته ولم يقل همزة
الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان
استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد
في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية
الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه

تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان
نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني
موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا
اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي
ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث
وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ
هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع
الفعل فيها اكثر فاذا انتصب الاسم المذكور وقع فيها
الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم
المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو
مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر
[illegible] بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة
فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع
مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته
للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات
ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف
التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا
مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل
شيء على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء

وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في
اداء المقصود لكن خيف لبسه لفظا هو لاحتمال كون
قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم
على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق
لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة
غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع
والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما باتفاق
في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره
ونحو ذلك وانما لا يصح العطف على الصغرى لعدم
الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي
وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين
اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء
ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول
التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة
الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية
فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت
السلامة بالحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة
بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت

في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير
مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار
المبتدا فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم
المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو
فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق
من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولو
ما ولولا وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما
على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك
مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض
وليس نحو ازيد ذهب به منه اي من باب ما اضمر عامله على
شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في
بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار
فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق
عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث
لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب
لا يحتمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت
لا نحصر المناسب في اذهب فليقدر عليه مناسب آخر

ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون
تقديره ازيدا يلابس الذاهب به او يلابسه احد بالذهاب
به او اذهب به احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل
او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته
مفقود فاذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد
في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون
مما يختار فيه النصب وكذلك اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى
كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من
باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار
التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان
متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست
محل الفعل لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء
مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ
ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب
فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان
كل كاين في صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم
على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة لشيء

اعني فعلوه

لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا
فتقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث
لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان بعد الاسم
المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه
امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت
هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع
الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى
ان يتمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم
اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى ما تمحلوا
لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد
لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا موصولا
فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط
فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط
لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما
في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده
على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان
عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف

والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية
والزاني فيما تيلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية
لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية
اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير و
جزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا
يدخل في الضابطة فتعين الرفع والآاي وان لم
يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا
فهي يكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب
واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد
من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين
لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب
حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما حذف
الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة
تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة
معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق
تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا
مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده
اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على
صيغة المجهول عطف على حذرا او ذكر المقدر فان قلت

معطوفا

قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف
عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع
الضمير اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه
وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا
بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك
وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير
معناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك
وبعد نفسك عن حذف الارنب وسوء ضربه بالعصا
وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير من
المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد
من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرها منهما
لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه
اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق
في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا
من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير
بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على
الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده عنه فالصواب
ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد
في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع

الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد
نفسك مما يوذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق
في بعضها كالمثال المذكور قبيل لفظ الاسد في اياك
والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا
وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع
للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فيما
بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد
كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف
كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال
الاخير واياك ان تحذف بتقدير من اي اياك
من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان قياس
ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع
تقدير من ولشذوذه مع غير ان وان فان قلت
فليكن بتقدير العطف قلنا حذف العاطف اشد
شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان
شائع كثير وقوعه في غيرهما واما حذف العاطف
فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل
اي حدث مذكور اما تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ
او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان

كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل اسماء
الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان
عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا
وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة
يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه
ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة اي حضرت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه
فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون
الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي
المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة
فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث
انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار
قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير
المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة
او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيدا
لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه
في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها
وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه

الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به
بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث
جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط
نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ لو تلفظ بها
لوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان
او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم
منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرا او افطرت اليوم وظرف
المكان ان كان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا
على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست
خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا
فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما
ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان
بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال
وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا
يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون
مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف
المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر

المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو
دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم
يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ
لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا للابهام وكذا
حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت
الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي
على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه
مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله
بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا المحل محل تامل
فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام
معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار
في البلد فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه
ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص
بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانك
اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما
يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول

المذهب الاصح ومقابله

ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد
و فعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا
قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول
دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة
الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار
مفعولا فيه وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون
اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت
في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن
سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه
بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من
قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه
كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي
لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به ساير المفاعيل
مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث
مذكورا اي ملفوظا حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان
فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال
لم ضربت زيدا فقوله مذكورا احترز به عن مثل اعجبني التاديب
فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي

الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا فلنا
المراد المذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تاديبا
في التركيب الذي هو فيه ويروح نحو اعجبني التاديب الذي
ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه
للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيل فعل و
هو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب
عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل
وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في
المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه
اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ
فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته
بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته
ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج
بان صحة تاويل نوع لا تدخله في حقيقته الا ترى ان
صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاءني زيد
راكبا جاءني زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها
وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم
مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن

ولا كرامتك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده
وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا
ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا
ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في
تعليل الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في
مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا
من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا
حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار
في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة
عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان
الكامل ابقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها
في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها
من اللفظ ولهذا اي انما يجوز حذفها ولم يكتف
بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما
يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترز عما
اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل
به اي اتحد فاعله وفاعل عامله احترز عما اذا كان
فعلا لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي ومقارنا له اي
للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو

نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد
اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود
احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن
الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول
له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين
فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان
الفعل اعني شهود الحرب احترز بذلك القيد عما اذا
لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي
بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه يشبه المصدر
فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف
ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل
بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور
الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله
معه مفعول لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند
الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور
راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض
النحاة من اسناد الفعل الى اللام النصب وتركه منصوبا
جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى
لقد تقطع بينكم على قراءة النصب في بعض الحواشي



ان هذا الرأی شریف جدا وقیل الوجه ان یجعل من
قبیل وقد حیل بین العیر والنزوان فان مفعول ما لم
یسم فاعله فیه الضمیر الراجع الی مصدره ای حیل الحیلولة
لان بین للزوم ظرفیته لا یقام مقام الفاعل فعلی هذا
معناه الذی فعل فیه فعل مصاحبته علی ان یکون
مفعول ما لم یسم فاعله ضمیرا راجعا الی مصدره والضمیر المجرور
للموصول هو مذکور بعد الواو احتراز عن المذکور بعد
غیره کالفاء المصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذکور
ای یکون ذکره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل
وافادته ایاها سواء کان ذلک المعمول فاعلا
نحو استوی الماء والخشبة او مفعولا نحو کفاک وزیدا
درهم وسواء کان ذلک الفعل لفظا ای لفظیا
کالمثالین المذکورین او معنی ای معنویا نحو ما
لک وزیدا ای ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول
الفعل مشارکته فی ذلک الفعل فی زمان واحد
نحو سرت وزیدا او مکان واحد نحو لو ترکت
الناقة وفصیلها لرضعها فلا ینتقض بالمذکور بعد
الواو العاطفة نحو جاءنی زید وعمرو فانها لا تدل
الا علی المشارکة فی اصل الفعل دون المصاحبة

المفعول معه اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فی المفعول
معه الفعل او معناه بتوسط الواو التی بمعنی مع وانما
وضعوا الواو موضع مع لکونها اخصر واصلها
واو العطف التی فیها معنی الجمع فناسب معنی المعیة فان
کان ای وجد الفعل ای ما یدل علی الحدث فیعم الفعل
واسمی الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغیرها لفظا
وجاز ای لم یجب العطف ولم یمتنع فلا ینتقض بمثل
ضربت زیدا وعمرا والوجوب العطف فیه فالوجهان ای العطف
والنصب علی المفعولیة جائزان نحو جئت انا وزید
بالرفع علی العطف وزیدا بالنصب علی المفعولیة وان
لم یجز العطف بل یمتنع تعین النصب مثل جئت وزیدا
فان العطف فیه ممتنع لعدم الفصل لا بتاکید المتصل
بالمنفصل ولا بغیره وان کان الفعل معنی ای مرادا
معنویا مستنبطا من اللفظ وجاز ای لم یمتنع العطف
تعین العطف حیث لا یحمل علی عمل العامل المعنوی بلا حاجة
مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزید وعمرو وان
ای ان لم یجز العطف بل امتنع تعین النصب حیث
لا وجه سواه نحو ما لک وزیدا وما شانک وعمرا
فانه امتنع العطف فیهما لان العطف علی الضمیر المجرور

بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الذي
اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما دون الآخر
وانما حكمنا بمفعولية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى
ما تصنع وما يأتلك فمعنى ما شأنك وزيدا ما تصنع
وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى
ما زيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل
شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول
به اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر
فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها
الى الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل
او المفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك
وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول به
فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا
لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل
منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا
راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل والمفعول
الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام

الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول
معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول
المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما
اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام
المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع
ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح
ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم
وان يأكل اخاه مقام وان يأكل لحم اخيه او كان
المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه
فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار
ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله
والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن
في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم ولو قرئ
تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او
تبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل

اخبار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول
معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل
او المفعول الا الدخول لما وقع حالا عن المضاف اليه
مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان
فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار
لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال
اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن
في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن
ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية
زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار
معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا
ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما
عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير
زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار
معنى اشير او انبه الخارج عنه منطوق الكلام المعتبر
لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية و
عاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر

نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف
مقدرا بالفعل او شبهه وهو يعمل عمل الفعل وهو من
تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار
قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول
نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن
ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير
(اي معنى الفعل)
التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو
هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه
في نحو يا زيد قائما ليتك عندنا مقيما ولعله في الدار
قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال
ان يكون نكرة لان التنكير اصل والغرض هو تقييد
الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف
زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم
عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس
اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في
غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد
وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال
فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا
او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها

يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا
من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل
راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا
او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما
يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب موادّ
وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال
في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا
قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها
معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة
المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله
وصاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله
وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت
للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار
الوحش الاتن وكان باعثا له البعث والتخلية
بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم
يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف
على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء [illegible]

بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن
الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه
ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس
مداخلة بعضها في بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال
او مررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متاولا بالنكرة
فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها
على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة
اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد
جهدك فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر
منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة
موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة
وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن
الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان
صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة
تخصص ما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها
وبين معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على
صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدا
وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل [illegible]
رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان

لم يلتبس طرد الكلام ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل
زيد قائماً كعمرو قاعداً على العامل المعنوي قد عرفت
فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل
او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار
والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى
هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
اتفاقاً بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل
ظرفاً او شبهه فان فيه خلافاً فسيبويه لا يجوزه اصلاً
نظراً الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط
تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائماً في الدار فاما
مع تاخر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في
المنع فلا يجوز قائماً زيد في الدار ولا قائماً في الدار
زيد اتفاقاً ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان
كان مشابهاً للظرف لما فيه من معنى الظرفية
الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي للتوسع
في الظرف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف
داخلاً في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلاً في العامل
المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال
الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا

لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجروراً بالاضافة
او بحرف الجر فان كان مجروراً بالاضافة لم يتقدم الحال
عليه اتفاقاً نحو جاءتني مجردة عن الثياب ضاربة زيد و
ذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف
اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضاً وان
كان مجروراً بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر
البصريين يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة
وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن
بعضهم الجواز مستدلاً بقوله تعالى وما ارسلناك الا
كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة
ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من
تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند
فكانك قلت اذهبت راكبة هنداً فالمجرور بحسب الحقيقة
ليس مجروراً واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل
كافة حالاً عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها
صفة المصدر المحذوف اى ارسالة كافة وبعضهم بجعلها
مصدراً كالكاذبة والعاقبة والكل تكلف وتعسف
وكل ما دل على هيئة اي على صفة سواء كان الدال مشتقاً
او جامداً صح ان يقع حالاً من غير ان ما دل الجامد لان المقصود

من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وبهذا رد على جمهور
النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد
بالمشتق ومع هذا لا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق
مثل بسرا او رطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة
اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين
حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة
بان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا
صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل
في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم
وتقدم البسر على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه
اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين
يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه
بهذا من حيث انه مفضل وبهذه الحيثية وان لم تكن
معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا
ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه و
هو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن
في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان
كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال اذا لم يسمع

يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى
ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه
بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه
التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه
يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله
فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي
الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت
حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية
محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر
عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل
الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت
الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها
والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد
لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو
والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما
ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا
او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية
اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا
لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة

فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانا
راكب جاء زيد وهو راكب وبالواو وحدها لانها تدل
على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام
كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي
الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال
المنتقلة واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق
لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد
والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على
ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء
فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في
فلا بد من الواو على الفصيح والمضارع المثبت
اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا
مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم
الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما
سواهما اي وما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة
على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي
او الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا او بأحدهما
وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة
استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد

زيد و ما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني
زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد و
قد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني
زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج
غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما
خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول
لفظ قد المقربة زمان الماضي الى الحال لغة على الماضي
المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه
الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه
عليه لجواز ان المتبادر من الماضي المثبت اذا
وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل
فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف
مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا
مقدرة سواء كانت قد ظاهرة في اللفظ نحو جاءني
زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا
بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان
حذف قد وسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم
بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة لموصوف

محذوف هو الحال والخبر ويجعلها جملة دعائية وانما لم يشتهر
ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل
ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك
للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيء له راشدا مهديا
اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا
اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك
راكبا لمن يقول كيف جئت اي راكبا بقرينة السؤال
ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف
العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة
مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا
غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف
المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا
تنتقل عن الاب في غالب الاحوال اي احقه بفتح الهمزة
او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت
على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او
بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على
يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح
احق التقدير عندي ان يقدر يجب عطوفا وشرطها

وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة
اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما تؤكد بعض اجزائها
كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذف عامله اسمية احترز به عما اذا كانت
فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل
شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد
تلك الاسمية من اسمين لا يصلح للعمل فيها والا لكان
عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد
قائما بالقسط التمييز ما اي الاسم النكرة الذي يرفع الابهام
واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية
فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم
وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى
الموضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو
الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو
الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان
قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر
بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد
الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات

نحو هذا الرجل فان هذا مثلاً اما موضوع لمفهوم كلي شرط
استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في
هذا المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته بل الابهام
انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه
بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في
الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به
الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر
فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين
لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء
الواقع في ابي حفص لعدم اشتهاره لا الابهام الوضعي
عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع
في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع
لما وضع الرطل مثلاً لنصف من فلا شك ان
الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام
فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه
بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما
والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع

الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام
الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال
فيقال رطل بغدادي او بغداديا واذا اريد رفع الابهام
الذاتي قيل رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر
عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات
اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا و
المقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا
طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام
عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول
من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
يرفعه عن مفرد ويعني به ما يقابل الجملة وشبهها
والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء
اي يعرف به قدره ويتبين غالبا اي في غالب
المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في
ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام
فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون
درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء
العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو

رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا و
كالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا و
كالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير
في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون
درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها
زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع
والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة
لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد
وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان
سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا
ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها
ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن
اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين
ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما
فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد
تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد
تمام الكلام فنصبه وكذلك الاسم التام قبل التمييز

شابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء اعني
مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب
الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم
وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب
التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز
وان كان الاسم مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز
جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء
والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا
ان يقصد الانواع اي ما فوق الواحد فيشمل المثنى
ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من
ان يثنى ويجمع قيل في تخصيص قصد الانواع بالاشياء
نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع
جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس
سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع
اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد
الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين
او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين

او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز ملتبساً
بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم
بها اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد
المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين
ونون التثنية جوازاً شائعاً لحصول الغرض وهو
رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيتٍ ومنوا سمنٍ
والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية
بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة
الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهمٍ اما في
الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع
فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري
رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف
الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم
مثلاً عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد
عشرين من رمضان او اراد اليوم العشرين من
رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس
ايضاً الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد
وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي
الاول كما رفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك

كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا
وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديداً
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزاً
والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالاً
لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز
لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة
والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذاتٍ مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان
يقول عن ذاتٍ مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان
الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه
عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصراً عليها
تنبيهاً على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في
القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة
كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على
جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً او اسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيوناً او الصفة المشبهة نحو زيد حسن
وجهاً او اسم التفضيل نحو زيد افضل اباً او المصدر
نحو اعجبني طيبه اباً وكذلك كل ما كان فيه معنى الفعل
نحو حسبك زيد رجلاً نحو طاب زيد نفساً مثال للجملة

والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما فيه
الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه
وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان
المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد
وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما
عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من
المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة
اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها
خمس امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه
والدار عين غير اضافي هو متعلق المنتصب عنه والاب
عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم
عرض غير اضافي وكل منهما متعلق المنتصب عنه او
في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها ما تكرر
الجنبي طيبة نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء
به وابا وابوة ودارا وعلما او ردها الامثلة
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا
اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة و
ايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد
على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون

95

يكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح
ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا
معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر
في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير
اي لله خيره فارسا والفارس اسم الفاعل من
الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر
الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان
كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه
والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز
ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه
بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه
بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك
بحسب القراين والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا
فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون
تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه
باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا
عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه
وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم
يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه

فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا
فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح
جعلها له بالتعبير عنه بها ففي لمتعلق زيد وهو الذات
المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما
اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا
فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد
من وحدة التميز وتثنيته وجمعه سواء كانت لو افقه
ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين
والزيدون اباء او المعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد
ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا
اردت اباه وجده له وطاب زيد اباء اذا اردت
اباه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصد
وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد
مثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان
صيغة المفرد لا يصلح ان تطلق على المثنى والمجموع
الا ان يكون التميز جنسا تقع على القليل والكثير
فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم تثنية ذلك
الجنس او جمعه بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد

زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد
بالتميز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية
فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين
والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب
من كل الزيدان او الزيدون نوع آخر من العلم
فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان
اي التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما دلت
بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية
كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه
لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى
بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا
ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا و
طبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة
اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او
مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل
والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له
ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها
حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة

الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد
فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا
لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز
من قائل يؤيد التميز لان من تزاد في التميز لا في الحال
وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية
اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات
ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما باتفاق
فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل
لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة
ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح
اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل
فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث
المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه
او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا
اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ
الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على
الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان
الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى
فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا

متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى
بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد وقع
الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ
ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك
ربح زيد تجارة فان التجارة تميز رفع الابهام عن
شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصده
هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه
حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم
المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل
في المعنى او مفعول مع ان التميز في هذا المثال وامثاله
لا فاعل ولا مفعول فلاحظ وتلك القاعدة خلافا
للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على
الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا
الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل و
تمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر شعر اتهجر سلمى
بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه ح يكون في كاد
ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى

ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليهما مقدما عليه
واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كان للحبيب ونفسا تمييز
عن نسبته كان اليه اى وما كان الحبيب نفسا يطيب فلا
تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه
ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع
الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى ما كانت نفس الحبيب
فتكلف وتعسف غير قادح فى التمسك المستثنى
اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة
على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير
المحتاج الى التعريف كافية فى تقسيمه قسمه الى قسمين
وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما مختصة
لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل
ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج
واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع
عن متعدد وجزئياته نحو ما جاءنى احد الا زيدا او اخرج او
مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد
لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا
اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى احد الا
بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا

لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع
هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن
متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل
الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع
سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا
مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن
نحو جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث
علم اولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن
له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها
سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما
للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا
غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن
الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى لئلا
يذهل عنه فى كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا
استفهام نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا
وقع فى كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب
على ما يجئ ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون
الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج
نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء

لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا
على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا
ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل
قري الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل
في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصرية الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شي
يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى
ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى
منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى
منه سواء كان في كلام موجب وغيره نحو جاءني الا
زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم
البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار
احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات
اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة
فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب
عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط وهو لا يصدر الا بطريق
السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق

الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى
قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني
القوم الا حمارا فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون
قبله اسم يصح حذفه فهم هنا يوافقون الحجازيين
في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم
المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا
او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا
جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من
خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل
لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من
الانيس وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل
الفعل فيتعدى بنفسه والاكثر هو هذا التضمن او الحذف
والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا
في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير
راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل
منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني
القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعضهم

زيدا او هما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا
اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في
الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما
فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على
انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر
بهما الا ان النصب بهما اكثر عند الاخفش او ما عدا او ما خلا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان
ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا
زيدا او ما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو وبالنصب على
الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو
مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم ومجاوزة مجيئهم
عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي
جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم
او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان
ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص ولم يعتد به
ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو
جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو يجيئني
اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما
واجبا لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر

للجر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه
مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انهم
لا يستعمل من الافعال الا في المستثنى المتصل لغير المعو
ولا تتصرف فيهما لانهما قائمة مقام الا وهي لا تتصرف
فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير
المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون
متاخرا عن الا احتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات
الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما
مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم
يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل وفي
بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام
غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم
يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه
لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه
الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب
على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية

والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا
زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق
الاستثناء وهو جايز غير مختار وانما اختار والبدل
في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو
بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا
واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب
اي المستثنى على حسب العوامل اي على ما يقتضيه العامل من
الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور
ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن
المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك
المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع
في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة
صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب كل احد
المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون
الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك
كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح
او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى
منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت
الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا

كذا الظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام
الاسبوع او الشهر او مثل ذلك وللقايل ان يقول
كما يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب
في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في غير الموجب ايضا نحو مامات الا زيد فينبغي ان يشترط
في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت
الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان تخصيص المستثنى منه
بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة
فلا فرق بين ما بين الصورتين في كون كل واحدة
منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب
بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم
استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكس لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها وكما لفة
واحدا يا ما في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها
في تعلق الفعل بها ومخالفة واحدا يا ما مما يقل
كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك
قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة
دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله

قوله
كما حذف منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له
المجرور به وذكر ان الجار واوصل الفعل
التكلف بان تستغني عن هذا
بالمستثنى بحال بان تجعل المفرغ وصفا
المفرغ عامله متعلقه فيكون الحال
مفرغا عن اعرابه او ان تجعل المستثنى
المستثنى مفرغا والعامل فيكون
العامل مفرغا عنه
عصام الدين

بانه تخصيص ... [illegible]

فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني
ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل
من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت
ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى
لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب
فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمة اي من
اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم
المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال
ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد
دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم
وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما
يمكن ان يكون زيد عليها مما ليس بمناقض ويستثنى
من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة
العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة
الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذا
التاويل ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء
الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني
الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او

ا د المقصود منه المبالغة في علو الجمع عن على ضربك
واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى
منه فعلى الموضع اي فيحمل على موضع المستثنى منه لا على
لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد
الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور
محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو
فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء
لا يعبا به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على لفظه
وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في
بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا
يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى
منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا و
خص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان
ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة
الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد الا بعد النفي
اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها
لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ
وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر كان في قوة قولنا جاءني
من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي

وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على
اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة
بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب
الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل
فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل
المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك
ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل بعدهما
الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه
واعتبر سرايته حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما
عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد
الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي
بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي
بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ
حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو
الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا
وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال
لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض
النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف
ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا

103

ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا
اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي
اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية
ومن ثمة اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي
وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس
في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع
ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو
للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي
مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر
وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه
وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم
واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله
مضمر ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه
نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي برأه الله عن
ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون
الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى
بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما اجري
المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه اي غير اي كلمة غير
في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام

معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول
جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في
كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها
في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل
منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها
اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة
غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة
بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا او
مقدرا لكنها قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد
بعد ما كان مذكورا ليكون متعددا ليتوافق حالها
صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل
الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال
او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما
جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكر لا يعرف باللام
حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول
قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به
الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل
او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى

الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور
والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني
رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة
دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير
محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل
الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار
عند وجود هذه الشرائط الى الحمل الا على غير لتعذر الاستثناء
عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في حد
هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه
بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور
نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور
نحو ما جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا والا حمارا
ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في
بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء
والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد
محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا
عن الانتظام فالا في الآية صفة لها تابعة لجمع
منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول

الله في آلهة ببقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء و
في الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو
حملت عليه لصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما
آلهة مستثنى عنها الله وهذا لا يثبت وحدانيته
تعالى لجواز ان يكون حينئذ فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها
بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه
ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله
يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم
المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير
جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه
جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز
في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد
صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ
مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان
صفة لكل اذ لا يصح الاستثناء منه والا لوجب ان يقال
الا الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ
وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف
كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه

اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما
الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل
واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اي
بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى
او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب
الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية
وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم
الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا
نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواك وفي
الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب
انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب
خبر كان واخواتها وسنعرفها في قسم الفعل ان
شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول
كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند
لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد
دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يكون
بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الجملة

المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله
فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل
كان زيد ابوه قايم بان يقال يصدق على يضرب
وقايم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد
المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان
المراد بدخولها ورودها للعمل فيها وردت عليه كما
سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل
كان زيد قايما وامره اي امر خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدا اي في اقسامه واحكامه وشرايطه على
ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها
حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة
لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما
بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما
لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد بخلاف
المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة
لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس ولكن
اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة
هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف
عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها

واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما
اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز
في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان
اسم ثم فا بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول
ورفع الثاني وهو اقويها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه
خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا
فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خير او قوة هذه الوجوه وضعفها
بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف
عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت
لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان
اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت
لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت
النون في الميم وابقي الخبر على حاله وصار اما انت
منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما
على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت
فعملت ما عملت بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام

الجار والمجرور متعلق بانطلقت وانما قدم على انطلقت لانه وان كانت مصدرية الا انها مع اللام كانت ظرفية والظرف يتقدم لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت فكما ان السببية مقدم في الشرطية فكذا ههنا قصدا ... عبد الغفور

فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها
وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند
اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها
مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية او
الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف
ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب
بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم
يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا
بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب
بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان
لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى
للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان
يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه
او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع
فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها
خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت
وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما
اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي المسند اليه

اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او
مشابها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام
معناه وهذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه
او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي
من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما
يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف
فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين
درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله
لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما
فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع
على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط
الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها
نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه قوله فهو مبني
على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به
المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل
في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين
نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى
والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين

ولا اسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ومضارع
له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى
لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول
هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا
وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف
استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف
ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها مستحقا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب
وان كان اى المسند اليه بعد دخولها معرفة
بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اى بين ذلك
المسند اليه وبين لا بانتفاء الاتصال على سبيل
منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا
او شبيها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار
ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار
رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا
في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو
وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء
اما في المعرفة فلامتناع نفوذ اثر النافية للجنس فيها
واما في المفصول فلضعفها عن التاثير مع الفصل

قوله لان الاضافة [illegible] الاسم [illegible]

والتكرير اى وجب تكرير اسمه لكن مطلقا بعينه اما في
المعرفة ليكون كالعوض عما فات التنكير من معنى نفي الاحاد
وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل
قول السائل أفي الدار رجل ام امراة وهذا التعليل
جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اى نحو قضية
ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية هذا جواب
دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع
والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن
كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو
منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير
المثل اى ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله
في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او
بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي
بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا
التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر
ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
اى فيما تكررت فيه لا على سبيل العطف وكان
عقيب كل واحد منهما نكرة بلا فصل خمسة اوجه
بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد

اى بلغ نهاية الابهام ح

عليهما الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على
ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف
على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي
لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة
اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر
الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني
فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب
الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي
والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا
على لفظه لمشابهة حركته الاعراب ويجوز ان
يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على
حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو
لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى
لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني
معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء
عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع
رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه

لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فيجاب بالرفع
فيهما مطابقا للسؤال ويجوز الامران ايضا والخامس
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان
عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة
الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه
ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء
عمل لا بالتكرير الا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الالغاء
التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها للتوافق
اللاحقين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول
متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله
منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون
من قبيل عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة
كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس
لم تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا
وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام
ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس
اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار استفهاما
واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان

حال الا في الغرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي
وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي و
قال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من
حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب
انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما التمني
نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا
جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليست الا الداخلة
عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
برأسه فكأنه قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني
رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي
دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان
القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت
اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا
غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي
لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم
في الدار مفردا حال من ضمير يبنى والعامل فيه مبني
احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال
او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها
ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح

الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال
وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله
ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا
بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر
المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل
لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني
الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت
للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا
للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما و
لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في
الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا
حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف
بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي
وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي
فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا
حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته
في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني
اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف
فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام

لك والفرس واذا كان لا مكرر اً في المعطوف فحكمه ما
علم في قوله لا حول و لا قوة الا بالله فيما سبق بان يجعل
على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوباً وبان
يحمل على المحل ويجعل مرفوعاً جائز ولا يجوز فيه البناء
لمكان الفصل بعاطف و لم يجعل في حكم المتصل
لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفي يزاد
فيه لا كثيراً نحو لا حول و لا قوة مثل لا اب ابنا و ابن
في قول الشاعر ولا اب ابنا مثل مروان وابنه
اذ هو بالمجد ارتدى وتازرا وساير التوابع لا نص
عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى
وكذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي
كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام
الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من
اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين
جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان
يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما
مبنيا على ما ينصب به لكاره مع مجروره خبراً لها وقد جاء
على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف
في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي

اي كالاسم الذي في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف
بالمضاف واجراء الاحكام المضاف عليه باثبات الالف
وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو
لمشاركته اي لمشاركة الاسم لا حين يضاف باظهار
اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه
اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو
الاختصاص والمعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي
له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث
لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة
لمشاركته اي لمشاركة هذين التركيبين له اي لما يشتمل
على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة
وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب
الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمة اي لاجل
ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير
المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز
تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص
فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى
شي انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت

للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار
فكيف يشبه تركيب لا اباً فيها بتركيب يضاف فيه الاب
الى الدار لمشاركته في الاصل معناه وليس اي
شيء من هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفظا والمعنى
المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت
جنس الاب او الغلامين بجميع الضمير المجرور بلا استقلاله
من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يصدق على
تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب
على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم
الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان
واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين
له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين
خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص
سيبويه بهذا الخلاف لانه المعتمد فيما بينهم او لان
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب
سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب
مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف
والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المضاف
بفاده لما عرفت ويحذف اسمها لاخذ فاكثر اي مثل

مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الا مع
وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا
الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي
لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد
وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد
خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية
بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي
اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة
اهل الحجاز وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما
وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا
لهما انما هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون
الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما
بل يسمونهما مبتدا وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما
ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى
ما هذا بشراً وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما
نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها ان
لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين
نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو
ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد

بطل العمل اى عمل ما مع كل واحد من هذه الامور الثلثة
اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس
فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض
النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل
واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل
واذا عطف عليه اى على خبرها بموجب بكسر الجيم اى
بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد
مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى
فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي
المجرورات هو ما يشتمل اى اسم اشتمل ليخرج الحروف والاواخر
التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الكلام
على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث
هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة
او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو
مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه
بل لحيثية كونه مضافا اليه والمقحم اليه وان كان مختصا
بما عرفته به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو
يشتبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم

113

وكفى بالله وكذا المقحم اليه بالاضافة اللفظية وان لم
يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير
ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك
مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل
الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين
صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان
نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف
جر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف
كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك
المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر
مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت
يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر
وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اى تقدير
الحرف شرطه ان يكون المقحم اسما اذ لو كان فعلا لابد
من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا
تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع
لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون
دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين

اى ملفوظا كان اشارة الى ان
قوله لفظا خبر لكان المقدر
وجاز تقدير كان فيما فيما
كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة
وقوع اللفظ والتقدير في
تراكيبهم وجاز ان يكون
حالا من حرف من حرف جر
لاختصاصه عبد الغفور

فرجا يكتسب الاول من الثانية التعريفا والتخصيص او
التخفيف حذفوا من الثاني علامة تمام الكلمة وتموها
بالثانية ثم المص درس هذا التعريف نظرا الى كلام
القوم حيث ليسوا قايلين بتقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه لاضافة اللفظية لكن
الظاهر من كلام المص في المتن والشرح في شرحه له ان
التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة
بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف فيها لا في
المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من ساير
مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى
معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام تقوية العمل اي
ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه
بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني
زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى
زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر
الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في
الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية
لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلت كان هذا التخصيص واقعا
قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فا

فايدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير
حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في
المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ
فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها
ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها
قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان غير
مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد
واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي
الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام
فيما اي في المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا
يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام
زيد فان زيد ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا له
فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما
بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه
وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا
على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه
واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان
المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له

فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساوية
واسدا او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين
ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك فالاضافة ايضا بمعنى اللام واما اخص من
وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة
بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم
الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام
كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم
انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل
يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فنحو
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الكلام يرتفع الاشكال عن كثير من مواد
الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة
مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى
في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة
بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص
باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن
رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام
للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن

لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة
بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من
فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة
نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد
وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة
وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع
في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف
المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية
في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية
المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان
قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى
واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي
موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف
باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني و
ذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في
نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان
كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا

ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بمغايرته كقولك
عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف
اليه مثل مشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله
في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا
اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل
فان التخصيص تقليل الاشتراك ولا شك ان الغلام
قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل و
غلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة
وقلت الشركة فيه وشرطها اي وشرط الاضافة
المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف
فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان
يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان
لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد
بالتجريد تجرده وخلوه عن التعريف عند الاضافة
سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة
جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة
لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان

لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا
ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين
جعلها علما في نحو النجم والصعق والثريا وابن عباس
في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذاك
قيل لا نم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها
زوال تعريف هو التعريف الحاصل باللام او الاضافة
وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين
صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى المعلومية باللام
او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبدل التعريف
بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب
جواب سؤال مقدر
وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى المعدود
نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا
واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل
واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال
ذو الرمة هل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي
والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث قوله عليه السلام
بالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة
عند البصرية
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما
اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احتراز

معا اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم
العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى معموله وحسن
الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها و
لا تفيد الاضافة اللفظية فاينها الا تخفيفا لا تعريفا ولا
تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى
بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل نازلا ما يسقط
من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة و
التخفيف اللفظى اما فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين
حقيقة مثل ضارب زيدا وحكما مثل حواج بيت الله تعالى
او بحذف نونى التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو
زيد واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره
فى الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه
حذف الضمير من غلامه واستتر فى القائم واضيف القائم
اليه للتخفيف فى المضاف اليه فقط واما فى المضاف والمضاف
اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه والتخفيف
فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير
واستتاره فى الصفة ومن ثمه اى من جهة وجوب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد
من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه

باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة ثم من جهة
انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت
بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم
كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثانى لكون المعرفة
ان صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه وهو مجموع
امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف و
انتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب
الاول وامتناع الثانى ولا يلزم من ذلك ان يكون
لكل واحد من تلك الامور دخل فى ذلك الاستلزام بل
يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل فى
ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد
تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد
لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف
واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل فى هذا التفريع
لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفى فيه وجوب
التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع
لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب
الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو

بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم
لان القول بتاخر اللام المقدمة حسا على الاضافة
مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى
من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله
وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار
العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا
يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء الا يمتنع هذا
فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة
بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب
زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به
انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر
فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه
قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة
وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها
بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت
تمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها

خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي
البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان
صفة للمائة او بدل منها او من قبيل الثلثة الاثواب
كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها تشبيها
له بالعبد لرعاية مصالحها او عبدها حقيقة باضافة
لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات
النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة
المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها
منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها
مرفوع على انها مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر
لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة
واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضارب بكر فاجاب
المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان
القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف بزوال التنوين
باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه
هو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه
على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل
اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه اجنبيا
معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضار

زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق
والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان الوجه
عدم جوازه لما عرفت وكذا الشبهة وهو الضاربي
والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني
سيبويه واتباعه انه اي الضار في الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف
منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال
الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا
اي المحمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل
المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء
الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها
وكانت مضمرات متصلا التزموا الاضافة ولم ينظروا
الى تحقيق التخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف
بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف
في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا
الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
والدليل على سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف

الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي
ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية
ثم يضاف فيقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا
ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك
فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب
اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين
وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف
جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير
اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك حملا
على نظيريهما على الاجوبة عن استدلال الفراء على
جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض
الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منهما اشارة
الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب
زيد يعني قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه

ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلّى به المضاف اليه الصفة
مصدرة باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد
كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه
قد يتحمل في المعطوف عليه فح يندفع ما فيه من توهم
شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول
وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسألة
ظاهر ويتضمن الرد على النحاة في الاستدلال بهما ولا
يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد
بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب
الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام
الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها
يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع
عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله
ولا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب
الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل
واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته
فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة جانب والاولى صفة

صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها
موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول
فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك
يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم
الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه
ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا
والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات
الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد
وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين
لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه
لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا
توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك
مكانان جزو وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو
جزو فالاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب
بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة
الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة

يعني قطيفة جرد

کهنه اثواب رح

واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب
اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه و
اجيب بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة
جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا التخصيص
لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فى كونه
صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذى
يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها
من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف
اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا
يضاف اسم مماثل اى مشابه للمضاف اليه فى العموم
والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين
كليث واسد فى الاعيان والجثة وحبس ومنع
فى المعانى والاحداث او غير مترادفين بل متساويين
فى الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة
فى ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد
لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه
لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص فى
مثل كل الدراهم وعين الشىء فانه اى المضاف فيهما

فيهما تخصص اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه
ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف و
التخصيص واعتبة العين عن الشىء اذا كان اللام فيه
للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء وقد يرد
على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم و
الخصوص مثل قولهم سعيد كرز فان سعيدا او كرزا اسمان
لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى
الآخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والآخر
على اللفظ فكانك اذا قلت جاءنى سعيد كرز قلت
جاءنى مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم
بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا
اضيف الاسم الصحيح وهو فى عرف النحاة ما ليس فى آخره
حرف علة او الملحق به وهو ما فى آخره واو او ياء ما
اى جرى مجرى الصحيح من او
قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة
السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
مثلها بعد السكوت فى الوقوع بعد استراحة اللسان
ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعنى فى الابتداء
كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب

مثل تولی و داری في الصحيح و دلوی و ظبیی في الملحق به
و الياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما
الاصل و الصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف
واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
او حكما و الاصل فيما بني على الحركة الفتح و السكون انما
هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي و رحاي
و هذيل و هي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال
كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم و تدغم في
الياء مثل عصي و رحي و لا تقلب الف التثنية كغلاماي
لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب و ان كان آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم
لاجتماع المثلين فيما كالكلمة الواحدة مثل مسلمين
اذا اضيف الى ياء المتكلم و اسقط النون للاضافة
و ادغم الياء في الياء فصار مسلمي و ان كان آخره
واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو و الياء و الاولى
ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه
ياء و ادغمت الياء في الياء و كسر ما قبلها لانها

لما انقلبت ياء ساكنة بوجب بقاء الضمة قبلها تغير ما
تحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي و ان كان قبل
الياء و الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلين
مسلي و في مصطفون مصطفي لخفة الفتحة و فتحت الياء
اي ياء المتكلم في الصور الثلث لالتقاء الساكنين اي للزوم
التقاء الساكنين ان لم تحرك و اختير الفتح لخفته و اما
الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم
فاخي و ابي اي فالحال في اخ و اب منهما اذا اضيف الى
ياء المتكلم ان يقال اخي و ابي مثل يدي و دمي بلا رد المحذوف
لجعله نسيا منسيا و اجاز المبرد فيهما اخي و ابي برد لام
الفعل فيهما و هي الواو و جعلها ياء و ادغم الياء في
الياء و تمسك في ذلك بقول الشاعر و ابي مالك
ذو المجاز بدار و حمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا
و معنى و اجاب عنه المفصل بان ذلك خلاف القياس
و استعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به
اي ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة
فاجتمعت ياءان و ادغمت الاولى في الثانية فصار
ابي و قد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا
بكين و فديننا بالابينا اي لما سمعن و علمن اصواتنا

اضيفا
و ادغام الياء في

بكسرتين وقلن لنا آباؤنا فدا لكم وتقول اي امراة
قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي دهني بلا
رد المحذوف عند الاضافة الى يا المتكلم وانما فصلها
عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور
ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك
الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته
الى يا المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر
اي في اكثر موارد استعماله وفمي في بعضها ابقاء
للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا
قطعت من الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب
وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء
افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد
فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت
بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحماك
ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك ومثل
دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا
وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف
فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت
بحما وحماك مطلقا اي جواز حم مثل من الاسماء الاربعة

الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل
يجي من الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة
وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة
يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا
هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف
الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ
كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه
خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم
خاص عند اضافته الى يا المتكلم فنفى اضافته الى
مضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه
ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة
الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع
وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية
والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على
كواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
التي هي اقسام لهم فلا ينتقض حدها بخروج نحو
ان ان وضرب ضرب لعدم كونها من افراد المحدود

كل ثان اي متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة
الثانية منه فدخل فيه التوابع الثاني والثالث فصاعدا
ملتبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون
اعرابهما من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة
شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ
مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس
اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة
واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء
المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه
لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر
المبتدا وخبري كان وان واخواتهما وثاني
مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه
يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل
في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني
التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى
من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا
ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس
ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه

انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليته فليس
انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه
يقتضي آخذا او مأخوذا عمل في مفعوليته فليس انتصابهما من
جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف
بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا
او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني
هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة
كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس
وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع
والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة
لكنه لما ادخل عليه كل افاد صدق المحدود على كل افراد
الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم
ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل
للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل
بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا
اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد
احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك
اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه

ولا التأكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة
كلهم على معنى الشمول في القول فان دلالة التوابع
في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص
موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد
غلامه واعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تحقق
لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان
الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على
حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته
اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل
عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون
لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص او توضيح نحو
بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة
اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة
ولما كان غالب مواد الصفات المشتقات توهم كثير
من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا
غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده
بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت
مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي

اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة
على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات
مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات
ما نسبته الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما
صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان
يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح
يجوز ان يقع نعتا وفي بعض لا يدل على ذلك وح لا يصح
جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية
فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية
يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل
على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت
بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل
على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى
حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة
لهذا وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا
يصح ان يقع صفة فذهب بعضهم الى ان الرجل بدل
عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل
مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا
الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له

وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان
تقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي
هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما
توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما
قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا
بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي
مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم
فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني
رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون
اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له
مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف
اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن
حال الرجل صفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف
يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت
برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه
وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف
يتبعه اي الموصوف في عشرة امور توجد منها في كل تركيب
اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث

الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول
بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل ايضا
بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة
تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق
الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان
وفي البواقي في تلك الامور العشرة وهو ايضا
خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا
او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان
مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما
يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وان
كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر
ويؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل
يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلامهما مثل يقعد
غلامهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم
ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل
قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة
داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم

في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت
الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي
كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو
في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث السالم
ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب
وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة
ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
كما تقول في الفعل يضرب يضربان وتضرب تضربان
ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود
الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى
الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه
مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما
عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف
فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة
عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده
ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمه اى ومن اجل

اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن
قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا
قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن
تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة
يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في
الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير
حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا
كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل
خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل
لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي
اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو
من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر
او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف
لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف
الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو
الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا
على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف

به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه
لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا
بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود
الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او
مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا
يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور
النحاة اعرفها المضمر ثم الاعلام ثم اسم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصول فبينهما مساواة ومن ثمة
اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف
ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الاخر او الموصول
فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة
في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي كان
عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف
باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس
او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان
تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص
منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر
المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا

نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا الكتاب
وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي
اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي
جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام
الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد
رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف
من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من
المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل
الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت
بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي ومن اجل ان
التزم وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان
الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به
جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس
وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار
اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بحرف تابع
مقصود بالنسبة اي قصد نسبته الى شيء او نسبة
شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه
اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه

ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه
معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة
في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته
الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله المقصود
بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير
مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه
احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما
واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من
التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد
بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر
لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا
بالنسبة ان يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال
ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى و
لما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح
فيه بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها
في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل جاءني زيد وعمرو

وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين
الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة
الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان
احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه
واخريهما كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة
لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها
تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف
العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين
لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن
قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة
من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه
الجهة ليست معطوفة فلم يكن مانعا وقيل قد جوز
الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد
اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف رحمه الله
وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء
ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا
من قرية الا ولها منذرون صفة للقرية فلو
اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة

ونقل عن المص انه قال في الكافية ان مثل جاءني
زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما
هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول
العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من
التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات
مع انه ليس بمعطوف قال بعضهم فيه نظر لان
الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيهما على
ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فنفي
جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب
امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف
على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان
او مستترا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه
وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا
من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث
انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد
كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده كما انفصل به

بتاكيده فيحصل له نوع استقلال لا يجوز ان يكون
العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا
وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا
نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما
الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب
هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل
وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد
طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك
التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت
اليوم وزيدا وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا
اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد
حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه
قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا
فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران
متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان
التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف
بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه

بلا فتح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الجار فضمير كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فلو العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما في المضمر حتى يؤكد به اولا ثم عطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له نذالة ولا يكتفي بالفصل بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل لا حصل بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور تاثير فكيف يكتفي به فلم يبق الا اعادة العامل الاول

نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل يكرر وجوه بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بما

131

بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه

كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا

وقوي بالظاهر وليقوى

الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف
وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا
عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما
قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في
المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث
فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده
عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع
اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف
وانما تجوز رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم
التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة
الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة
شاة وكذا المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر
الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف
عليه فلهذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان
ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة
في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع
بناء نحو عبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد معرفة وعبد

132

الله مضاف ومن ثمة اي من اجل ان المعطوف في
حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم
او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب دون نصب
او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد
وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد
الى الاسم فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما
لمبتدأ هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة ولا مانع
منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة
بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير
يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك
الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية
اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية
لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون
معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة
واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا
يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية
فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن
ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب

على الجملة

واذا عطف اي اذا وقع العطف بها على معمولي عاملين
بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال
بعض شارح اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول
على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين
بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى
على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا
على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد
عمروا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه
لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين
بان يكون الشاغلين الاول في ذلك لدفع وهم
من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا
من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه
اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف
كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي
قول الشاعر شعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد
بالليل نارا وهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه
لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد
لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا
للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاء بحسب

بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها
ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم
جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد
عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في
الدار زيدا والحجرة عمرا وايضا الا في صورة تقديم
المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم
واقتصر الجواز على الصورة السماع لان ما خالف
القياس تقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه
لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا
بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على
اعرابه نحو تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة
كما جاء في بعض القراآت اي عرض الاخرة التاكيد
تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع
يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في
كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب
او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك
اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه
بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ
نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد او لدفع ظن

ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل
قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب
الشديد فيجب ح تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك
في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما
ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته
كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح
تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب
هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى ضرب زيد
نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد بما يقرر امر
المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول
المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا الا في
نفس المنسوب اليه بل في شمول الافراده فانه كثيرا ما
ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد نسبته
الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كله واجمع
واخواته وكلاهما وكلهم ثلاثتهم واربعتهم
ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد
واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف
والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما
البدل والعطف بالحرف فظاهر خروجهما واما الصفة

واما الصفة فلان وضعها لا لانه على معنى في متبوعها
وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو
يقرر امر متبوعه وتحققه لكن لا في النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو التاكيد لفظي
منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي
منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة فاللفظي منه
تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول و
معاده حقيقة نحو جاءني زيد زيدا وحكما نحو ضربت
انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ
وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي
التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي
في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا
او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع
الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ
بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه
بالالفاظ المحصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد
المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة

وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلته واجمع واكتع و
ابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة
قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل
حسن بسن وقيل اكتع اي تام وابصع بالمهملة
من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي
روي وابتع من التبع وهو طول العنق مع شدة
مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه
المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق
فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان
على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف
ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه
في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة نفسهما
بايراد صيغة الجمع في التثنية المذكر والمؤنث وعن
بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر
العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل
من المذكر والاخر لما سمي النفس والعين اولين
تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر
وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة يعم

مشتق من الكتع ١٢

لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد
الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو
قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن
نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات
البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة
او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث
الواحدة اوالجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع
المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون
كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون
بصع ولا يؤكد بكل واجمع الاذو اجزاء مفردا كان
او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه و
لا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي لم يلحظ افراده
مجتمعة ولم يصر اجزاء الا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان
يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء
القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل
واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد
كله فان العبد قد يتجزى في الشراء فيصح تاكيده بكله
ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه
حسا ولا حكما في حكم المجي واذا اكد الضمير المرفوع المنفصل

جاءني القوم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون
اجمع ... اكتع ... ابتع ... ابصع ...

بارزاکان او مستکنا بالنفس او العین ای اذا
ارید تاکیدهما اکد ذلک الضمیر اولا بمنفصل ثم بالنفس
والعین مثل ضربت انت نفسک فنفسک تاکید للتاء
الضمیر بعد تاکیده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلک لالتبس
التاکید بالفاعل اذا وقع تاکید المستکن نحو زید
اکرمنی هو نفسه فلو لم یؤکد الضمیر المستکن فی اکرمنی
بقوله هو ویقال زید اکرمنی نفسه لالتبس نفسه
الذی هو التاکید بالفاعل ولما وقع الالتباس
فی هذه الصورة اجری بقیة الباب علیه انما قید الضمیر
بالمرفوع لجواز تاکید الضمیر المنصوب او المجرور بالنفس
والعین بلا تاکیدهما بالمنفصل نحو ضربتک نفسک
ومررت بک نفسک لعدم اللبس بالمتصل لجواز
تاکید المرفوع المنفصل بالنفس والعین بلا تاکیده
بمنفصل نحو انت نفسک قایم لعدم اللبس انما قید
بالنفس والعین لجواز تاکید المرفوع المتصل بکل
واجمعین بلا تاکید نحو القوم جاءنی کلهم اجمعون
لعدم التباس التاکید بالفاعل لان کلا واجمعین
یلیان العوامل قلیلا بخلاف النفس والعین فانهما یلیانها
کثیرا واکتع واخواته یعنی ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة

الهمزة علی ما هو المشهور لاجمع یعنی یستعمل هذه الکلمات
الثلث بتبعیة لا بالاصالة لکونه ادل منها علی المقصود
وهو الجمعیة فلا یتقدم یعنی اکتع واخواته علیه ای علی
اجمع لو اجتمعت معه وذکرها ای ذکر اکتع مع اخویه
دونه ای دون ذکر اجمع ضعیف لعدم ظهور دلالتها
علی معنی الجمعیة ولم یلزم ذکر ما من شانه التبعیة بدون
الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الی المتبوع ای یقصد
النسبة الیه بنسبة ما نسب الی المتبوع دونه ای دون
المتبوع ای لا یکون النسبة الی المتبوع مقصودة
ابتداء بنسبة ما نسب الیه بل یکون النسبة الیه توطیة
وتمهید النسبة الی التابع سواء کان ما نسب الیه مسندا
او غیره مثل جاءنی زید اخوک وضربت زیدا اخاک واحترز
بقوله مقصود بما نسب الی المتبوع عن النعت والتاکید
وعطف البیان لانها لیست مقصودة بما نسب الیه بل
المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف
بحرف فان المتبوع فیه مقصود بما نسب الیه مع التابع
ولا یصدق الحد علی المعطوف ببل لان متبوعه مقصود
ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فکلاهما
مقصودان بهذا المعنی فان قیل هذا الحد لا یتناول

واخویه

متبوعه نسبت اولا ثانیا ... مقصود در ...

متبوعی مقصود ...

الیه

بل المعطوف ببل

البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا
بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة
بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى
احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا
القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه
الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق عليه
زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع
فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون
بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد نسبته الى شيء
نفيا ونسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطية للثاني
وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل
المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل
فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال
اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر
اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او
بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه و
بدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة
المسبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله
مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما

يعني الاضافة من قبيل اضافة

مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد
اخوك وان اختلف مفهوماهما فهما متحدان ذاتا قال
الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي
بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى
عطف البيان الا بدل الكل وقالوا من ان الفرق بينهما
ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون
المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود
في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط
وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه
ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا
والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت
فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا
فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني
وجئت بالاول توطية له مبالغة في الاسناد فالثاني
بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود
اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطية فالفرق ظاهر
والثاني اي بدل البعض جزء اي جزء المبدل منه نحو
ضربت زيدا رأسه والثالث اي البدل الاشتمال بينه

وبين الاول اى المبدل منه ملابسة بحيث توجب
النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى
زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار
صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد
نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه
بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان
نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار
غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اى تكون
تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه
فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه نحو نظرت الى القمر فلكه
والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز
فيه مناقشة فى المثال ويمكن ان يورد بمثاله مثل
رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة
فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل
هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن
البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب
فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط
ان تقصد اى يكون بان تقصد انت اليه اى الى
البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره

بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اى البدل
والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين
نحو جاءنى رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية
كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة
مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب
لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل
وجه فاتوا فيه بصفة ليكون كالجابر لما فيه من نقص
النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين
نحو جاءنى زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم
اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت
زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل
الا من الغائب لان المضمر المتكلم والمخاطب قوى
اخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل
الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود
مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثانى
فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتنى
نصفى واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار
وضربتنى الحمار عطف البيان تابع شامل جميع التوابع

نحو ضربت زيدا يده

غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل
والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون
عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما
ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون
الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر
فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رض وعمر
عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب
فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء
واستحمله فظنه كاذبا ولم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره
ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله
ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان
كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر
له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا
فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي
نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي
فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية
واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك
بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه
لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن

انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في
الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني
مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال
وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان
مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع
واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعا حوله مترقبة لازهاق
روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقع عليه
واما الفرق المعنوي فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا
ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف
باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب
الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب
اي ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان
بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام
زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا
حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد
بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد
المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف
ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو
لم يعرفهما لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني

لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مناسبة مبني الاصل وهو
الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة
المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب
المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني
الاصل مثل اين فانه تتضمن معنى همزة الاستفهام و
بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج
الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه
كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلة للواقع
موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك
او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ
بالفتح او وقوع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق به عامله
فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة
كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه
معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب
الامران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان
المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما
معا او بانتفاء احدهما فقط فكانه اوهمنا المنع الخلو
وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي

المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا التقدم ما مفهومه
وجودي كما تقرر والقابه اي القاب المبني من حيث
حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر
للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون
القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات
البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه
الالقاب لا يعبر بها الا عنها والكوفيون يعبرون بها عن
الحركات الاعرابية ايضا لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات
الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة
رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا او على غيرها كما يقال الراء
في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني
واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني
لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره
لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرء ومن زيد
وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء
الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء
الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال
لا على الافعال لقصده بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات
لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف

لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب
في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء
لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد
عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة
فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة
انهما لما اخترت دون الباقيين المضمر ما وضع
لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث
انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب في قيل المراد بمتكلم يتكلم به
او لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به و
انت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا
او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد اسماء الظاهرة
وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر
الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد
بالتقدم اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا
مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا ضرب غلامه زيد وبالتقدم
المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث
اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع ضمير هو العدل المفهوم من

من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق
الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم
الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من
غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم
وقوعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا
مفسرا او صار كانه في حكم العائد الى الحديث المعهود المتقدم
بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا وربه
رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل
فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله
يكون كالجزء منها بل كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل
نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت
الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله
الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر
باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه
مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع
والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل
لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل
فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل في

المانع من الاتصال ان شاء الله فذلك اى المضمر
خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل
ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت
على صيغة المتكلم المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن
صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة
جمع الغايبة المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة
التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت
ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى
هذا قياس المجهول والنوع الثاني اى المرفوع المنفصل
انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن
هو هما هم هى هما هن والضمير في انت الى انتن هو
ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اى المنصوب المتصل قسمان القسم
الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا
ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما
ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل

بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن
انه الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياي
ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى
اياهن وفي اياى اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير
هو ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع
الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل
بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك
الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم
والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين
على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين
الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا بين الاربعة
المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر والمجموع المونث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد
مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا
الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا
هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية
الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين
وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثني عشر

كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع
الخمسة ثمني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها
ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور
عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل
خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصل يستتر لانهما
فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في
باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل
فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة
بشيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم
ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل
الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغائبة
اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان
التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع
مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل
المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا
او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب
ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب والواحد الغائب
والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب

193

وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او
صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة و
الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان
ضاربتان والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان
والواو في ضاربون بضميرين لانهما تنقلبان ياء في النصب
والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل
ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل
له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير
لما تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن
والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فيهما اي
الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع ليسا بضميرين
ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا
لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره ولان وضع
الضمير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال
وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه
اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون
بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل

ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف
عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون
العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى
او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع
لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك
او يكونه اي يكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير
صفة جرت على غير من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه
لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور
كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو
ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل
المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم
ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة
اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور
حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له
لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو
الاهم مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك
الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك
والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا

وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال
كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير المسند اليه
صفة جرت على غير من هي له فانه مسند الى الضاربة
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام
الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا
والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه
تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن كما روي
عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال
واختار بالتمثيل صورة الالتباس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس
بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا
احترز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم
يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني فيجب اتصاله
فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا
احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترز عما اذا
تساويا نحو اعطاها اياها حيث يجب الانفصال في الثاني تحرزا
عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي اخر
الضمير من الذي هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف
مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لبعد المتكلم في
تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف

الاصل وحكي عن سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك
فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته
متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو
متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار
الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك
فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بل جر الاول بالاضافة
ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم
فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل
ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا
اي وان لم يكن احدهما اعرف ويكون ولكن ما قدمته
فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما
على التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين
على الآخر فيما كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير
الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة
الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف
لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون
احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب لكن ما قدمته والمختار
في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه

لانه كان في الاصل خبر المبتدا، وخبر المبتدا يجب ان يكون
ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا
ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول
في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبه المفعول ان لم يكن
واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن
الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشبه
بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا
لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها
يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انتِ لولا انتما لولا
انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا
انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا
لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه غير ضروري
وكذلك الاكثر في استعمال اتصال الضمير المرفوع بعد
عسى لكونه بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في
بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش
الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع
فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت
فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور
وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير

مجرور واقع في موقعه والاخفش تصرف فيما بعد لولا و
سيبويه في نفسه أما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير
منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول
على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف
في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اى
ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقته تلك الياء لتقى آخر
الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا
سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية
لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن
نون الاعراب اى عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقى آخر
المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين
لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا
وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة
فيه اى في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني
ان وكان وليت ولعل ولكن مخير بين الاتيان بنون
الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى
السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات
ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا
على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت

في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل
على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما
بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل
في البناء مع قلة الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل
في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف مع
كثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل
مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت
الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى
المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع
المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح
لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف
الاعراب وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك مما يحمل على صورة
اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان
يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او
افعل من كذا اى الملحق بالمعرفة لامتناع اللام
مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال
افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر

قبل العوامل مستغنيا بهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له
اى للمفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة
الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب لا
عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته
وبعض العرب يجعله مبتدا اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه
مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده
خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب
عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب
جعله مبتدا برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتداء
ما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم
قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم
الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم
اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله
قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى
ضمير الشان اى اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان
الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا ويحسن تانيثه
اذا كان العمدة فيها مونثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك

ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى
بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى
ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى
بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت
سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله
يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل المتقدم على ما ذكرنا
انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم على ان
يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قايم خبرا عنه
فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسر بالجملة
بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام
بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير
الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا
يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله
معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا
يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو
زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل
المستتر وانه زيد قايم مثال المتصل البارز وحذفه عن
اللفظ باضماره لانه يا منسيا حال كونه منصوبا
ضعيف اى جايز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا

بهذه القصة

بجملة

فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة
الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضميرا وبلا دليل عليه
لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت
فانه اي حذفه بتية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم
لقوله تع وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك
لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع
فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة
في اللفظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا
ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة
اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا
لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان
لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم
يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا
كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان
مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء
الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع
اي اسم وضع لكل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى
مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان

148

لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا
يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة ذهنية لا حسية
ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز
وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة
ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل
المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان رفعا
وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر
قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التركيب
الثلاثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف
عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجي في بعض اللغات
ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تع
ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة
تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يشتق
منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر
فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما
قدمتا على سائرها لغتيها وتي بقلب الالف ياء وته وذه
بقلب الالف في الياء هاء بغير وصل الياء بهما ولمثناه
اي للمثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا
يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم

بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين بحسب
العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب
اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع
وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة
المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها و
لجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي
ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء
ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على
سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف
التنبيه وهي كلمة ها فهولاء في الحقيقة منها وانما هو حرف
جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على
النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا
قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف
حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما
لم يمتنع ذلك مثل ضربك وبك وهي اي حروف الخطاب
خمسة في خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب
الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع

انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما
ومجموعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما
جعلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث
ترتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين
وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن
يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما
اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك
وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى
ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
الى مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك
الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولاك
بالمد واولاك بالقصر الى اولائكن واولاكن وانما
ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل
ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط وآخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا
بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل
من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق
مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال تلك وتانك

وذانك حال كونهما تين الاخيرتين مشددتين و
اولالك باللام اي بهذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك
في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى
كلمة ذلك المذكورة سابقا واتاك وذانك وتانك
مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط
بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب وثمة وهنا
بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي
خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما
ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان
وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات
في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث
جزئيته بمعنى لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تميزا او
لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد
بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب
اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتداء والخبر والفاعل
والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا الجزء مطلقا
لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب
يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا

اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي
لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة
بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة
على معرفة الموصول فلو عرف بها لزم الدور والقرينة على
ان المراد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول
مستدركا لانه لا خراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة
اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما
لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة
متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على
عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها
الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ
في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة
في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيه
اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا
تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون
ضميرا وغيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول
او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله
وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او
في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير

له اي للموصول لا للعهد وصلة الالف واللام اسم
فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية
فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا
بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد
المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان
لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حالة الرفع والياء
في حالتي النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع
المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين
كاللائين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء
بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة
او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث
الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع
المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وبقاء
الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء
والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو
عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها
ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي
نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وآية

وآية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار
وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها
موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر وبئري
ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا
بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي
صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي
او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي
لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم
يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة
نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي
لمن يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب
الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم
من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل
وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني
في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به
لا بد له من تذكير كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها
حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي
اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا
اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جز جملة بالذي اي

باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان الباء
ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها فحقه
اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر
الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع
ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي
كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته
اي المخبر عنه عن الضمير خبرا انتصب على الحال وضمن اخرته
معنى جعلته اي جعلته خبرا فاذا اخبرت
مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها
في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه
في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان
له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا
للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن
الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي
الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم
الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام
لا تكون الا اسم الفاعل واسم المفعول ويمكن ان
يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول
من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تضمنه الجملة

الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا
وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا تخبر
باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون
في ذلك الفعل حرف لا استناد من اسم الفاعل والمفعول
معناها كالسين وسوف وحرف النفي وهمزة الاستفهام فلا
تخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم
الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان
تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير
الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير
ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اي ومن
اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار
بالذي في ضمير الشأن بان يكون ضمير الشأن مخبرا عنه لامتناع
تصديره الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه
على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة
وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا
العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل
بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف
ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل
وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز

في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن
دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير
الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف
الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في
الحال لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان
يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك
امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع
تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك
الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على
الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح
الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه
لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتداء
بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها
اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا
وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع
وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء يعجبك
واما بجملة نحو • ربما تكره النفوس من الامر • له فرجة كحل العقال •
اي رب شيء تكره النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي

علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تع فنعما هي اي نعم
شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب
كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك
واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب
اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله • كفى بنا فضلا على من غيرنا •
حب النبي محمد ايانا • اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد
اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا
صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الاربعة وانتفاء
التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت واستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة اتفاقا
فلم جعلها المص كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا
الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي
رجل رجل عظيم يسال عن حاله لا يعرفه كل واحد نقلت عن الاستفهام
الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها
لا اثار كما في الاخر غيرها من الموصولات الا على اختلاف في
اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانها
التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم
المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة

حذف صدر صلتها نحو قوله تع لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد على الرحمن عتيا فرارا بالضم اي ايهم هو اشد وانما
بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد شبهها بالحرف
من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها
لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف
من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة
لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثني الاية حذف صدر صلتها
لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة
فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا
وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي
على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي
صنعت اي صنعته فما مبتدا وما بعده خبره او بالعكس و
جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا
قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه
اي شيء وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكماله بمعنى
اي شيء والثانية ان معناه اي شيء وذا زائد والظاهر
ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي
شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زا

زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وفي جوابه نصب اي منصوب
على انه مفعول الفعل المحذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب
الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا
محذوف ولم يعتبر المتقدمون فوات المطابقة بين السؤال والجواب
اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي
اللذين هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة
للمبني الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به توجعت
وتضجرت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو
انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي
امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء
في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال
لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه
والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست
بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا
لكلمة امهل قال الشيخ الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه
مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو
علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه

مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا
قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معنا الامر
او الماضي والمتبادر ان يكون هذا الجنس لوضع فلا يرد مثل
الضاب امس نقضا على التعريف وفعال اى ما يوزن
بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياسي
اى قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي
ويرد عليه انه يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اول
بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياسي
لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال
حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال
الشارح الرضي هو علم قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم
لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه
صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اى كل واحد
من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اى لفعال بمعنى
الامر عدلا ووزنا اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب
اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي
للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة
في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون
اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم

لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن
النوع الذي ذاك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل
من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء
الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع
عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى لبعض
من الاعيان انما قال علما ليخرج يا فساق وانما قال
للاعيان ليخرج فجار لانه وان كان علما كما قالوا
لكنه للمعنى لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما ذكره
للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث
وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال
بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب في استعمال بني تميم الا
ما كانت في آخره اى الافعال علما للاعيان يكون في
آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون
للحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء
وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه
الاكثرين ان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر
فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة
اسهل من سلوك طرايق مختلفة الاصوات اعلم ان الاعلام
الجارية على لفظ الاناث اما منقولة الى باب المصادر

ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم يلزم المصدرية
وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر
والثاني مثل مه وصه وحكمه مثل حكم اسماء الافعال واما
غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتاً
ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على
انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول
المتندم او المتعجب وي وح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء
او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا
قلت غاق قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك
وح لا يقدر ان يحكم عليه وبه ومنها ما يصوت به لاجل حيوان
اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير
وح ايضا لا يقدر ان يحكم عليه وبه وهذه الاقسام
كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل
الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند
اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة
ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث
انها حكاية عنها والمراد بالاصوات هنا ما كانت باقية
على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا

بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع و
ذكرها في باب الاسماء لاجرائهم مجراها واخذها حكمها وبنيت
لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار
كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما
عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان
تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا لاناختها
او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان
المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول ما
هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
واذا كان ذكره على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها
فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب
والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر
المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء
من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان
مع تعلقهما بالغير ملحقين باسماء المبنية كان كون
ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق
بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم
حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين

غاق [illegible] صوت [illegible]

[illegible]

مركب [illegible]

او حرفين مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة
اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما
لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع
لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء
المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط
شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا
يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من
افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف
وتعيين النسبة على وجه آخر يخرج منها هذه النسبة اصعب
من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة
مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى
ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله
النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط
شرا النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول
بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر
لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر
مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على
المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا
اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره

آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه
الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذف الواو وركبت
عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات
حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر
وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت
في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة
او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه
لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد
بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق
منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد الذي جعل
على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما ارادوا
بناء الصيغة من المفردات الدالة على ما ذكرنا ارادوا
ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من
مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا
فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف
من كل جزء مظنة الالتباس فاختاروا الاول ليدل
على المقصود من اول الامر فاخذوا امثلا من احد عشر
المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من عشر بشرط

وقوعه بعد العشرة في حادي عشر متضمن حرف العطف
باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف
لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى
هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر
الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما
الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف
بسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب
الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك
وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه
اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول
انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما
اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف
المضاف اليه اخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول
الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة
والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة
عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك
جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به
لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض
بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يذكروا

158

بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات
كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفها الا بالتصريح به مفصلا
فلذلك اعرض عن تعريفها وتعرض لذلك البعض المعين فقال
الكنايات كم وكذا وبناؤهما لكونهما موضوعة وضع الحروف او لكون
الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها
لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه و
صار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه
وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا الكناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت
او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة
وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي
هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد
موقعها ولم يخرجوه عنها رجح البناء الذي هو الاصل في
الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأين وانما بني لان كاف
التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا لكنه
انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم
مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون
اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولذا يكتب بعد الياء
نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط قرينة في البناء

منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية
المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس
المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد
وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه
مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين
لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة و
مجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما يقال مائة ثوب
وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك
وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا
ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها
نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال
الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية
وذلك لموافقة جر التمييز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية
فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب
من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية
ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان
الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم

من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام وللخبرية ايضا
تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه
عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق
لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين
وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما
اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل
او شبهه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق
ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه
اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب التمييز وذلك
انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك
من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية
نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق
وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت
وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل او شبهه
اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فيه ما عمل
النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار
على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم

رجلا ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل
عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعل من قبيله ولم تقدر
بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في
قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل
مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل
اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم
حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر
الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما
على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة
مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا
ولا تقديرا فعل او شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف
جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع
اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا
مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة
استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ
لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك
فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار عامل
الكائن فيه داخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله

هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة
الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط
بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها
وهي من وما واين واي وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام
والشرط واذا المختصة بالشرط وكيف وايان مختصتان بالاستفهام
فمن وما اذا كانتا استفهاميتين تتأتى فيهما الوجوه الثلثة
الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع
ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك تتأتى فيهما تلك الوجوه
الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر
وغلام من تضرب اضربه ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا
لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء
الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا
يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين
وايان وكيف وانى واذا ان لم تجر بجار نحو من اين فلان
كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج
عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وهي مرفوعة بالابتداء
وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام

كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة اي هو تميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسب الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا التوجيه لا يناسب ما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخر النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد

يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فتكون منقلبة الكف والقدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة واما عدي حلبت بعلي لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها لخدمتها على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تناذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفية ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك قد حلبت علي عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا



رفعت عمة رفعت خالة و فدعاء، واذا انصبتها بنصبتهما واذا
خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف تمييز كم استفهامية
كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت
قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر
عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه
او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا
او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء
ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر
فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى عدد ضربك
اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضربك اي كم ضربة او ضربة
ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او على المصدرية
والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا
كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه بالالفاظ
الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت
فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف
اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند
تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها
اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف

المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب
مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت
هي اليه فلما حذف صارت حدودها غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت
لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى
المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما شابههما
من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام
وخلف ووراء ولا يقاس عليهما ما بمعناهما وجوز في هذه الظروف
على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر
فساغ لي الشراب وكنت قبلا • اكاد اغص بالماء الفرات •
فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني
منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة
فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاول
هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة
لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان
لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي
فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس فعلى هذا
لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك
اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال

وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث
للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا
الى الجملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى اكثر استعمالات
وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى
مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا
وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة
والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنته
الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها
اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه
فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم
لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والمشهور بقاؤه
على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف
المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا
فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان
المستقبل وان كان داخلا على الماضى وذلك لان الاصل
فى استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص
من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم
والدليل على استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو
اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر فى

نجم يضيء كالشهاب ساطعا صح

فى الكتاب العزيز لاستعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد
استعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى
اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اى
فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت
حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اى ولكون
معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة
الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار له
لعدم تأصلها فى الشرط مثل ان ولو وقد يكون اى اذا
للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاءه الامر مفاجاة
من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به
فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية
والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق
من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير
نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف
على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل
لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه
والفاء فى فاذا للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن
الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى
اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان

وقوف السبع كما ذهب اليه الزجاج ان اذا هذه زمانية
او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية
وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت
لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به
محذوف اى فاجأت فى زمان وقوف السبع او مكانه اياه
اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر
البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا
عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد
سبقت اليه الاشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ
الكائنة للماضى وبناؤها لما مر فى حيث ولكون وضعها وضع
الحروف وقد يجى للمستقبل نحو قوله تعالى فسوف تعلمون
اذ الاغلال فى اعناقهم وتقع بعدها الجملتان الاسمية و
الفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها
بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد
يجى للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها
المص ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى
حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف
الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى
زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال

القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص
بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد
وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور
فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف
الكائنة للحال اى حال الشئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ
لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل
وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول
كيف زيد اى على اى حال هو ويستعمل للشرط مع ما على
ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة
تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس
فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان
كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية
اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف
المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان
تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم
عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم
رؤيتى يوم الجمعة فيليهما اى تقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ

المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال
المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صحبنا
فيهما اي اول مدة عدم رؤيتي هذان اليومان فما دام
لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية
المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين
او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان
في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو
ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه
معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة
في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت
ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان
بمعنى جميع المدة اي مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ
المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه مقبلاً
بالعدد اي بعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يخرج
منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان
عدم رؤيتي يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما
المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت
مذ ذهبت او ان اي ما كتب على هذه الصورة مثقلة
كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ

مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر
ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه
الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت
مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي
وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وما بعدهما خبره
لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع
المدة خبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا
للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان
نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا
مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح
عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما
من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها
اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام
وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون
النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد
بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف

وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد
فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال
المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها
ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب
في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا
تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك
يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من
بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء
المشددة وهذه اشهر لغاته وقد تحذف الطاء المضمومة
وقد يضم القاف اتباعا بضمة الطاء المشددة او المخففة
وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم الفعل فهذه
خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي
او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع
الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه
وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة
وقيل حملا على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين و
ضم الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل المستقبل المنفي
او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي
جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على

على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل
اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر
الداهرين ومعنى الداهر العائض الذي يبقى على وجه الدهر
والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضاف الى
الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه
ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرا بالفتح ويجوز
اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب لا يجب
اكتساب المضاف اليه المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور
من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير
مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل
ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم او مثل انك تقوم
لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث
وهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابهما
لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا
باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة
ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء ملتبس بعينه
اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما
فالشيء المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له

اسم فهو المعرفة وان وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع
النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة
ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى
ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان
الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه
يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع
لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث
لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
فيجعل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له
فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام
الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد
بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا
تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ
بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا
وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر
عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث

والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما
سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا
الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام
والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة
معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا
عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه
المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم
كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو
المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه
خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك
بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية
او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما
دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر
امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يعد ما دخلته قسما
آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به
معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المصنف
لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس
المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولما لم يستلزم
صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد قال يرد

فيه ٢

فان

انها لا يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول لكن ذلك لا يضاف
اليه قيل كان عليه ان يقول المضاف الى المعرفة ليدخل فيه
المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات
او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف
اذا كان لفظ الغير او المثل والشبه فهو مستثنى من هذا
الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله
معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف
الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا
ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها
معنى ظاهر والمعرف باللام او النداء مستغنى عن
التعريف خص العلم بالتعريف فقال العلم اسما كان او
لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن
او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم
فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا
او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة
التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه وداخلة
في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث
اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من

من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له
ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء
بعينه غير متناول غير ذلك الشيء بالاستعمال فيه واحترز به عن
المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي متناولا بوضع واحد لئلا
يخرج اعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف
في الاعرفية ترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف
يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم
لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق
فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس
بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بالخطاب فيتوهم ان
الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد
من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية
المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة
بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها
الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت
المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد
بيانه بين انواع المضاف اليه واضافه وهذا الترتيب
الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة

النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة
المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء
شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة
اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة
ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد
الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء
هي المعدودة وآحادها كل واحد منها وكمية الآحاد ما
يجاب به اذا سئل عن واحد واحد وعن اكثر من واحد
من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك
الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة
منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء
اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو
يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت
مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين
معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى لا نهاية له و
ظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان
في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان
لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر
من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من

واحد

من اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين و
ذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منه الواحد
والاثنينية فقط واصولها اي اصول اسماء العدد التي
تتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة و
اثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين
والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب
اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف
كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة
والف وتقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة
ومعطوفة واحد واثنان في المفرد المذكر وتثنيته
واحدة واثنتان او ثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها
على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء على
المذكر باعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة
رجال وثلث الى عشر بدونها للجمع المؤنث فرقا بين المذكر
والمؤنث نحو ثلث نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر
اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثني عشر
في المذكر نحو احد عشر رجلا واثني عشر رجلا احدى عشرة
اثنتا عشرة او ثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير
المذكر وتانيث المؤنث وتغيير الواحد الى احد والواحدة

الى احدى التخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو
ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة في المونث نحو ثلث
عشرة امراة ابقاء للجزء الاول منهما بحاله قبل التركيب وتذكير
الثاني في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد
فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة
فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد
عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء
في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث ولهذا
حكمنا عليه بانه من جنس آخر من التانيث وفي اثنتا عشرة
وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما
تانيث جزء الثاني في المونث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت
وجب تانيثه للمونث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين
المذكر والمونث وبنو تميم تكسر الشين عند التركيب في المونث
اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل
التركيب في احدى عشرة واثنتي عشرة او خمس فتحات في ثلث
عشرة الى تسع عشرة واهل الحجاز يسكنونها وهي
اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول
عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف
على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي الثلثون وار

واربعون وخمسون الى التسعين فيهما اي في المذكر والمونث
من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل
عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر
احدى وعشرون في المونث ولما عم الواحد والواحدة
ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه
في قوة التركيب لم يمكن استعمالهما بالعطف على صورة
لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف
بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف
اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك
الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير
تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان
او ثنتان وعشرون في المونث ثلثة وعشرون في
المذكر وثلث وعشرون في المونث هكذا الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين
مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما
اي في المذكر والمونث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما
زاد على مائة والف وما تفرع عنهما بالعطف اي بعطف
الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد
واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير

تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان

واثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة ومائة

واحد عشر رجلا واحدى عشرة امراة ومائة واحد

وعشرون رجلا واحدى وعشرون امراة ومائة واثنان

وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة ومائة

وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة

الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين

امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وتثنيته و

يجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر

ما ذكرنا والاصل فتح ثماني عشرة فتح الياء البناء صدر

الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها

اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في

معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح

النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما

في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان

الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة

استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح

الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح

اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع

مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع

في بيان حال مميزاتها وابتدا من الثلثة لانه لا مميز للواحد

والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة

والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة

رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر

استعماله اثروا في التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط

التنوين والنون واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد

الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم

لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها

ان تجمع فيقال مآت او مئين لان للمائة جمعين احدهما

في صورة جمع المذكرات السالم وهو مئون والثاني جمع

المؤنث السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد الى

جمع المذكرات السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مآت

لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود

المجيء بعد ما هو في صورة الجموع بالواو والنون اعني عشرين

الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر

الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد

اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء

النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ

ليست هي في الحقيقة نون الجمع وأمّا فيما عداها فلأنهم كرهوا
أن يصير ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة
عشر لأن المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج
امتزاج ذلك المميّز بلزوم صيرورة ثلثة اشياء شيئًا واحدا
وانما جوزوا ثلثمائة امرأة مع أن فيها صيرورة ثلثة
اشياء شيئًا واحدا ايضا وهي مائة امرأة وأمّا افراده فلأنه
لما صار منصوبا صار فضلة فاختير افراده ليكون الفضلة
قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف
وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لأن استعمال جمع
مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمئات رجل كما
يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل
مثل الف رجل مخفوض مفرد لأنه لما كانت مائة والف من
اصول الاعداد كالآحاد ناسب أن يكون مميزهما على طبق
مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد
والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها
الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة
رعاية للتعادل اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث
او بالعكس بأن يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ

كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي
المعدود وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت
ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر
في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا
يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان تميز
فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه
كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تمييزا
لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون مميزا على تقدير
ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة و
الاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن
الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد
مغن عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان
مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا
رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي ان
يعتبر فيما لم يلتزم الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا
يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد والاثنان استغناء

اي لا يستعمل واحد واثنان مع معدودهما للاستغناء بلفظ معدودهما عنهما فانه رجلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين
حد

173

بلفظ التمييز اي بجوهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة
للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او علامة الاثنينية
اعني حرفي التثنية فاذا اجتمع مع علامة الافراد استغنى به
عن ذكر الواحد على حدة واذا اجتمع مع علامة التثنية
استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق
العلامة التي هي اخف عن ذكرهما ولا شك ان رجلان
اخف من اثنين رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته
اي افادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على
العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح
بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك
التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة و
تقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد
باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي ذلك المفرد
عدد الانقص زيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني
مقول القول وذلك انما هو باعتبار تصييره الواحد
اثنين بانضمامه اليه فيكون (اي الفرد) معنى ثاني الواحد مصيره
بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا من الثاني اذ ليس قبل
الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية
في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر و

والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثالث
عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم
اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء
الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المذكر الثاني والثالث
والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف
نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما في نحو
الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا
معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة ونقول
في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثمة اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره
واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلا اختلاف اضافتيهما
قيل في الاول اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره
ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما
اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين
ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله
ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد
يساوي عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الى

وهكذا الى العاشر والعاشرة
والحادي عشر في المذكر صح

والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة
وذلك مستبعد جدا او تقول في اضافة ما زاد على العشرة
حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب
الثاني اي واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات بناء على
الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت
وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي عشر
بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره
في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسع عشر فتعرب
الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء
وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو
التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لاحتياج
مباحثه الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته
واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث
ما فيه اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظة
كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او
حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث
ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية
او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل

ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه
اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة
التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التأنيث
التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او
ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم
ذي وتي وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز
ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت
وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه
اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة
رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة
المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه
منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة
او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه كظلمة مثال
للتأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظي
تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها
على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب
لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا او مضمرا
فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا اذا كان

بتانيث الفاعل من اول الامر اذا كان مسندا الى
ظاهر غير الحقيقي فانه صح لك الخيار في الحاق التاء وتركه
والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان
تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت
فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا
واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار
به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل
بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي
او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير
الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة
صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا
بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام
ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء
بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي
امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا
كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور
كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم الظاهر الجمع

الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو
الرجال جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه
لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال
جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي
سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاء المؤمنات او
مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي
فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت
تركها نحو جاءت او جاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين
من جمع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا
جمعوا سالما فان ضميرهم الواو ولا غير يقال الزيدون
جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو
المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث
بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير
فعلوا يعني الواو لكنها موضوعة لهذا النوع من
الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها
في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون
وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم
فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث
بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي النون اما في جمع المؤنث

فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر
الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال
فيراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث وفي حواشي الهندية
موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير
العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها
في النساء للحمل على جمع العقلاء اذ الاناث لنقصان
عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي
آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون
مكسورة قولنا مع لواحقها والا لا يصدق التعريف
الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو
اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف
حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف
كان قبل الياء حالتي النصب والجر تميزا عن صيغة
الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون
عوضا عن الحركة والتنوين مكسورة لئلا يتوالى
الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في
حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق اي الالحاق
وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون
وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليم اذا

اذ ادل الامران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه
الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون
دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع
مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل
من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس
الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله
مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله
من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه
الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار
معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما الطهر
والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام
والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار
معنيين مختلفين وهما القمر والشمس قلنا جاز
ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب
بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم متناول لهما
فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين
المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت

فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء
اسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة
وليأوّل بالمسمى به ليحصل مفهوم تينا ولهما فيثنى باعتباره
قلت لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في
جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو (الذي) اختلف فيه
والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية
الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا
كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر
اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع
ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة
استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها
مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول
هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه
ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية
في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المص ان يبين
حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف
المثنى فقال فالمقصور اي فالاسم المقصور وهو ما في
آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود
او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الف

الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي
(منقلبة عن) بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي
وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان
في رحى او حكما بان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل (كان) كمتيان
في متى حيث جاءت مما لا او كان على اربعة احرف فصاعدا
اصلية كان الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى
فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما
اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف
والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير
زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة
في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء
لجيد القراءة وللمتنسك من قرا اذا تنسك وحكى
ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان
كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث
كحمراء فان اصلها كان حمرى بالفين احديهما للمد في
الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال
حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي
ان لا يقع بين مع انها غير اصلية والواو اقرب

الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في
مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمرايان وحكى المبرد
عن الكوفيين قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا
والا اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث
بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق
بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء
فان اصلهما كساو وردای فالوجهان المذكوران
جايزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاءها لان الهمزة
في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل
وفي الاخرى عن اصلية فتشابهتا همزة قراء فثبتت
في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا
لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فتشابه
همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة
الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز
ان يقال في رداء الا ردا ان بالهمزة او رداوان
بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان
ينبغي ان يقول المص والاوجهان بغير لام العهد ليكون
عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة
الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام

اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح
واللباب فما وجدنا فيهما اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع
في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا
اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه
اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة لما
اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة
وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فتنافيان وحذفت تاء التانيث التي قياسها
ان لا تحذف عن آخر المثنى كخصيتان واليتان في خصيان
واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما
على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد
من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالآخر
بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة
مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصي والي
مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا
اقل استعمالا منهما ولما كان حذف التنوين قاعدة مستمرة
اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف
حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت
على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه

بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة آحاد مقصودة
اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة
اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على وحد
واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة
بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف
في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله
بحروف مفردة اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله
دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر
حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمع السلامة
لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف
والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى
وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس
كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها
استعمالا واسماء المجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد
كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت
اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله
مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله
بحروف خرجت مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة
خرجت اسماء المجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين

وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس
بجمع على الاصح بل اما اسم جنس واما اسم جمع كالجماعة
وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان
اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف
اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو
جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا يضر
في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح
وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء المجموع
التي لها آحاد من تركيبها كحامل وباقر وركب جمع وقال
الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما
اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس
بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد
بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه
اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة
فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة
اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح
اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون
لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده
واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها

في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين
على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو
والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق
على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه
اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان
قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه
والكثرة في الواحد قبل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون
محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار
واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء
ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت
اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى
هذا القياس حالة النصب والجر مثل قاضين فان اصله
قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين
والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان
آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا
مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي
بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما

كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون
في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فان اصلهما
مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين وشرطه
اي شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة
جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من
غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل
من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك
لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر
العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او
واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر
ما يكون مجردا عن التاء الملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو
طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين
وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام
وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي
رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا
لان علامة التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من
الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا

يفتح صورة علامة التأنيث والمقصورة تحذف ويبقى
الفتحة قبلها دالة عليها وشرطاه اى شرط الاسم الذى
اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى شروط
فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى
ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء
اى مذكرا غير مستوفى صيغة الكائن ذلك الاسم
الصفة
اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث
على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين
افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى
الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة و
الشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان
فعلى اى مذكرا غير مستوفى تلك الصفة مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة
فعلانة مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون
للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة كندمانون
ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق
بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتاء وعدمها
والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا

181

مستويا فيه اى فى هذه الصفة تأويل الوصف مع
المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة
جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف
والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن
ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع
جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس
ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التأنيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث
ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع
بالاضافة لما مر فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين
جمع سنة وفتحها وارضين بفتح الراء وقد اسكانها
جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير
والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب
اللب بعض من الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها
من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها
على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد التفصيل
ذلك فليرجع اليه والمؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث
ما لحق اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه
اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله

جاء

اى لذلك المفرد مذكرا فان يكون مذكرا اى مذكرا لك المفرد
جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
وان لم يكن اى المفرده مذكرا جمع بالواو والنون فان
لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن
تاء التانيث كحايض لانه يقال فى جمع حايضة حايضات
فلو قيل فى جمع حايض ايضا حائضات لزم الالتباس والا
عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث
صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار
الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب
وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان
الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما
من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف
والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاينات وذلك
لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة
جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث
نفسه وامورة الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض
بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة
الزايدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون
لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان

ما تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير
المذكور فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون
من حيث ذاته الواحد ومن حيث امور الخارجة الزايدة كما
يدل عليه باباهامته المفيدة للعموم فى قوله بتغير ما سواء
كان ذلك التغير حقيقيا كرجال او فراسا واعتباريا
كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة
وهو ما يطلق على العشرة
وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن
افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن
افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقى
وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام
والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات
وفى شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمعى السلامة لمطلق
الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما
عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة
يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار
احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء
مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعنى ما يحدث معنى
قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول
والقصر الجارى على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع

دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة
وجمع الكثرة على عكسه
...

آخر او من اول الى ان يكون ان المصدر بناء على ان الفعل ...

بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه او
عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية
والعالمية ومثل ويله وويحا له مما لم يشتق الفعل منه
لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا
وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي و
يرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف
وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه و
الرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول
كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان
على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا
واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف
ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال
كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه
غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام
عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق
بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان
كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني
عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون
مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا يجيء حكمه

حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه
بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم
عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله
فيه او يكون الظرف مفعولا لم يسم فاعله لانه لو
اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم
اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل
ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة
الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية
وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار
فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا
فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج
مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر
لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى
فاعل ما غير مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه
عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ويجوز اضافته الى فاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه
حج اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى
ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول

سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب واعماله اي اعمال المصدر مثبتا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز على قلة فرقا بين الشيء وبين المقدر به قيل لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل لاصالته وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين

بين قسمي المصدر الخ ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجملة المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي الذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقترنا باحد الازمنة الثلاثة قال المص في شرح قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى

اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا
يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل
بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج
اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة
على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف فاسندوا
اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا
اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه
ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف
ولا يبعد ان يستلزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ
اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة مثل
احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه
صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب
وقاتل وماش وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي
لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو
صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة
كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي اسم الفاعل من مجرد

مجردا اثنا على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا
مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم
اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة
سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا ومع كسر ما
قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في
يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع
حرف المضارعة المضمومة ومستخرج فيما وضعت موضع
حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل موضع مستخرج
كان مثالا للكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا
مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من
قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله
فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل
فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون
هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
الى اثنين يكون هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى
الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول
معه وسائر المفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط
معنى الحال والاستقبال اي يعمل اسم الفاعل عمل فعله
حال كونه متلبسا بشرط اي شيء يشترط عمله به من معنى

هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بانيتين
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان
لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمروا الآن
او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون
تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان الباسط ههنا وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم
باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك
الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن
ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اي على المتصف وهو المبتدا او الموصول والموصوف
او ذو الحال لتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا
الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب
ابوه وجاء ضارب ابوه وجاء رجل راكبا فرسه او
اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ
الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي
كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا وليهما
شبهه الفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم
زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي

186

المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقبال او في
ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجب الاضافة اي اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات
شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس
خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال والاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير الاضافة
ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة
الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى
كلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان
كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم
الفاعل فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا
باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما
منصوب بأعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما
اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت
اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي
جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا
امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او
غدا لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم

لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم
الفاعل بتغيير صيغة الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل
للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب ومضروب
ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر
بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط
ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغة المبالغة
خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه
فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو
زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد
الضراب عمرا الآن او غدا واسن ما فيه من معنى
المبالغة نائب مناب ما فات من المشابهة اللفظية
والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك
المجموع منهما صحيحا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم
الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق
خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي
التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون
ضاربون عمرا الآن او غدا او الزيدان الضاربان
او الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا واسن

او اسن يجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل
في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه
فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف
اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد مجرد
التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة
بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير كقوله
تع لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان
اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد
عليه اسم المفعول ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا
لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه
فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذار
اقامته مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من
فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله
لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ لتفضيل
الفاعل او لتفضيل المفعول فانه يشتق من فعل الموصوف
بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع
لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد
على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة

اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء واحمر اى شانه وحاله فى العمل اى فى عمل النصب واشتراط اى اشتراط عمله باحد الازمان والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كاسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث ما اشتق من فعل لازم احترازعن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له

له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اى لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجى صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها بشبهها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الآن الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة

واوزان الصفة المشبهة سبعة عشر وزنا بالاستقراء
صفر ملس صلب صعب حسن خشن عجب
غضبان صبد مريض جنب جبان شجاع تيقظ
سليم غيور ابح

متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما
اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة
من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة
المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة
مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا
صارت اقسامها كلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب
الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام
الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية
للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة
بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التميز اى جعل معمول الصفة
تميزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون
بل هو على التميز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز
وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع قال
الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول
على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى
مفصل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن
وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على
التشبيه بالمفعول بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة

بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة
المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب
فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن
وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة
امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره
بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى
انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة
السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة
ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا
بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول
تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول
وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا
منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام
ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان
منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان
تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى

ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة
لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون
كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة
مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا
ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان تكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المجردة عن اللام مثل الحسن وجه
او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان
افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة
لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة
وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة
كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع
البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما
ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان
تبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على احد التخفيفين

اعني

اعني حذف التنوين ولا يتعرض للاعظم مع امكانه وهو
حذف الضمير مع الاستغناء عنه بالمستكن في الصفة وانما
اجازها بلا قبح الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف
التنوين واعلم انه من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت
منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما
ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة
وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه
بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها
بنصبه وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل
حسن وجهه والحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع
تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة
ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة
والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما
وهما قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن
لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها
وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه و
الحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف
لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل
ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة تظهر بها وجوده وعدمه

فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي
في الصفة لان معمولها حينئذ فاعلها فلو كان فيها ضمير
يلزم تعدد الفاعل فيثنى اي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان
الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك
تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا
اي وان لم يرفع معمول الصفة بها بل نصب او جر ففيها
ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث اي الصفة
بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة
وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية
مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع
ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون
حسنو وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول
غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول
واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول المشتق
من المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول
منه قيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى
مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر
من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول
مايسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليها تقول

تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه
وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا
نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا
زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه في
المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها
بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطي او
مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول
والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة
المنسوب تقول زيد بصري الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي
حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه التعميم
لقصد شمول فيسمى اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول
بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة
اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة
او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف
يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد
بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء
وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر
وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير
وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة
الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى
اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى لا رباعى مجرد
لا مزيد فيه ليمكن البناء اى بناء افعل وفعلى منه اذ البناء
من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام
حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على
ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او
المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان يكون
تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها
اصول وتكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او
من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق
منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اى من ثلاثى مجرد ليس
بلون ولا عيب ظاهرى لان منهما اشتق افعل
لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم
التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة و
عور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا

بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو
كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على
ما يدل على زيادة على الاخرى فى الصفة والاولى موافقة الوضع
الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل مشتق من ثلاثى
ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثى
المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره
توصل اليه اى الى غير الثلاثى المجرد باشد ونحوه مثل اشد منه
استخراجا مثال للثلاثى المزيد فيه واكثر بياضا مثال اللون
وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهرى لا يرد نحو
اجهل وابلد لكن يرد انه صح على التقدير اشتقاق احمق على معنى
التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا
بشذوذه فى نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد
بالحمق ما يبدو من اثر البلادة فى الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة
من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية
طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسى ولا اضل و
تقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخى انت
انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضى
جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا
وان يكون اشتقاق اجهل وابلد ممن يكون اثار جهله وبلادته

ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقولون ذلك عاقل قال
الشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي
ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق
وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا
لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول
على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد
معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس
اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من
او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من احد
منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره ولا بد فيه من
ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة
ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار
باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبل لفظا
او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل
اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون
اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما

مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل
من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع
بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون
ذكر اللام او من لغوا واما قوله لست بالاكثر منهم حصى
وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض
اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل
ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل
عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه باعتبار انه مستعمل بالاضافة اي
اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء
فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما و
هو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة
موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما
اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا
يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال
اكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكره
المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان
خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله

بذا التفضيل موصوفه على مشاركيه في ذا المفهوم العام
مثل زيد افضل الناس اي افضل مشاركيه في هذا
النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته
لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني
ان يقصد زيادة مطلقة اي تامة معينة مقصودة
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده
ويضاف اسم التفضيل الى ما يضاف اليه للتوضيح اي توضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا
يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان
تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله
عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين
قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم
كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل
في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان
اعلم بغداد اي اعلم ما سواه وهو مختص ببغداد
لانه منشاؤه او مسكنه ويجوز في الاول من نوعي اسم
التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من
اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان

كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان
موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند
او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه
مشابه بافعل من الذي ليس الا الافراد والتذكير
في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا
الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء و
الهندان فضليا هن والهندات فضليات هن
لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفا واما
الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي
يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه
فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة
الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاج
من التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها
واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا
غير المفرد والمذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع
والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاج

بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب
احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اى اسم التفضيل في
اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما
خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر
ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل
وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول سواء كان مظهرا
او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فالفعل دال
على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل
عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف
والحال والتميز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف
والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم
راكبا والتميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل
زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة
انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل
بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل
فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد
مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا
اذا كان ذا اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا
هو في اللفظ لشئ معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه

عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك
الشئ وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار
تقييده بذلك الشئ الذى اعتبر اولا على نفسه اى نفس ذلك
المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير
ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار
الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه
او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشئ
الذى ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب
مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل
باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما
اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشئ وان في المعنى لمسببه
ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويظهر له مظهر يتعلق بذلك
الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها
عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان
من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب
عمروا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا
مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما
بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينيه

من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف
الكحل الملحوظ مطلقا تارة بهذا وتارة بذاك فانه
واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل
في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي
كما سيتضح فائدته واما اشتراط ان يكون اسم التفضيل
منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله
واما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي
احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد
الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما
ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا
استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي
هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا
على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا
الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة
يابا مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن عين كل
احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع
النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط
النفي عليه مجردا عن الزيادة فلان نفي الزيادة لا

لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل
مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه
والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى
الى ما حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة
والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد
ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان
في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد
به فانتفى المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد ايضا فيحصل
من جميع ذلك ان حسن كحل عين كل رجل دون حسن
كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان
زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل
في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل
ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلت
فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في
المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان
يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات
ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال
بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل

والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في
معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن
بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن ومعموله
اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه مع معنى
الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي و
هو الكحل اذ الكحل ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي
له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من
هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى
الابتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل في الحقيقة
هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا
عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه من
معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه
في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل عن احسن ومعموله
من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك
وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن
من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو
عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من
قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا

هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل و
بين شرائطها وما عبر عنها على وجه يطابق المقصود
بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها
غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه و
على ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التوجيه الى ما انشده
سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق
بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين
زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه
وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد
كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على
ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد
والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لما
يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ
فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان
الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل
في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن
ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد

على كلا التقديرين

في اصل التكحل احسن فيها الكحل في عين زيد او تقول معنا
ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه
في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين
زيد حسن ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة
وان لم يكن فيها فصل لو رفعت افعل بالابتداء
لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها
مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب
على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين
زيد الى آخره قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر
البيت ليكون مبتدأ بما هو مبدأ المماثلة وترك
موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة
في ذكره اذ هي في مقابلة واديا وهو المذكور لانه
كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور والا
وتمام البيت مع ما يليه • مررت على وادي السباع
ولا ارى • كوادي السباع حين يظلم واديا •
اقل به ركب اتوه تأية • واخوف الا ما وقى الله ساريا
كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي
السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره
ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي

راكبي الابل والتأية من أَيّ أَوى كالتحية من حيي و
حي وهو المكث والتأني وساريا من السرى وهو السير في
الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب
فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه
قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع
مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه
المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية
او حالية واقل صفة لواديا والجار في به متعلق باقل والمجرور
عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له و
تأية تميز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية
اي اتيانا تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي
السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا اي
راكبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا
اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا
يقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها
والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط
به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم
بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من

من وادي السباع في وقت لا في وقت وقاية الله
راكبا سائرا بالليل منه عن الآفات والمخافات ولو عبرت
بالعبارة الاولى لقلت ولا ازد واديا اقل به ركبانه
منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت
ولا ازد واديا اقل به ركبانه من وادي السباع ولما
قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم
منه دليل الحصر حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر
بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة
الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها
بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن
في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم
كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية كما مر ارجع كون
المعنى في نفسه وكونه في الكلمة الى امر واحد لكن
المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل
كما لا يخفى اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان
احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان
وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة
الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل

منهم

يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة
ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين
ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه
المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد
الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد
الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل ويكون
وضعا اشارة الى ان الافعال الآن جميعها منقولة عن المصادر
او غيرها كما سبق ويدخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقترانها به بحسب الوضع ويصدق
على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود
الواحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع
بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن
خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها اما ان تستعمل
لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء
من ذلك لا يتحقق الا في ضمن الفعل ودخول السين
وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب
والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها
وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر

اوللنهي عنه كلا انّنا هابته او لتعليق الشيء بالفعل كأدوات
الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل
ولحوق تاء التأنيث عطف على دخول قد وانما خصّ به
لحوق تاء التأنيث لانها تدل على تأنيث الفاعل و
لا يلحق الا بما له فاعل والصحيح استغنت عنها بالحاقها
من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها
فلاجرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التأنيث
احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء
فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة
المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك
لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون
للفعل وفروعه عنه وحظ فروعه عنه بمنع احد نوعي
الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع مع الاصل وخص
البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم
اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع
فانه المتبادر على زمان قبل زمانك الحاضر الذي
انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان
تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب
الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان

زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله
قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا
ينتقض مع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع
فلا ينتقض منعه بلم وجمعه بان ضربت ضرب مبني على
الفتح خبر مبتدأ المحذوف اي هو يعني الماضي مبني على
الفتح لفظا كضرب او تقديرا كرمي اما ابناء على
الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهة
المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع
زيد ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربت ضربتك
في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف
الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحركة فانه مبني على السكون
معه اي مع الضمير المرفوع المتحركة نحو ضربن الى ضربنا كراهة
اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحركة
احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو
فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا
المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف
نأيت اي حال كونه متلبسا باحد حروف نأيتن يعني
الحروف التي جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون

لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني
الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين
المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على
وقوعه اي وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل
مشتركا وتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال
يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم
يختص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع
بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اذ
معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع
لان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما
اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة
للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون
له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان
ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا
ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا
مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة اي
حال كون المؤنث والمؤنثين غايبتين او ذوات غيبة
والياء للغايب غيرهما اي غير القسمين المذكورين

المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اي
غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغايب لانه و
ان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة
المعرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال و
هو الاولى لموافقة السابقة وحروف المضارعة مضمومة
في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج
ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة
احرف مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل
غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان
هذا الكلام في قوة وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق
به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة
ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون
مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء
الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط
الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة
ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون
ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي
فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك
الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه

وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الاخر حرف علة الجرد عن
ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا
مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون
والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل
تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب
المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث
والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب
في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال
النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيين
والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم
يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز
المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها
اي بحذف النون حالة الجزم والنصب فان النصب
فيه تابع للجزم كما ان النصب في الاسماء تابع للجر مثل
يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين
ولم يضربا الخ والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء
بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء
ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب
لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف

الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد
حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع
المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف
لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف
الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع
اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان
العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته و
ذلك مذهب وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع
الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل
يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع
الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب
الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين
واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع
الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف
يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
واجيب بانه عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه
واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان
ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان
ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب

فان قيل لم يحذف الحرف من المعتل
مع انها ليست حركة ولا يقوم
مقامها قلنا لانه لما وقع في بعض
المواضع قائما مقام الحركة اعني
في الاسماء الستة حذف ههنا
نظرا الى [illegible]

الكوفيين صح

مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو
سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم
لا يقوم وحاله والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف
في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم
وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة
ان شاء الله تعالى وينتصب اى المضارع بان ملفوظة
ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال
الخليل اصله لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه
انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذ ان فخفف وقيل
اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي
وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام
كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة
الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان
ان الثلثة جواز فيمتنع دخولها على الفعل الا لجعله
مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني
فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو
عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف
الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد

المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى
في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك
وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك
وشرب اللبن معه فان التي ينتصب المضارع مثل
اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان
تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي
تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة
من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف
الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست
اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي الناصبة نحو
علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع
بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة
على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية
فيصح وقوع كلها فيجري في ان التي بعدها الوجهان
ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل
نفيا مؤكدا لا مؤبدا ولا يلزم ان يكون في قوله تعالى
ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن
تقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب

بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى لم
يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها
على ما قبلها ينتصب لانها لضعفها لا يقدر ان تعمل
فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان
عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا
لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور
بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان
الا فى الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا
اذن احسن اليك وكقولك لم يحدثك اذن
اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا
اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن
قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لما يحتمل الا
الاستقبال فقوله اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد
ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله
مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا
المثال على طريقة تمثيل اخواتها الا انه لما كان انتصاب
المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما
بين المبتدا والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو
والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف

ضعف الاعتماد وبالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة
والرفع باعتبار الاعتماد وبالعطف وان ضعف وكى
التى ينتصب المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها
السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول
الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب بها المضارع
بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان المتكلم
ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى
بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى وللاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان المتكلم ايضا
وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او
الى وللاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر
الى زمان المتكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او
مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى
وللاستقبال ما بعدها فان اردت بالفعل الذى دخله
حتى الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق
بان يكون هى زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله
او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس

حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال
الماضية كانك كنت في زمان الدخول بهيئته بين
العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت بهيئته
وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته
على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون
مرفوعا اذ لا يمكن نصبه بتقدير ان لانها علم الاستقبال
كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان
يبتدأ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ
يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهم
بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم و
تجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد
الحال التحقيقي فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم
ومن ثمه اي من اجل هذين الامرين اي كون
حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية
ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع
اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها

بعد ٤٥

في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان
يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لو كانت حرف
ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر
فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك
اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا
مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك
فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب
مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في
وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها
فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فرق
وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام
محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان
المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز
على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم
صلاحيته تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه
وفي بعض النسخ هكذا وجاز كان سيري حتى ادخلها في
التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول
كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان
سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها

بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر
ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بعدها
المضارع هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا
مثل ما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل و
هي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان
قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة
فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم
اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر نحو ما
كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم
الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية
ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب
للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير
المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة
عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد
الاشياء الستة ليبعد تقديم لان الخ، او ما في معناه
من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة
معطوفة على الجملة التي قبلها امر نحو زرني فاكرمك اي

اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني
فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني فيندرج فيها
الدعاء، اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك
او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل عندكم
ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك
اتيان فتحدث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا
انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي
فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه
اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع
على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل
فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير
ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل
عليها و[illegible] الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر
اخذ من مفهوم ما قبل الفاء، واما نحو سا ترك منزلي لبني تميم
والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقديم احد الاشياء
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب
بعدها المضارع بتقدير ان مشروط بشرطين احدهما
الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو

فتحدثنا

فاستريحانا

للجمع واما ثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو ومثل
ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء
الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال
الفاء بالواو وكما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا
يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس
واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط
معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى
او الا اللذان داخلين على ان المقدرة بعدها لان ان
ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها
تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني
حقي او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير
مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي
وغيره يقدرها بالى بتقدير مجرورها واتي بمعنى الى اي
لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحرف
العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة
المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط
ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اي ينتصب
المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما

صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتمني او فتشتمني او ثم تشتمني
فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو
والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله
والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول
المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان
مستقبلا او على آخره وهو او بشرط معنى الى ان و
قيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة
بعد حتى فظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه
اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة
اعم مما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال
وان خصصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس كل الوقوع
مخصوصا به لتحقق من جريانه في ثم ايضا ويرد
عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال
ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهار ان
مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها
من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف
العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه
الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني
ضرب زيد وغضبه اردت لضربك فجاز ان يظهر معها

ما تقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما
لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان
وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي
بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى
الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع
واما الواو والفاء واو فانها لما اقتضت نصب
ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء
صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب
اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب
بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان
لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو
قوله تع لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في
غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل على الشذوذ
كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب
ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك
لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا
المستعملة في معنى النهي احتراز عما استعمل في معنى النفي
وهذه الكلم تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي و

فلانتهاء

اي ويجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء
التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا ا
اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازات
ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع
مع ما واما بدونها فلا واين ومتى ومهما يجزمان المضارع
مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما ومن واي وانى
واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ
في كلامهم على جهة الاطراد اما مع كيفما فلان معناها عموم
الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على
اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومع
المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال و
الكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم
لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة
للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي
ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله
فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع
ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا
ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي
لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضية من

وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان
ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار
انتفاء الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم و
لما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم
بها وجواز حذف الفعل اى وتختص ايضا لما بجواز
حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم
دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب
ومن لما يضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم يضرب
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله
وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اى تنفى
بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير
لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان
ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله
وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء
وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك
اى ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اى لا

ما نفعه

209

لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك
الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل
والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل
الاول ومسببية الفعل الثاني اى يجعل الفعل الاول
سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة
ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك
ان كلم المجازاة لا تجعل الشي سببا للشي بل ملزوما لشي
لشي وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون
الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا
بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد هما
في صورة السبب بل الملزوم واللازم كقولك ان
تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام
والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا
لكن المتكلم اعتبر تلك السببية بينهما اظهارا لمكارم
الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب
الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان
اى هذا الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني
وثانيهما جزاء من حيث يبتني على الاول ابتناء الجزاء

ظاهرا او جعلها الشي سببا ان المتكلم
اعتبر سببية شي لشي او

على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين
نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو
ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع
لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاحية المحل
وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اى ففيه الوجهان
الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع
لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفعل بغير المعمول نحو ان
عطف على الجزم
اتاني زيد آته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير
قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو
ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد
اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان
يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا كقوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد
صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حروف
الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه
عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان
اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي
المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه
كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك لوجوب دخول

دخول الفاء عليه وان كان اى الجزاء مضارعا مثبتا
او منفيا بلا احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج
فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء
لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان
بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير
معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغير
المعنى خلصت لمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود
التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان
يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله
منه والا اى وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع
المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض
بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك
الامس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك
الامس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير
لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابط الفاء واما
جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع
منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي
جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج
الى الفاء ويجي اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية

التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناه قريب
من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث كلام بعد امر ففيهما
معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط
اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية
مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما
كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون اي فهم يقنطون وان التي ينجزم بها المضارع
حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر
نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو
لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا
لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى
ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه
لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل
تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا
لما تقدم وقصد السببية اي سببيته ما تقدم له فحينئذ
يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص
تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب

والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة
يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان
المضارع الواقع بعد ما تلك الفائدة وقصد سببية
الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل
ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم
تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب
فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك
السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل
دخول الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل
الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا
امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي
فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان
التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر
الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه
يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف
في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة
قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم تقصد لم يجز
الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا
للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث

باسلم

جزاء له فيكون ان تسلم تدخل الجنة

قرا امر نو غا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تع
فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف
كقول الشاعر • وقال رايدهم ارسوا نزاولها • فكل حتف
امرئ يجري بمقدار • الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها
مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون
امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتها و
في بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر
في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري
ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين
والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المحقق
في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا
كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل
احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول
لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف
حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تع فبذلك
فلتفرحوا على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم
آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف
والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي الاعرابه وهو
حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعـ

للاعراب انما هي بسببه وفي حكم الصورة حكم المجزوم اي
مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب
وحذف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي
حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم
يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب
الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان
بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك
اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب
ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعد حرف
ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا
ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو
باب الافعال لا غير زدت همزة الوصل على ما بقي بعد حذف
حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال
كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن
ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه
اذا قيل اقتل بفتح الهمزة لالتبس بالواحد المتكلم المجهول
وبالمضارع المعلوم من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر
الهمزة مكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة
سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب

ضارب

المعلوم للمتكلم
احترازا عن الرفع من الكلمة اي الهمزة
على تقدير الكسر
المعلوم

البتس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح التبس بالامر
فيه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح
لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف
المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم
مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة
اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا
همزة وصل مقطوعة كذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله
اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل
اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعله
الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي
لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما
حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد
ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل
الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا
غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل
اخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع التغير
لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد
في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل

بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل
على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل
فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بالاخف منه ويضم
الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج
لئلا يلتبس في الدرج في الامر من ذلك الباب ويضم الثاني
مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة
مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس فالعلة
علة لقولهم ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما
يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد مثل طوي وروي من
اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يقضي الى اجتماع اعلالين
في يروي ويطوي قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة
عينه الفا لئلا يرد مثل عور وصيد وانما خص معتل العين
بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول منه كما ذكر
وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن
فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل
الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار
بيع وقول فابدل الواو ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل و
بيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو

للمفعول في بحث الماضي

في المضارع

بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء التي كانت بعدها
نحو الواو وقليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد
النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم
الاشمام هنا كالاشمام حالة الوقف اي ضم الشفتين
فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهو خلاف المشهور عند
الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض
من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوايل
هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل
قول وبوع بالاسكان بلا وجعل الواو والياء لسكونهما
وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول
من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي
المجهول من منفعل من باب الانفعال نحو اختير وانقيد
في مجي اللغات الثلاث فيه اذ يتر و قيد فيهما
مثل قيل وبيع دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل
قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ
اصلهما استخير واقوم بالواو والياء المكسورتين
والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما
اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير

استخير واقيم لغة واحدة وان كان مضارعا الذي
اريد خلاف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم و
يلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة
وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين فيه الفاء
يا كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد
ويستجار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما
قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما
يتوقف فهمه على متعلق اي غير الفاعل يتعلق الفعل
به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل
وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل
بطريق الصدور او القيام والاسناد فيقال هذا
الفعل صادر عن الفاعل وقايم به ومسند اليه ولا
يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق
لنسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان
موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه
موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعلقه بغير تعقله
بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
به او المفعول فان فهم الفعل وتعلقه بدون هذه الامور

ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف
فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق
بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي
يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف
العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته
او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت
بزيد والمتعدي يكون متعديا الى واحد كضرب وهذا في
الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى
اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى
مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان
في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين
الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول
آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو
انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في
التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة
اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية
الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت
في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا او الاستغناء

عنه كقولك اعلمت عمروا منطلقا والثاني والثالث
من مفعوليها كمفعول علمت في وجوب ذكر احدهما عند
الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال
الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن
والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي
تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه
الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة
للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة
للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي
اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن
والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت
لبيان ان ما انشئت هذه الجملة عنه حين تكلمت واخبرت
بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا
فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة
هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه
الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند
اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها اي خصيصة
وهي ما تختص بشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص
افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر

على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا
وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قليل ان المفعولين
معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به
في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة
الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة
اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي
لا يحسبن هولاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو
المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر
لا تخلنا على غرائك انا • طالما قد وشى بنا الاعداء
اي لا تخلنا جازعين الثاني فحذف جازعين الذي هو
المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه
الاختصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير
من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى
وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسوا اذ يستفاد
من مثله فايدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب
علمت فانك لا تجد فيهما نسيا منسيا فلا تقول علمت
وظننت لعدم الفايدة اذ من المعلوم ان الانسان

لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما
نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من
خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قايم او تاخرت
عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقدير
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكون مبتدا و
خبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما
مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد
نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قايم
لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير
الغايها في معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد
قايم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز
اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض
الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي
بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر
وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل و
مرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله
نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا
احسب قايم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب

يقدم زيد وبين المعطوف عليه والمعطوف نحو
جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاء ما في
هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المتن عن جواز
الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها
او تاخرت يعني عنهما وانما خص الخاص بالذكر مع ان
مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه
ومنها اي من خصايص افعال القلوب انها تعلق
وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجي مثاله
او بواسطة كما اذا قلت قبل المضاف الى ما فيه معنى
الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل
على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على
معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق
بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال
النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد
منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه تقع
في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة
وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب
التوفيق باعتبار احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ

اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن
حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من
قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق
لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا
تقدر على الزوج فالفعل المعلق ممنوع لفظا عامل
معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام
زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز
عطف الجملة المنصوبة جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت
لزيد قايم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق
من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب
والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى
والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها
اي من خصايص افعال القلوب انه يجوز ان يكون
فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين
متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا
كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل
دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك
منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال
ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك

فلا تقدر على التزوج ٤

لأن اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا
واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره
اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما
لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم
يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول ليسا متغايرين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كل واحد منهما
ضمير متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس بإضافتها
الى ضمير المتكلم صارت كأنها غيره لغلبة مغايرة المضاف
للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر
الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها
ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز
اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا
به وما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني
لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض
وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية
فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني
اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا

ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر من معانيها
الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه
بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيد بها
بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد
معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت
بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به
اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين
فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى فظننت زيدا
بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا لوهمي والوهم
نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين
اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى
عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه
ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى
علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها
بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني أخر قريبة
من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار
مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت
موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت

لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة
انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوع كالافعال الغير
الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل
على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال
هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة
خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له
لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال
التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها
فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا
التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة
للموضوع له فى الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها
على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل
والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل
الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا
موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال
اليها فى الزمان الماضى وكذا كل فعل فعل منها فلا شك
ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو الموضوع
له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها

ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة
الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال
الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف
الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما
لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر مما
ذكر ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال
التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان
وصار واصبح وامسى وظل وبات وآض وعاد وغدا
وراح ومازال وماانفك ومافتئ بالهمزة وقيل
بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها
سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر فالظاهر انها
غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى
الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة
تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا وقد
جاء فى قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها
وحاجتك خبرها بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى
كانت وفيها ضمير لما تقدم من القراءة ونحوها اى لم تكن
هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير فيها

جاءت بعود اليهما وانما انث باعتبار خبرها كما في من
كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك
وجاء ايضا قعدت ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى
قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح قصير
قال الاندلسي لا تتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها
العرب فيه حلا فاللفظ تدخل هذه الافعال وما كان
نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر
لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى
معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد
غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب
عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية
اعنى زيد غنى وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى
الخبر هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى
منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه
فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول في
توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون
ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى
كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم
سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا

نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت
خبرها اى كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل
عطف احد القسمين على الاخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر
بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى
كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة
الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان
الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت
اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى
كان يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن
وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها
وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان
في المهد صبيا اى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه
صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي
وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء
لجميع مستعملاتها وصار للانتقال اما من صفة الى
صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار
الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان

الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو
صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار
مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد
بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال
فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى
لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصيغها
لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى
زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون
الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الاخران وتكون بمعنى صار نحو اصبح
او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه
صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة
ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول
اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران
مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا
فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت
بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى
صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد
يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظلت بكاء

كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في
غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين
وفصلها من الافعال الثلثة التي بعده واض وغدا
وعاد وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت
بمعنى صار وتامة في مثل قولك اض او عاد زيد من سفره
اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى
في وقت الرواح وهو بعد الزوال الى الليل واسقط
المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام
التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه
في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل
وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا و
راح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد
بها لانها من الملحقات ومازال من زال يزال لا من
زال يزول فانه تامة ومابرح بمعناه من برح اي
زال ومنه البارحة لليلة الماضية ومافتئ ايضا
بمعناه ومانفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي
خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا
تنبيها على ان اسمها ليس قسما على حدة من المرفوعات كما ان
خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها

خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى مازال
زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته
للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفى ماخوذ
فى معانى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى
عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت
واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها
اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفى بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا
كقوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو
لم يدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم
للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى تعيينه
بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة
ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهى
مع ما بعدها فى تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل
المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك
من حصول كلام يفيد فائدة تامة الى هذا اشار
بقوله ومن ثمة اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة
ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل
بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة

تعيينه

غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى
اجلس مدة جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم
يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال
المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها واخبارها كلام
مستقل فلا تحتاج الى وجود كلام ورائها وليس لنفى
مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما
اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى لنفى مضمون
مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول
ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس
خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه و
يجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها
على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع
فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن
جانبى وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم
يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحو كم كان مالك او
تاخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به
نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل
قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون

الجملة
تقييد

واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال التي قصته في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال وتعقيبها
على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان
الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب
على المرفوع لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو اي هذا القسم ما اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية
اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه
يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم
معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا
ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا
ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما تقتضيه باب
المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف
منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل
الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة
كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم
مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع
بعض فان الافعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمن يكم
امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف
فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني

والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول
النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي
على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه
وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة
وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان
يجعل ما في اوله ما التي فيه من القسم المختلف فيه لوقوع
الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع
اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله
للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف
اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم
وطمعه حصول الخبر له لا لجزمه به نحو عسى في قولك عسى زيد
ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك
ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو
الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان
يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله
للفاعل نحو كاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد بحيث يقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان
يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل

في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد
يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب شروع المتكلم
بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر
رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع
في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت
ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء
منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة
وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء
كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف
والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى
زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع
مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي
هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى
وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج
بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج
او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب
صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل
المضارع مع ان مشبه بالمفعول به وليس بخبر لعدم
صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان

لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم
نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق
على المفعولية في صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذي
كان في صورة الخبر فانتصب شبيه المفعول وعسى على هذا تامة
وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا عما قبله بدل
الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء
ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال ان رح
ارتضى وانا اري ان هذا وجه قريب وتقول في الاستعمال
الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما
كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت
ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في
هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير
قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج
زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في
محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب
التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان
زيد اسم عسى وان يخرج خبر له مقدما عليه وان اعمل الثاني

لكان اسمها ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج
زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف
ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها
بكاد فكما ان كاد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد
يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه
فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك
عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج وانشا اي ما
وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء
فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال
ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل
على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من
ان لدلالته على الاستقبال لا في الحال وقد تدخل
ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف عن خبر
عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا
فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي لكل منهما حكم
الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد
كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات
النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا

مستقبلا وقيل بنفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا
ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا
يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل
فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي
الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب
مية يبرح فانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه تخطئتهم
وتغيير قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات
لما خطاؤه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول ان
قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء
القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت
الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر
وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء المخطئ ذي الرمة وذا
الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم
ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال
عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطا ابن شبرمة في
انكاره عليه واخطا ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله
تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي
الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل

كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي
مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي
الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي
الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي
الزوال والنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر
الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك مما
لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه
وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل هو اخذ وشرع في الخبر طفق
بمعنى اخذ في الفعل طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء
بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب
وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي هذه الافعال
الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع
بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول
وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى
اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى في الاستعمال

لم يكد رسيس

في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك
زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال
كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعلا التعجب ما وضع
لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر
النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر
الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته
بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس
المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي
فعل وضع لانشاء الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض
الحد بمثل لله دره فارسا واما له لكن ينتقض بنحو قاتله
الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء
التعجب وليس لمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال
ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع
او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل
في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء
وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان
احداهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله والاخرى
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان
يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير منصرفين

فصل مضمن
مضمن تركيبان

فلا يتغيران الى صيغة مضارع ومجهول وتأنيث وفي بعض
النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا
واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه
افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة
والتأكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل
وقد شذ ما اشتهى الطعام وما امقت الكذب ويتوسل
في الفعل الممتنع بناء صيغة التعجب منه من رباعي او ثلاثي
مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد
استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوسل بنائهما من فعل
لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء
ولا يتصرف فيهما اي في صيغة التعجب بتقديم اي تقديم
جائز فيما عدا صيغة التعجب كتقديم المفعول والجار و
المجرور على الفعل وتأخير اي تأخير جائز فيما عداهما كتأخير
الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بالجائز
ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغة التعجب فان
المقام يقتضي بيان احكام الخاصة بهما فلا يقال ما
زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب
جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال وقيل
عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير

بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره
وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب
بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان
كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه
ينفصل عنه بالقصد فكأنه اعتبر بالقصد ولا يتصرف
فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن
في الدار زيدا او اكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال
كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع
من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وجاز
الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا
ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا
انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء
اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتداء
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب
التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها
اي بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي ما
موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن
زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية

ما بعدها جزءا قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث
المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد
من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين
وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي
من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم صار ذا لحم وبه
اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء
زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها
نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس
فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا
وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى
صر ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة
والباء للتعدية اي يجعل اللازم متعديا فالمعنى
صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن
متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج
ففيه اي الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا
اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه
الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا
وانما يجعل كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه
بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن

يمكن ان يكون في شخص افعال المدح والذم يعني
الافعال المشهورة بهذا اللقب عند النحاة ما وضع
اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته
وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس
وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد
اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه
حلقيا اربع لغات احداها فعل بفتح الفاء وكسر العين
وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء
والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة
كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين
عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء و
اسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب
اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس
ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني لواحد
غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده و
يكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في
النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف
بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد
او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس

غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية
نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه
انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما
هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة
بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي
محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي الصدقات
وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء
فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي
اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح
او الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم
المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح
وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة
قبله خبره ولم يحتج في الجملة الواقعة خبرا الى
ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ
محذوف هو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال
اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف
على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو
فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة

جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط
المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة
الفاعل اي مطابقته الفاعل ومطابقة الفاعل اياه في
الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى
نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون بئست المراة هند بئست المراتان الهندان
بئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة
هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين
اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما واما قوله تع
بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع
المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو
مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص
متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة
للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تع
نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله
تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في
افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من

افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب
من حب الشي اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي
فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا وفاعله او ذا
عما هو عليه لا في التثنية ولا الجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص
مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير
فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب
مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين
ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده
اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا
زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين
الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين
وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في
التميز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو
ذا لا زيد لان زيدا المخصوص والمخصوص لا يجي
الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فراكبا
حال من الفاعل لا عن المخصوص الحرف ما دل على معنى في

غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل
بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث
يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام
امر آخر اليه ومن ثمة اي لاجل انه يدل على معنى في غيره
احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم
يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك
نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل
اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي
بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل
وهو كل شي استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار
مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما
صريحا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل
الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا
لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر
لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه ولان اثرها فيما يليه
الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي وذكر هذه
الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة

يعبر بهما عنهما والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما
وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث
وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو
التي يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تامل
وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف
ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول
لا تكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما
والثلثة البواقي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء
اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا
لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل
كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض و
المقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة
الى الكوفة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة
وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى وما يفيد فا
ئدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة
ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى
اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء
اي وتجئ من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من

من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه
مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام
المعنى والتبعيض اي وقد يجئ من للتبعيض
وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت
من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف
على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها
لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني
من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب
ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر ..
فاجاب عن استدلالهم وقد كان من مطر ..
وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب
متأول بكونها للتبعيض او التبيين اي قد
كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على
الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب
بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي
لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن
سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق

او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبى
اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق
والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا
اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك
اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا
ولم يكتف فى كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى
فى كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما با
لقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم
الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت
على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز
وقوع ما بعدها اى بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز
دخوله على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه
فلا يجوزونه قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها
لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة
فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم
فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق
اى للافادة لصوق امر الى مجرور والباء هذه كما ترى
فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك

مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة
اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجروره
نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس
بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج
واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان
يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به
فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس
والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة
شئ آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى
جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى
التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد
صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته
ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما
التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله
بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها
سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف
والظرفية نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد
وزائدة فى الخبر والاستفهام بهل لا مطلقا
نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفى

بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب
فهي زائدة في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره
اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله
شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى
الله شهيدا والقى يده او كان خبرا لكن لا في
الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام
للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية
نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء
ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو
خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت
لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة
نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم
للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في
الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب
لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام
لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم
احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل

التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف
الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط
كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهو
مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك
والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكره
من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير
كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب
فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور
ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او
رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك
الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال
لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته ٥٥
وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له
مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد
وان كان المميز مثنى ومجموعا مذكر وان كان المميز
مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او
امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين
في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع

والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نسأ وتلحقها اي رب ما الكافة اي المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجملة نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظ وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني البا لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله

بالله اخبرني حطا للواو عن درجة البا مختصة بالظ يعني الواو مختصة بالاسم الظ سواء كان الاسم الظ اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو البا بتخصيص باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتا مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسما الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى والبا اعم منهما اي من الواو والتا في الجميع اي جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصتا فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول

على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن
بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما
عرفت فالمراد بالجميع جميع ماذكر من الامور المختصة
لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد
مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافى ويتلقى
اى يجاب القسم الذى لغير السؤال باللام وان وحرف
النفى كما ولا فاللام فى الموجبة اسمية نحو والله لزيد
قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اى
فى الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا فى
المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد
بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود
القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى
لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى
الطلب نحو بالله اخبرنى وبالله هل قام زيد ويحذف
جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم
بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم او تقدمه
اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم
وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب فى هاتين
الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة

المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها
بحسب اللفظ لا تسمى الا الدالة على الجوب لا الجوب
ولهذا لا يجب فيها علامة جوب القسم وعن للمجاوزة
اى لمجاوزة شئ وتعديه عن شئ آخر وذلك
اما بزواله عن الشئ الثانى ووصوله الى الثالث
نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول
وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده
نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى لاستعلاء
شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان
اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو
من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى
من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد
وزائدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ
على بعض الوجوه وقد تكون اى الكاف اسما بمعنى
المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان
مثل البرد الذائب للطافة وتختص اى الكاف
بالظ اى بالاسم الظ عند الجمهور فلا يقال كه استغناء
عنه بمثله ونحوه وقد تدخل فى السعة على المرفوع نحو
ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا

نظر الى ما جاء فى بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان
الماضى او الحاضر فهما للابتداء فى الزمان الماضى
يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد ان مبدء
زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى
الذى اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد
مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط
ان تكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فانّ معناه
حينئذ ان مبدأ مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه
السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء
اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء
فى الزمان الحاضر اى الذى اعتبر حاضرا وان مضى
بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر حاضرا
فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر
نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اى جميع زمان
انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر
عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل
الى ما ورائهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ زمان
الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن
ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب

بحسب الظ لكن بتقدير مضاف اى ما رأيته مذ دخول
شهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اى لاستثناء
ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون
حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو
جاءنى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا
نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل
وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل
الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنائها على الفتح
مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال
مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت
وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف
المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم
لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا
بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا التغيير لاسلوب
مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة
والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظ مع
فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها و لغات
لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى انّ وانّ وكانّ
وليت ولعل اخرها لكونها للانشاء بخلاف

الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام
وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من انواع
الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد
والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى
والترجى سوى ان المفتوحة فهى بعكسها اى
بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضى
عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى
تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ آخر
حتى يتم كلاما وح لو وقعت فى الصدر اشتبهت
بان المكسورة فى صورة الكتابة وانما حملنا
العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم
اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفى فى
ذلك وتلحقها اى هذه الحروف ما الكافة
فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما
الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل
انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى
بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ
اى حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا

صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة
ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا
قائم اخذت ما اخذت بقولك زيد قائم مع
زيادة التأكيد وان المفتوحة مع جملتها اى
مع اسمها وخبرها يسمى جملة باعتبار ما كان
عليه قبل دخولها عليهما فى حكم المفرد ومن ثمة اى
ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر فى موضع
الجمل اى فى موضع يقتضى الجمل وجب الفتح فى موضع
المفرد اى فى موضع يقتضى المفرد فكسرت ان
ابتداء اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة
نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول
وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون
الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت
ايضا بعد كلام الموصول لان صلة الموصول
لا تكون الا جملة نحو جاءنى الذى ان اباه قائم وفتحت
ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغنى ان زيدا
عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها
مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر
لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها

مع جملتها مبتدأ نحو عندی انك فاضل لوجوب
كون المبتداء مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا
اليها نحو اعجبنی اشتهار انك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة
بعد لولا الامتناعية لانه ای ما بعد لولا الامتناعية
مبتدأ وكون المبتداء مفردا واجب نحو لولا انك
منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية
لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب
دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انی معادلك
زعمت ای لولا زعمت انی معادلك ولولا انك
ضربتنی ای لولا اصدر الضرب منك وكذلك
قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه ای ما بعد لو فاعل
لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا
نحو لو انك قائم ای لو وقع قيامك فان جاز
فی موضع التقديران تقدير المفرد وتقدير
الجملة جاز الامران ای الفتح والكسر فی ان الفتح
علی تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر
علی تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمنی فانی
اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من

من يكرمنی فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت
فی موضع الجملة وان كان المراد من يكرمنی فجزاؤه
انی اكرمه او اكرامی ثابت له وجب الفتح لانها وقعت
فی موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتداء
ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم
مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر
علی انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا
المفاجأة والفتح علی انها معها مبتداء محذوف
الخبر ای اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة
وتمام البيت • وكنت اری زيدا كما قيل سيدا •
اذا انه عبد القفا واللهازم • قوله اری علی صيغة
المجهول بمعنی اظن وزيدا مفعوله الثانی وسيدا
مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنی كونه
عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه
ولهازمه ای همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه
واللهزمتان عظمان نابتان فی اللحيين تحت
الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما
مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطفا علی اذا انه
عبد القفا اه ای مثل عبد القفا ومثل شبهه

وما وجد ذلك فى كثير من النسخ لمن جملة اشباهه
قولهم اول ما اقول انى احمد الله فان جعلت ما
موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول
مقولاتى تعين الكسر لان اول المقولات
انى احمد الله لا المعنى المصدرى فان المعنى
المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس
المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل
اول قولى تعين الفتح لان اول الاقوال هو
المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع
جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى
لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان
اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها فى حكم العدم
اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على محل
اسم ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع سواء
كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما
بالرفع بان تكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما
اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو
وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى هذا المثال
وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما

حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح
ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان
المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع
فانه لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها
ويشترط فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع
مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا
مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان
زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم
لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو
ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل
من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر
عن اسم ان يكون العامل فى رفعه ان ومن حيث
انه خبر عن المعطوف على اسمه يكون العامل فى رفعه
الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء
على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا
يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر
فان ان عندهم لا يعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع
بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم ٥

اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون
اسمها [illegible] مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي
الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان
كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي
فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف
على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في
اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور
المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك
اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل
دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي
المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار
محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة
كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو اخارج وبكر ولا
يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على
محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل
اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام
التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي

هي ايضا لذلك ان [illegible] اي دون المفتوحة
لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد
معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت
اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان
زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا
فصل بينه اي بين اسمها وبينها اي بين ان
نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع
بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك
آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما
عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني
ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس
بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها وخبرها
او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى
الجملة لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو
التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر
ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة
لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام وحينئذ يجوز الغاؤها

اى بطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه
مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة
احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا
لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم
لها اما فى الالغا فللفرق بين المخففة والنافية
فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما فى الاعمال
فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسما لا يظهر فيه
اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا اولكونه
مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر
النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام
لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول
ان المخففة على فعل من افعال المبتدا اى من الافعال
التى هى من دواخل المبتداء والخبر لا غير مثل كان وظن
واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات
ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى
المبتداء والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان
كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين خلافا للكوفيين فى التعميم اى فى
تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتداء

المبتدأ والخبر لا فى اصل الدخول على الفعل فانه متفق
عليه فالكوفيون خالفوا البصريين فى تجويز دخولها
على غيره والحقها متمسكين بقول الشاعر * بالله
ربك ان قتلت لمسلما * وجبت عليك عقوبة
المتعمد * وهو شاذ عند البصريين وتخفف
المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على
سبيل الوجوب فى ضمير شان مقدر والسبب
فى تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر
من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة
بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع كقوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد
تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب
الظ ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير
جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما
للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة *
لضمير الشان خبر لها فيكون عاملا فى المبتداء
والخبر كما كانت فى الاصل فهى لا تزال عاملة بخلاف
المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون
والعمل فى الظ وان كان اقوى من العمل فى المقدر

لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر
في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف
على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة
لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء
كانت اسمية او فعلية او دخلا فعلها على المبتدأ
والخبر او غيره وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة
المخففة في غيره اي في غير ضمير الشان ولكنه قد
حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة
نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب
وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة
فجاء في المضمر فقط قال الشاعر ۝ فلو انك في يوم
الرخاء سألتني ۝ فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة
مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير
المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان
عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون
منكم مرضى او سوف كقول الشاعر ۝ واعلم فعلم المرء
ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم
ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور

الامور الثلثة للفرق بين المخففة وان المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة
او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم
وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض
من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق
بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما
فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فلانه ان عني به
الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية
واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفي
منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة
وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف برأسه
على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان
المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كا
لاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه
من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف
في الاصل جارة وان خرج عن حكم الجارة
والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة
وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف

اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها
عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ٭
ونحر مشرق اللون ٭ كان ثدياه حقان ٭ وان
اعملتها قلت كان ثديبه لكنه يحمل على الاستعمال
الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها
ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان المخففة ويجوز
ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعى
اليه كما كان فى ان المخففة ولكن وهى عند البصريين
مفردة وقال الكوفيون هى مركبة من لا وان
المكسورة المصدرية بالكاف الزائدة وصله
لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت
الهمزة فكلمة لا تفيد ان مابعدها ليس كما قبلها
بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق
مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى
الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم
فاذا قلت جائنى زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا
جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم
بقولك لكن عمروا لم يجئ يتوسط اى لكن بين
كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اى متغاير

اى متغايرا معنويا والضرورى هو المعنوى ولهذا
اقتصر عليه واللفظى قد يكون النفى صريحا نحو جائنى
زيد لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر
لكن عمروا غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل
لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا
ومعنى فاجريت مجريها بخلاف ان وان المخففتين
فانه ليس لهما ما اجرينا عليه وفى بعض النسخ على
الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش
من انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال
الشارح الرضى ولا اعرف له شاهدا ويجوز
معها مشددة او مخففة الواو وهى اما العطف
الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح
الرضى الاخير اظهر وليت للتمنى اى لانشائه
فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل
نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء ليت
زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت
للتمنى فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اى اتمناه كائنا
على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى

بتقدير كان ومتمسكهم قول الشاعر * يا ليت ايام
الصبى رواجعا * فالفراء يقول معناه اتمنى ايام
الصبى رواجعا * والكسائى يقول اى ليت ايام
الصبى كانت رواجعا * والمحققون على ان رواجعا
منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها
المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها
راجعة ولعل للترجى اى لانشائه ولا يدخل على
المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله
تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب
هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة
القليلة وانشد السيرافى فى ذلك * وداع دعا
يا من يجيب الى الندى * فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة *
لعل ابى المغوار منك قريب * واجيب عنه بانه
يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص فى
شرحه يعنى انه وقع مجرورا فى موضع آخر فالشاعر
حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابى
المغوار بالباء فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث
بالبا ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا

هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة
الشاذة والا فلا حاجة الى ذلك وبل بعد ما جزم *
بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة
العطف فى اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة
وهى الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر *
الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى المفسرة
منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التى بعدها
مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو
ليست منها لان ما بعدها بدل غلط ما قبلها
وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح
مطرح فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا
الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون *
مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا
ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت
او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه
فى الفعل فى زمان او مكان فقولك جاءنى زيد
وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اى حصل

النفس من كليهما الا من احدهما دون الآخر فالواو
للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان
لاطلاقها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه
بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما
والفا للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة
وثم مثلها اى مثل الفا فى مطلق الترتيب مقرونة
بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة
غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة
بين الفا التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة
ومعطوفها اى المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه
وضعها جزء قوى او ضعيف من حيث انه قوى
او ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها ليفيد
اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه اى
ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف
عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء
للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله
جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحجاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى
بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من وجهين

من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزء
من متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان
المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى
زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب
بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء
ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت
الانبياء بحسب الخارج فى اثنا سائر الناس وهكذا
المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج
على رجالهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك
ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة
واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما
يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك
الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم
كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد
شمول النوم لجميع اجزاء الليل ولذلك استعمل
حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يات فى العاطفة
ما يلاقى الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون
جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة
عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها

في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما
استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزء
لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل
واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في
بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص
معطوفها بكونه جزء من متبوعه وعدم الحاجة الى
ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما
ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو
واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين
اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون
ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا
يتوهم ان او في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما
او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد
الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد
من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة
او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي
غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا
فاصلة احد المستويين والمستوي الآخر يلي الهمزة
اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد

اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب
ومن ثمه اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز
تركيب ارأيت زيدا ام عمروا فان المستويين فيه زيد
وعمرو واحدهما وان وليها ام لكن الآخر لم يل الهمزة
هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا
جائز حسن فصيح وازيدا رأيت ام عمروا احسن وافصح
وح يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمروا حسنا فصيحا
وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية انه
وجد في بعض نسخ الكافية المقروء على المص وعليه خطه
هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح
ومن ثمه ضعف ارأيت زيدا ام عمروا ولا يخفى
ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة
غير مناسب لانه لما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا
وبالجملة كلام المص هنا لا يخلو عن الاضطراب والحق
ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمه اي ومن اجل ما ذكر
بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين
اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون
نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او

واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او
اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا و نعم
لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين
جاءك اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ
في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثمه
في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين
لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد
منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط
آخر لا يخ عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمه لم يجز في
اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله
لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر
لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الا
ضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع
قبلها ما اخبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان
القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت
انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت
في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك
ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول
ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الا

الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني
واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة
الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر باما يلزم ان يصدر
المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما
نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام
مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء
على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو
جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد
او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من
الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه
وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا
للعطف يلزم ايراد العاطفين معا ويكون
احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة
على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على
الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان
الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى
واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى
فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن
هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي النسبة

الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف

لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة

ولكلا اى والى اقرب متصف بزيادة القرب ولة
الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فان
القريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين
كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى
واى بكسر الهمزة وسكون اليا واجل وجير وان
بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معانى
تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب
فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما
كان او خبرا فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد
وفى جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب
الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى فى جواب الست
بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى ههنا نعم لكان
كفرا فان معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال
نعم ههنا بجعله تصديقا للاثبات المستفاد من
انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد
يا زيد اليس عليك الف درهم فقال زيد نعم يكون
اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفى
وبلى مختصة بايجاب النفى يعنى تنقض النفى المتقدم
وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام

الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام
او مقرونا به فهى اذن لنقض النفى الذى بعد ذلك
الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى و ربنا
اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق
الايجاب كما تقول فى جواب اقام زيد بلى قام زيد واى
اثبات بعد الاستفهام ولا شك فى غلبة استعمالها
مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجى لتصديق
الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف
لما ذكره المص ويلزمها القسم اى لا تستعمل الا مع القسم
من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسم اى وربى
ولا يكون المقسم الا الرب والله ولعمرى تقول اى
والله واى وربى واى لعمرى واجل وجير بالكسر
والفتح وان تصديق للمخبر وفى بعض النسخ تصديق
للخبر كقولك اجل وجير وان للمخبر قد اتاك زيد
او لم ياتك اى قد اتى او لم يات وجاء ان لتصديق
الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة
حملتنى اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة
وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا فى قول الشاعر
ليت شعرى هل للمحب شفاء من هوى حبهن • ان اللقاء

اى نعم للقا انشطا للمحب لمجيئها فى هذين الموضعين خلاف
ماذكره المص من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة
وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة
لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل
المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان
لها فوائد فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية
فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى
خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ
وكونه بزيادتها افصح اوكون الكلمة او الكلام بسببها
مهيئا لاستقامة وزن الشعر اولحسن السجع او
لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا
لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء لاسيما
فى كلام البارى تعالى ان وان مخففين وما ولا ومن
والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون
تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفى نحو ما ان رأيت
زيدا اى ما رأيت زيدا وقلت اى زيادة ان مع ما
المصدرية نحو انتظرنى ما ان جلس القاضى اى مدة
جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام
زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد

تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو
والقسم المتقدم عليها نحو والله ان لو قام زيد قمت
وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى
ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا
نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى
نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان
نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات
مع ما شرطها اى ادوات الشرط ومع بعض حروف
الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا
وعما قليل وزيد صديقى كما ان عمروا اخى وقلت
زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما
الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور
بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة
بعد النفى لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى
نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان
المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ
امرتك اى ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو
لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسرفى

زيادتها التنبيه على صلة القضية بحيث يستغني عن
القسم فيبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذت
زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى
وما شعر اي في بئر حور والحور المهلكة جمع حائر
اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام
تقدم ذكرها مشتملا على ذكر موضع زيادتها فلا
حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي فهي تفسير
كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله
والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي
اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل متقرر
في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك
عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس
في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا
مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدى معناه نحو
قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان
يا ابرهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه
بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت
اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت
فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول المقدر

المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به
ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير
في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله
تعالى ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد
يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى
امك ما يوحى ان اقذفيه في التابوت فقوله ان
اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر
لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة
وان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان
المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية
اي تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في
تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو
قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص
ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه
وجوز غيره ما بعدها الاسمية قال الشارح
الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج
البلاغة ٥ بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية ٥
وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة

الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية
والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئها
وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها
نحو اعجبني انك قائم اي قيامك اوما في معناه
نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر
قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا
حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا
ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع
الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من
ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ
وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا
تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا
زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ
واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض
على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر
ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا
انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي
شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث
المعنى التحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع

التوقع والتقريب قد سمي بهما لمجيئها لهما فان هذه
الحروف اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد
فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع
الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع
اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن
قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب
اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن
قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة
التحقيق والتوقع والتقريب وقد تكون مع التحقيق
والتقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن
لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد عن ناصب
وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى
التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد
يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل
نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها
وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت و قد
لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل
ولهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما
على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية

والفعلية تقول فى الاسمية ازيد قائم وفى الفعلية
اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل
قام زيد لا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان
الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على
اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ
وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على
الاصل فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما
كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال فان رأت
فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى
الالف المألوف وعانقته وان لم تره فى حيزها
تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اى
التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالها
اكثر من التصرف فى هل تقول ازيدا ضربت بادخال
الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا
ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو
اخوك باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه
على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم
عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله

اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحق منك
وهل ضعيف فى الاستفهام فلا يحذف فعلها
بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك
ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه
لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم
عنه فاستعمال الهمزة التى هى الاصل فى باب الاستفهام
والاقوى فيه انسب واليق ويقع هل مع ام المنقطعة
لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد
لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف
سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك
هل زيد عندك ام عمرو فى تقدير بل عندك عمرو
وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان
بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف
العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف
تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر
الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على
الماضى ولو عكسه يعنى للماضى وان دخل على المستقبل
وفى بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضى
ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على الماضى

او الاستقبال نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني
اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال
الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال
وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على
ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب
اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في
الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل
كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير
من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو
لانتفا الثاني لانتفا الاول وهذا لازم معناها
فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي لحصول
امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في
الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه
انتفا ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني
لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي
بحصول المجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون
انتفا الاكرام مسببا لانتفا المجيء في زعم المتكلم
واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد
تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفا

انتفا اللازم ليستدل به على انتفا الملزوم كقوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا
تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد
منتف فيعلم من ذلك انتفا التعدد ومن هذا الا
ستعمال توهم المص ان لو لانتفا الاول لانتفاء
الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره
معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء
اللازم المعلوم على انتفا الملزوم المجهول وان المعنى
المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين
للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال
فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان
تعلم المخاطب انتفا المجيء من انتفا الاكرام كيف
وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان
انتفا الاكرام مستند الى انتفا المجيء ولها استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء مربوط
ن[illegible] الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو
اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه
اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم
الاكرام الاكرام ويلزمان اي ان ولو الفعل لفظا

كما مرّ من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اى وان
استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم
مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين
يفسرهما الظ اما احد فظ واما انتم فلانه كان
ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا
بارزا وليس تأكيد الفاعل الفعل المحذوف لان
حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده
ومن ثمة اى ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو
المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى
ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح
للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل
انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق
اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل
فى خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع
اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال
لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق
وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لابد له من
مفسر وان تكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت

والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض
عنه من حيث المعنى والفعل الواقع فيه عوض عنه من
حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن
الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر
مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره
وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز
وقوع ذلك الاسم الجامد خبر لتعذره اى تعذر
وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما
فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا
يوضع فعله فى موضعه واذا تقدم القسم اول
الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح
تركه فى لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط
القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم
لزمه الماضى اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع
بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل
فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب
حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب
وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم
والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير

١١ انك
وف ١٦ اى فخبره محذ
٥ انك انطلقت

مجزوم وهو محال واما معنى فهو جوب للقسم لكون
اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل
والله ان اتيتنى مثال للماضى لفظا او لم تأتنى مثال
للماضى معنى لاكرمنك وان توسط اى القسم بين
اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم
غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان
يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى
جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط
ويعتبر القسم كقولك انا والله ان اتيتنى اتك
فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط
وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز
كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى
هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير
ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى
والله لا اتيتك وانما اورد فى هذا المثال الشرط
بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى
اشتراط المضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم
على تقدير توسط كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى

فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز
اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب
اللف وعلى المعنى الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز
الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف
وباعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل من المثالين
يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه
بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل
عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف
يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكنه اراد
اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير
تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالهما وتقدير
القسم كالملفوظ اى كالتلفظ به او مقدرة
كملفوظة فى صدر الكلام فلزم فى الشرط الذى
بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا
فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون
اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان
اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم

انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب
القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء
لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما
للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك
جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته
واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون
معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاء
للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما
الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل
وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث
يكون المذكور ضد غير المذكور لدلالة احد الضدين
على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة
ههنا غير مذكورة لكنه مقدر يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون
اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم
الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف
فعلها الذي هو الشرط وعوض بينهما اي بين
اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها

في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء
ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما
زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما
يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا
مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك
الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه
فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع
تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد هو اي
ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف
عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة
بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف
فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم مقا
مها ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم
توالي حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة
فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني
فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق
فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل

الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل
لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القائل
المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز
التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال
المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى وان
لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل
انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا
منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن
قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط
معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين
ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل
لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني
هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا
واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
بين اما والفاء لما ذكرنا فصار اما زيد فمنطلق
فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب

المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو
منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف
واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو
منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون
زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة
الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة
منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه
غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق
بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم
المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب
مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المص بما
يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور
امثلة كونها مرفوعة لكثرتها

حرف الردع كلا

الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان
يبغضك فيقول كلا ردعا له اى ليس الامر
كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب

كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا يجاب الى ذلك
وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق
مضمون الجملة كقوله تعالى ان الانسان ليطغى واذا
كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بنى لكون لفظه
كلفظ كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه
لا تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن
النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا
من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمؤكد
بان فلم يخرج ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة
لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى
لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه
فاعلا كان او مفعولا لم يسم فاعله وانما جعلت
هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم
الاعراب واصل الفعل البناء فبنى من اول الامر بسكون
هذه على بناء ما الحقته وبحركة تلك على اعراب ما
وليته لانهما كالحرف الاخير مما تلحقانه فان كان اى
المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقى فمخير اى
فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وعدمه او فهو
اى الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال

والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت
فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من
حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة
التثنية والجمعين اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل
قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات
مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه
قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع
غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا لحقت على ضعفها
فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير
فائدة بل هى حروف الحق بها للدلالة من اول الامر على
احوال الفاعل كتاء التانيث وفى شرح الرضى هذا
ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر
وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا الابدال
ما مر فى بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبرا لمبتدأ
المؤخر والغرض كون الخبر مهما التنوين فى الاصل
مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى به نون
الشئ اعنى النون تنوينا اشعارا بالحدوث وعرضه
لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه

المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي
بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عادا الاولى
وهي شاملة لنون من و لدن ولم يكن وامثالها
فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة
فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات
اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع
الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من
غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة
والتنوين فان قلت آخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة
الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر
ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل
لا لتأكيد الفعل تخرج به نون التأكيد الخفيفة ولا
ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان
المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود
تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا
لحركة لام الرجل بهذا المعنى و هو اي التنوين للتمكن
وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف
وح لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو

وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على
ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت
سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه
اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد
وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح
الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين
واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين
في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض
للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن
المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ
اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ
كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما
حذفت الجملة للتخفيف لحق بها التنوين عوضا
عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك
حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم
فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما
اي كل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما
يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف
والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة جمع

المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك
فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم
انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات
مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن
لزال للعلتين العلمية والتأنيث وظاهر انه
ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين
الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع
فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل
التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به
ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من
اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر
الابيات والمصاريع وان كان الحروف والكلمات
الواقعة في اثنائها جائزا ابدالها كما نشاهد
من اصحاب الغناء لان محل التغني انما هو الآخر
لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات
والمصاريع ولا يختل بفهم المعاني وهو اما يلحق
القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مشبعا

مشبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو
والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق
لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون
بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق
به كما في قول الشاعر ٭ اقلي اللوم عاذل والعتابن
فقولي ان اصبت فقد اصابن ٭ فروى هذا
البيت البا وصل باشباع فتحها الالف وعوض
عن الالف عند التغني نون الترنم واما يلحق
القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا
صحيحا كان او غير صحيح وسميت هذه مقيدة
لتقييد الصوت بها وامتناع امتداده لانه
ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف
الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول
الشاعر ٭ وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ٭
مشتبه الاعلام لماع الخفقن ٭ فان روي
القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا
يمكن مد الصوت بها فحرك عند التغني بالفتح
او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن ٭
والخفقن ٭ ويسمى هذا القسم من التنوين

الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز
البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن
ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول
اسم مختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا
بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم
لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع
لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي
عده تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من
اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح
واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في
بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا
من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن
مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك
لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف
والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف
التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك
قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم
ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان
مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد

وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف
ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله
موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو
زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد
وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف
همزتها فانها لا تحذف حيث ما كانت لئلا
يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم **نون
التاكيد** قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية
والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة
لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف
التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل
بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو
اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون
التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل
الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف
واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك
تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا
والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد

فی جمیع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه
المذکورات الدالة علی الطلب دون الماضی والحال
لانه لا یؤکد الا ما یکون مطلوبا وقلت ای نون
التاکید فی النفی فلا یقال زید ما یقومن الا
قلیلا لخلوه عن معنی الطلب وانما جاز قلیلا
تشبیها له بالنهی ولزمت ای نون التاکید
فی مثبت القسم ای فی جواب المثبت لان القسم
محل التاکید فکرهوا ان یؤکد والفعل بامر منفصل
عنه وهو القسم من غیر ان یؤکد بما یتصل به وهو النون
بعد صلاحیته له وفی قوله لزمت اشارة الی ان
زیادة نون التاکید فیما عدا مثبت القسم غیر
لازم بل جائز وکثرت ای نون التاکید فی مثل
اما تفعلن ای الشرط المؤکد حرفه بما فانه لما اکد
الحرف قصدوا تاکید الفعل ایضا لئلا ینتقض
المقصود من غرضه وما قبلها ای ما قبل نون التاکید
خفیفة کانت او ثقیلة مع ضمیر المذکرین وهو
الواو مضموم لیدل علی الواو المحذوفة لالتقاء
الساکنین ان اشترط فی التقاء الساکنین
علی حده ان یکون الساکنان فی کلمة واحدة فان

فان النون المشددة کلمة اخری ولثقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم یشترط
فی التقاء الساکنین ما ذکر ومع ضمیر المخاطبة
وهو الیاء مکسورة لیدل علی الیاء المحذوفة
لالتقاء الساکنین او لثقل الیاء بعد الکسرة
وقبل النون المشددة وما قبلها فیما عدا
ذلک المذکور من ضمیر المذکورین وضمیر
المخاطبة وهو الواحد المذکر غائبا کان او مخاطبا
والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر
ان ما عدا ذلک المذکور یشمل التثنیة والجمع
المؤنث وحکمهما غیر ما ذکر فقوله وتقول
فی التثنیة اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء
عنه فتقول فی المثنی اضربان باثبات الالف
لئلا یلتبس بالواحد واضربنان فی الجمع المؤنث
بزیادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاکید
لئلا یجتمع ثلث نونات متوالیات ولا تدخلهما
ای التثنیة وجمع المؤنث النون الخفیفة
للزوم التقاء الساکنین علی غیر حده خلافا
لیونس فانه یجیز التقاء الساکنین علی غیر حده

ويجد مغتفر كما في الوقف وهو ليس بمرضي الا
عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة
في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير
البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصلة
اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر
الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا
وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة
الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان
النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع
غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو
شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا
والواحدة المؤنثة نحو اغزي وارمي واخشي
واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز
وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف
الواو كما حذف في نحو اغزوا الكفار وارموا
الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء
كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض ويضم

ويضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمها
مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح
ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين
كاخشي الرجل فان لم يكن اي مع الضمير البارز وهو
في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصلة
اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية
تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ❀
ومن ثمة اي لاجل انه مع غير الضمير البارز
كالمتصلة ومع الضمير البارز كالمنفصلة
قيل هل ترين في هل ترى كما يقال تريان هذا مثال
لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح
مع المتصلة وهل ترونّ في هل ترون باسقاط
نون الجمع والحاق نون التأكيد وضم الواو كضمها
في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم
لاجل النون وهل ترنّ في هل ترين باثبات الياء
وكسرها كما يقال لم تري الناس هذا مثال ما فيه
ضمير بارز يكسر لاجل النون واغزونّ عطف
على هل ترين لا على ترين اي ومن ثمة قيل اغزونّ

برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية فی اغزوا
واغزون فی اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها
كما قيل اغزوا القوم واغزنّ فی اغزی بحذف اليا
المكسورة ما قبلها كما قيل اغزی القوم وهذه الامثلة
وقعت علی ترتيب تصريفها الواقع فی كتب التصريف
بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصلة وبعضها
لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصلة كما اشرنا
اليه والنون المخففة تحذف للساكن ای
لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفی بعض
النسخ للساكنين ای لالتقاء الساكنين كقول
الشاعر • لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه • ای لا تهينن حذف النون
المخففة لالتقائها اللام الساكنة التی بعدها
وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان
الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما
يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا
لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم
لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا
المخففة فی حال الوقف علی ما الحقت به تخفيفا

تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين
لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت
المخففة باغزوا واغزی قلت اغزُنْ واغزِنْ
بحذف الواو واليا فاذا وقفت عليهما وجب
ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزی بخلاف
التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين
لازم فی الاصل والمخففة ليست بلازمة فجعل
للازم مزية بابقاء اثره علی ما ليس بلازم والمخففة
المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك فی اضربن
اضربا لتشبيهها بالتنوين فان التنوين اذا
انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم وانكسر
تحذف نحو اصبت خيرا او اصابنی خير واختم لی
بخير • اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا • ولا
تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيرا • واجعل نونات
نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة فی موقف
الندامة • منقلبة بالف آداب عبوديتك
علی نهج الاستقامة • وصل علی من كلمة شفاعته
فی محو ارقام الضلالات كافية • وعن مضرة
اسقام الجهالات شافية • وعلی آله واصحابه

وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كد
الانتهاض • لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض
العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه
في وظائف عبوديته للاعراض • عن مطالبة
الاعواض والاغراض • ضحوة السبت الحادي
عشر من رمضان المنتظم في سلك
شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة
من الهجرة النبوية عليه افضل
التحية
م م م

تمت حسبة الخوتيبني في محروسة قسطنطينية في مدرسة كوچك
اياصوفيه غفر الله له ولوالديه واحسن مضجعهما بحرمة سيد
الانبياء والمرسلين في سبع وستين ومائتين بعد الالف
من هجرة من له العز والشرف

دوت دوانلی امین بن محمد ضعواجاکی رعفت